المركز القومى للترجمة

المشروع القومى للترجمة

الديمقراطية

في الخطاب السياسي المصري المعاصر

تأليف: ميشيل دوريتشر دون

ترجمة: عماد عبد اللطيف

1884

عندما يتناقش السياسيون والخبراء في الشرق الأوسط حول الديمقراطية، فهل يعنونها بالفعل؟ تقترح ميشيل دون من خلال تأمل الخطاب العام حول الديمقراطية في مصر المعاصرة طريقة جديدة في قراءة الخطاب السياسي العربي. فهي ترسم منهجية تجمع بين البحث الإثنوغرافي في الجماعات البشرية التي أنتجت الخطاب السياسي ودراسة النصوص ذاتها، مستخدمة أدوات من الإثنوغرافيا والتداولية وعلم اللغة الاجتماعي؛ وهي منهجية قابلة لأن تطبق بشكل واسع على الخطاب السياسي عموماً.

هذا الكتاب يبرهن - انطلاقًا من التسليم بأن كل الخطابات تؤسس على التفاعل الاجتماعي - على أن النظر إلى السبل التي يستخدم بها الأفراد والجماعات الخطاب العام لأداء وظائف اجتماعية وسياسية حاسمة تقدم منظورات جديدة تمامًا حول أهمية الخطاب.



تصميم الغلاف: هند سمير عمارة

الديمقراطية في الخطاب السياسي المصري المعاصر

المركز القومى للترجمة
إشراف: جابر عصفور

- العدد: 1884
- الديمقراطية فى الخطاب السياسى المصرى المعاصر
- ميشيل دوريتشر دون
- عماد عبد اللطيف
- الطبعة الأولى 2011

هذه ترجمة كتاب:

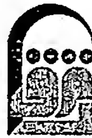
Democracy in Contemporary Egyptian Political Discourse

By: Michele Durocher Dunne

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤- ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524- 27354526 Fax: 27354554

الديمقراطية في الخطاب السياسي المصري المعاصر

تأليف : ميشيل دوريتشر دون
ترجمة: عماد عبد اللطيف



2011

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

دون ، ميشيل دوريتشر.
الديمقراطية في الخطاب السياسي المصري المعاصر/ تأليف: ميشيل دوريتشر دون، ترجمة: عماد عبد اللطيف .
ط ١ – القاهرة : المركز القومي للترجمة، ٢٠١١
٢٥٢ص ، ٢٤سم
١- الديمقراطية
٢- الخطب السياسة
(أ) عبد اللطيف، عماد (مترجم)
(ب) العنوان ٣٢١,٨

رقم الإيداع ٤٥٥٨ / ٢٠١١
الترقيم الدولي : I.S.B.N 978- 977-704 -472-1
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس

الفصل السادس

الجـــداول

شكر

هذا الكتاب مهدى لباتريشيا ودينيس دون، مع امتنان حميم لكرمهما ولطفهما البالغين. أشكر أيضًا والديَّ ديان ولويس دوركر، على إهدائي سيارة فولفو عتيقة، وساعات عديدة من رعاية الأطفال، وعلى تربيتي على الثقة بقدرتي على إنجاز أي شيء أختاره.

شكر خاص لمشرفة رسالتي الدكتورة مارجرت نيدل لصبرها الحميد، ونصائحها الحكيمة، وللدكتور رون سكولون على إلهامه لي بأن أقوم بهذا البحث، ثم تشجيعه البهيج لي خلال إعداده. كذلك يستحق د.كارين رايدنج، ود.باربرا ستاوسر، ود.أمين بونه الشكر لأجل نصائحهم ودعمهم الدائب. أود أن أشكر على نحو خاص السفير مصطفى الفقي ود.سعد الدين إبراهيم، ود. هالة مصطفى، وفهمي هويدي، وجاسر عبد الرازق، ومحمد السيد سعيد، ونجاد برعي، وحازم سالم لمساعداتهم العطوفة في هذا المشروع. الشكر كذلك لموللي في وهيلاري مان، وروبرت سيلفرمان من سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بالقاهرة، ولجودي براون من مصلحة نشر المعلومات الأجنبية لنصائحهم ومساعداتهم. كل الأخطاء الباقية هي أخطائي على نحو حصري.

أشكر أخيرا زوجي شارلز دون لعطفه الذي لا يخيب، وروحه المرحة الطيبة. وقد دفعني فخره بعملي أن أبذل فيه قصارى جهدي.

الفصل الأول

مقدمة

السياق والبيانات والمناهج

كتب المحرر السابق ماكس رودنبك Max Rodenbeck في جريدة كـايرو تايمز Cairo Times ما يأتي:

الحقيقة تقتضي القول بأن الوباء الوحيد الحقيقي الذي أستطيع تمييـزه هـو الوباء الذي يصيب لغة الخطاب العام في مصر. ألم تلاحظ كيف أن بعض الكائنات السرطانية تقتات eating away على معاني الكلمات؟ خذ على سبيل المثال بعـض الشعارات التي انتشر استخدامها مؤخرا؛ مثل الشفافية والمسئولية و- سأجرؤ علـى القول- الديمقراطية. الحقيقة أن هذه الكلمات يبدو أنها تنمو في المسافة بين نطقهـا وتطبيقها ضعيفة وفاترة الهمة ومشوشة. وفي النهاية تفقد إمكانياتها، أو تتبدل إلـى شيء مختلف بشكل كلي[١].

ومع كل احترامي لرودنبك، (وتعاطفي مع شعوره بالإحبـاط)، فـسوف أرد على تعليقه بأن هذا ليس هو الحال مع مفردات كالديمقراطية؛ فهي لم"تنم ضـعيفة وفاترة الهمة ومشوشة"؛ بل إنها بالأحرى تؤدي عملا حيويًا في سياقها؛ لكنه عمل مختلف للغاية عما يتوقعه المرء، إلى حد أنه يمكن أن يفشل في التعرف عليه.

لقد بزغ اهتمامي بمشكلة الديمقراطية في الـشرق الأوسـط – بمـا فيهـا الموضوعات التي نوقشت على نطاق جماهيري- أثناء عملي الذي استمر لأكثـر من عشر سنوات بالمنطقة أو بالسياسات التـي تخـصها فـي وزارة الخارجيـة

(١) انظر، (Rodenbeck 2000)، ص٥.

الأمريكية. إن كيفية انسجام الالتزام الأمريكي بمبدأ الديمقراطية مع المصالح الأمريكية الأخرى في المنطقة كان يمثل مشكلة عويصة، وهي مشكلة لا تنوي هذه الدراسة أن تتعرض لها. لقد كنت محبطة كذلك بسبب ما شاهدته من صعوبة لدى العديد من الخبراء الأمريكيين حول الشرق الأوسط (وأنا هنا أتحدث عن العديد من العلماء وموظفي الحكومة في الوقت نفسه) في تأويل الخطاب السياسي العام حول الديمقراطية، وحول موضوعات أخرى في المنطقة، وفي فهم الدور الذي يلعبه مثل هذا الخطاب في الحياة السياسية. وفي هذه المنطقة آمل أن أقدم إسهامًا.

لابد أن أوضح هنا أن اهتمامي ينصب على الكيفية التي يتم من خلالها التناقش حول الديمقراطية في مصر وعلتها، وليس على تاريخ الاستخدام العربي لكلمة الديمقراطية نفسها، أو على الأصول الفكرية للمفهوم في الشرق الأوسط. إن اعتبار كثير من المصريين أن مفهوم الديمقراطية هو جزء من خطاب خارجي يستقر في الغرب هو أمر ذو مغزى، وسوف يكون لدي ما أقوله حول هذا الموضوع لاحقًا. على الرغم من ذلك فإنني غير مقتنعة بأن ديمقراطية الشرق الأوسط تُناقش كما هي – ولا الممارسات السياسية كما هي – لأنه لا توجد كلمة عربية أصيلة تشير إلى الديمقراطية، فكلمة الديمقراطية تأتي مباشرة من اللغة اليونانية. إن مثل هذه الرؤى تستند إلى وجهة نظر أوروبلية معرفية حول اللغة، تتعارض مع وجهة النظر الاجتماعية حولها التي سوف أستخدمها في هذا الكتاب.

هناك سبب آخر لانشغالي بمشكلة الديمقراطية، في مصر المعاصرة على نحو خاص، هو التأويلات شديدة الاختلاف حول المستقبل الذي تتوجه إليه مصر. فأنا أجد كلما سمعت أو قرأت أمثلة من الخطاب العام حول الديمقراطية في مصر في الفترة من ١٩٩٩-٢٠٠٠ أنه توجد روايات متصارعة حول ما يحدث: رواية (تقوم الحكومة وأنصارها بالترويج لها بشكل أساسي) ترى أنه يوجد تقدم بطيء لكن ثابت نحو الديمقراطية، ورواية مضادة (يقوم السياسيون المعارضون ونشطاء

الحقوق المدنية بالترويج لها) ترى أنه يوجد تدهور ثابت في الحريات السياسية والمدنية. وقد أثبت مسار دراستي وجود صورة مختلطة على نحو يثير الغرابة. فعلى سبيل المثال كنت قادرة على العمل في بحثي دون أي إزعاج حكومي على الإطلاق، وهؤلاء الذين أجريت مقابلات معهم (بما فيهم هؤلاء الذين يعملون في الحكومة) بدا أنهم يتكلمون بحرية وبغير خوف من أية عواقب وخيمة. وفي الواقع فإن هؤلاء الذين أجريت مقابلات معهم لم يطلبوا حتى أن تظل شخصياتهم مجهولة؛ بل كان عدم استخدام أسمائهم قراري أنا في معظم الحالات. على الرغم من ذلك فإنه في الوقت نفسه أغلقت الحكومة صحيفتين مصريتين استخدمتُهما في هذه الدراسة؛ لجزء من عامي ١٩٩٩-٢٠٠٠ على الأقل؛ الأولى هي صحيفة الشعب المناصرة للإسلاميين، وصحيفة المجتمع المدني Civil Society العلمانية الليبرالية؛ كما تم إغلاق أحد أحزاب المعارضة كنت قد قمت بدراسة خطابه؛ هو حزب العمل؛ وهو حزب كان يساري النشأة لكنه تحالف مع الإخوان المسلمين في مرحلة لاحقة. والأكثر إقلاقًا من كل ذلك هو إدانة عالم الاجتماع الدولي الشهير سعد الدين إبراهيم -الذي شاركني خبراته بكرم، ووضع مكتبة مركز ابن خلدون تحت تصرفي- في مايو ٢٠٠١ بتهم تتعلق بعمله في الحقوق الإنسانية والمدنية، وحكم عليه بالسجن لمدة سبع سنوات. وبعد إعادة محاكمته مرتين أُطلق سراحه أخيرًا في مارس ٢٠٠٣[1].

---

(١) ألقت سلطات الأمن القبض على عالم الاجتماع المصري-الأمريكي سعد الدين إبراهيم، وعشرات من موظفي مركز ابن خلدون لدراسات التنمية في ليلة الثلاثين من يونيو عام ٢٠٠٠. تم التحفظ عليهم للتحقيق عدة أسابيع، وأطلق سراحهم في أوائل أغسطس عام ٢٠٠٠، لكن بعد ذلك قدمت اتهامات بحقهم في أواخر سبتمبر ٢٠٠٠. اتهم الدكتور إبراهيم بانتهاك المرسوم العسكري لعام ١٩٩٢ الذي يمنع قبول تبرعات أجنبية دون تصريح حكومي، وبانتهاك عديد من بنود قانون العقوبات العام، بما فيها العمل على الإساءة لسمعة الدولة (بسبب كتاباته حول استعدادات تزوير الانتخابات، والقلاقل بين المسلمين والمسيحيين)، والاحتيال على المتبرعين، وتزوير مستندات رسمية، والتآمر لرشوة موظفين عموميين. اتهم سبع وعشرون شخصًا آخر بمخالفات متنوعة ترتبط بمساعدة الدكتور إبراهيم=

يجدر بي– بعد أن أقررت بأنه كانت توجد تطورات غير مشجعة في مصر فيما يتعلق بالديمقراطية والمجتمع المدني في وقت إجراء البحث وكتابة هذا الكتاب– أن أوضح أنه لم يكن من بين مقاصدي على الإطلاق أن أتخذ مدخلا معياريًا من خلال تعريف الديمقراطية أو أن أمرر أحكاما قيمية حول من اتسم بالديمقراطية ومن اتسم بغير ذلك. ما ارتأيت فعله بدلا من ذلك هو دراسة كيف يستخدم المتكلمون في الحقل السياسي في مصر المعاصرة مفهوم الديمقراطية، بهدف فهم ما يعنيه خطابهم والظروف السياسية التي يعكسها بشكل أفضل. لقد قررت – محتذية مثال عالم اللغة جون ويلسون John Wilson– أنني يمكن أن أتوصل إلى نتيجة أفضل من خلال فحص ما يفعله المتكلمون في الخطاب العام وفي الديمقراطية، وكيف يفعلون ذلك بواسطة اللغة، أكثر مما كان يمكن الحصول عليه من خلال الاهتمام بما كان يجب أن يفعلوه أو يمتنعوا عن فعله.

تقترح هذه الدراسة طريقة جديدة لقراءة الخطاب السياسي العربي. وسوف أوضح من خلال الاعتماد على أعمال باختين Bakhtin وسكولون Scollon وبيليج Billig وويلسون Wilson وآخرين أن رؤية مثال من الخطاب السياسي العربي (سواء أكان منطوقًا أو مكتوبًا) بوصفه نتاج تفاعلات اجتماعية من شأنه تعزيز

= وتحريضه. حوكم الثمانية والعشرون في محكمة أمن الدولة في محاكمة بدأت في نوفمبر ٢٠٠٠، وانتهت في مايو ٢٠٠١ بإدانة كل المتهمين. أدين الدكتور إبراهيم بكل التهم فيما عدا رشوة موظفين عموميين، وحكم عليه بالسجن لمدة سبع سنوات. حكم على شخصين آخرين بالسجن لمدة خمس سنوات، وحكم على أربعة أشخاص بالسجن لمدة عامين، وحكم على ٢١ شخصا آخرين بالسجن سنة مع وقف التنفيذ. قام الدكتور إبراهيم باستئناف الحكم وفي ٦ فبراير ٢٠٠٢ قامت محكمة النقض المصرية بإسقاط الحكم وطالبت بمحاكمة جديدة، أدين فيها الدكتور إبراهيم بكل التهم مرة ثانية في يوليو ٢٠٠٢. قامت محكمة النقض مرة ثانية بإسقاط الحكم، وأطلقت سراح الدكتور إبراهيم في الثالث من ديسمبر ٢٠٠٢. قامت محكمة النقض نفسها بإعادة المحاكمة الثانية، وبرأت الدكتور إبراهيم من كل التهم التي نسبت إليه في ١٨ مارس ٢٠٠٣ (نقلا عن تقارير وزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان، تقرير حالة دولة جمهورية مصر العربية ٢٠٠٢).

تقدير المرء للخطاب بشكل كبير. وهكذا فإنني لن أتعامل مع خطب الرئيس المصري حسني مبارك على أنها نتاج فردي للرئيس نفسه فحسب، بل أتعامل معها بالأحرى على أنها نتاج تفاعلات اجتماعية معقدة بين العديد من أفراد وجماعات ممارسة داخل الحكومة المصرية وخارجها، وسوف أكشف عن كيف تعكس الظواهر التداولية الموجودة في الخطب تلك التفاعلات.

بالنظر إلى مثل هذه الخطب سوف أحاجج بأن استكشاف ما تقوله الخطبة أقل إفادة من استكشاف ما تفعله؛ أقصد الوظائف الاجتماعية أو السياسية أو غيرها من الوظائف التي تقوم الخطبة بأدائها لهؤلاء المنخرطين في إنتاجها. سوف أوضح أن بناء الهوية العامة في الخطاب العام حول الديمقراطية في مصر المعاصرة، والتفاوض حول علاقات السلطة (مثل وضع الخصوم والحلفاء المحليين والأجانب وجهًا لوجه) يأتي في صدر قائمة الوظائف التي تؤديها الخطب. ومن ثَمَّ فإن الأسئلة المفتاحية هي: ما الذي يفعله مثال محدد من الخطاب حول الديمقراطية بالنسبة لجماعة البشر التي تكمن خلفه؟ وكيف يتم إنجاز هذه الوظائف على المستوى اللغوي؟

لقد حاولتُ - بواسطة توظيف فهم اجتماعي للغة مأخوذ من أعمال السيميائي الروسي باختين وعالم اللغة رون سكولون- أن أرى كيف ينجز الخطاب أهدافًا اجتماعية تفاعلية، وكيف تترابط شواهد الخطاب مع بعضها بعضًا؛ فكما يقول باختين فإن المتكلم (أو الكاتب) "لا يزعج صمت الكون الأبدي"، وبالأحرى فإن كل شاهد للخطاب هو حلقة في سلسلة مترابطة من الشواهد[1]. تحولت إلى دراسة شواهد الخطاب المختارة دراسة لغويةً، بعد أن درست السياق الاجتماعي الذي أُنتجت فيه. لقد قررت استنادًا إلى أعمال ويلسون وبيليج وعلماء لغة آخرين أن أركز على أشياء صغيرة مثل استخدام الضمائر وأدوات التعريف لكي أوضح

---

(١) انظر، (Bakhtin 1986)، ص ٦٩.

الفائدة الكبرى التي يمكن أن نجنيها في فهم ما يحدث في نص مـــا. وآمـــل أنني سأكشف ما تطلق عليه تانن أسباب إثارة اندهاش الجمهور"the aha factor"[(١)] من خلال تحليل ما يشعر به فعلا متلقو الخطاب -سواء أكانوا لغويين أم علماء سياسة أم متخصصين في حقل الشرق الأوسط- على نحو ضمني لكنهم غير قادرين على التعبير عنه بدقة تامة.

للمنهجية التي سأقوم بشرحها مـــستويان؛ مـــستوى اجتمـــاعي/إثنـــوغرافي يستكشف السياق التفاعلي الذي أنتج فيه الخطاب، ومستوى لغوي يستكـــشف أدوات لغوية محددة تمَّ توظيفها في الخطاب. وسوف أحاول بتطبيـــق هـــذه المنهجيـــة أن أجيب عن الأسئلة الآتية: ما الوظائف الاجتماعية والسياسية التي يحققهـــا الكـــلام حول الديمقراطية للفاعلين السياسيين المتنوعين على المسرح السياسي المـــصري؟ وما الآثار اللغوية الدالة على هذه الوظائف، والتي يستطيع المرء اقتفاء أثرها فـــي شواهد الخطاب حول الديمقراطية؟

(١) انظر، Tannen 1984: 38.

نبذة عن البيانات

النصوص

أعرض فيما يأتي النصوص الأساسية والثانوية التي سوف ينصب عليها اهتمامي في هذه الدراسة. وكل البيانات المنطوقة أو المكتوبة هي بالعربية، ما لم أنص على غير ذلك. فالنصوص الأساسية أُنتجت في الفترة من يونيو إلى ديسمبر ١٩٩٩. وفيما يأتي النصوص المختارة مقسمة إلى ثلاث مجموعات أساسية (انظر الموجز المقدم في الجدول رقم ١):

مقتطفات من عديد من خطب حسني مبارك. وأكثر خطبتين أهمية، لغرض هذا التحليل، هما تلك التي ألقاها في الخامس من أكتوبر ١٩٩٩ (إثر قراءته القسم الدستوري لفترة رئاسية رابعة)، وخطبته التي ألقاها في الثالث من نوفمبر ١٩٩٩ (إثر افتتاح دورة جديدة لمجلس الشعب، وكانت الدورة الأخيرة قبل إجراء الانتخابات العامة في نوفمبر ٢٠٠٠). بالإضافة إلى ذلك سوف أضع في الاعتبار مقتطفات موجزة من خطبة مبارك التي ألقاها بالإنجليزية في ٢٩ يونيو ١٩٩٩ (إثر تسلمه درجة الدكتوراه الفخرية من جامعة جورج واشنطن)، وخطبته في لقائه مع طلاب جامعة القاهرة في ٢٥ أغسطس ١٩٩٩، وذلك على سبيل المقارنة.

كذلك نداء مكتوب وقعه رؤساء أحزاب الوفد والتجمع والناصري والعمل أوخر أغسطس وأوائل سبتمبر ١٩٩٩. سوف أستخدم النص كما نشرته صحيفة

الشعب المناصرة للإسلاميين (وهي صحيفة شبه أسبوعية كان يصدرها حزب العمل، أغلقتها الحكومة في شهر مايو عام ٢٠٠٠)، في يوم ٣ سبتمبر ١٩٩٩، وهي النسخة التي أقر أحد مؤلفي النداء بأنها نسخة صحيحة. سوف أضع في الاعتبار على سبيل المقارنة بعض النصوص الأقدم، وتشمل نداء المعارضة في ديسمبر ١٩٩٧، و"إعلان كازبلانكا" الذي أصدرته المنظمات العربية لحقوق الإنسان في أبريل ١٩٩٩ أثناء اجتماعهم الأول على مستوى المنطقة، وتصريح مايو ١٩٩٩ الذي أصدرته جمعيات حقوق الإنسان المصرية.

ومقالات صحفية وكتابات أخرى لمثقفين جعلا من الديمقراطية موضوعًا رئيسيًا في أعمالهما؛ وهما:

المفكر الإسلامي فهمي هويدي؛ ومقالاه الأكثر أهمية هما مقاله في ٧ ديسمبر ١٩٩٩ المنشور في جريدة الأهرام اليومية المملوكة للدولة، ومقاله في ٣ سبتمبر ١٩٩٩ المنشور في جريدة الشعب المناصرة للإسلاميين (بعد أن تراجعت جريدة الأهرام عن نشره). وسوف أتناول كتاب فهمي هويدي *الإسلام والديمقراطية* على سبيل المقارنة.

هالة مصطفى: مديرة وحدة الأنظمة الديمقراطية بمركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية؛ وقد أصبحت في عام ٢٠٠١ رئيس تحرير صحيفة "الديمقراطية". وعموداها الأكثر أهمية هما المنشوران في صفحة الرأي بجريدة الأهرام في ٢٨ سبتمبر ١٩٩٩، و٣٠ نوفمبر ١٩٩٩. ولغرض المقارنة سوف أضع في الاعتبار مقتطفات أخرى من كتابات هالة مصطفى المكثفة عن الديمقراطية.

جدول (١) النصوص الأولية والثانوية التي سيتم تحليلها

	مقتطفات خطب الرئيس مبارك	نداء سبتمبر	مقالات الصحف
نصوص أولية	٥ أكتوبر ١٩٩٩ (خطاب القسم) ٥ نوفمبر ١٩٩٩ (افتتاح البرلمان)	نداء ٣ سبتمبر ١٩٩٩	هويدي: ١. سبتمبر ١٩٩٩ (الشعب) ٢. ٢٧ ديسمبر (الأهرام) مصطفى: ١. ٢٨ سبتمبر ١٩٩٩ (الأهرام) ٢. ٣٠ نوفمبر ١٩٩٩ (الأهرام)
نصوص ثانوية	١. ٢٥ يونيو ١٩٩٩ (جامعة جورج واشنطن) ٢. ٢٩ أغسطس ١٩٩٩ (لقاء طلابي)	١. بيان الأحزاب السياسية (ديسمبر ١٩٩٧) ٢. إعلان كازبلانكا (أبريل ١٩٩٩) ٣. بيان جماعات حقوق الإنسان (مايو ١٩٩٩)	هويدي: الإسلام والديمقراطية (١٩٩٣) مصطفى: ١. النظام السياسي (١٩٩٥) ٢. الانتخابات البرلمانية (١٩٩٧)

البيانات الإثنوغرافية:

لا تقل البيانات الإثنوغرافية التي جمعتُها من المقابلات التي أجريتها في القاهرة في الفترة بين يناير ويونيو عام ٢٠٠٠ أهمية عن النصوص المدروسة على الأقل. لكي أحمي خصوصية هؤلاء الذين شاركوني بكرم معلوماتهم عن كيفية إنتاج النصوص، فسوف لا أستخدم أسماء حقيقية (إلا في حالتي الكاتبين اللذين سبق ذكرهما – فهمي هويدي وهالة مصطفى-؛ نظرًا لأن أي شخص يقرأ الصحف المصرية يستطيع بسهولة التعرف على هويتيهما).

فيما يتعلق بمقتطفات خطب مبارك، فقد أجريت مقابلات مع أربعة أشخاص كانوا منخرطين (بدرجات متفاوتة الكثافة) في إعداد مثل هذه الخطب في عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩. من بين هؤلاء مسئول حكومي رفيع المستوى، وصحفي بارز اشتهر بحيازته لثقة مبارك، ومفكر أكاديمي رفيع المستوى له تاريخ طويل في المساهمة في كتابة الخطب، وأكاديمي أصغر سنًا من وعاء فكري مرتبط بالحكومة المصرية.

فيما يتعلق بنداء سبتمبر ١٩٩٩، فقد أجريت مقابلات مع أربعة أعضاء من "لجنة الإصلاح السياسي والدستوري"، التي أنتجت النداء. من بين الأشخاص الأربعة المنظم الرئيسي، والمسئول عن الصياغة الأولية للنداء (وهو ناشط في حقوق الإنسان)، وحقوقي يرأس منظمة أخرى لحقوق الإنسان، وناشط في حقوق الإنسان لديه روابط أسرية مع السياسة المعارضة، ومثقف بارز معروف بخلفيته المعرفية عن حقوق الإنسان والحقوق المدنية. كما حضرت كذلك ندوة سياسية استضافتها اللجنة.

فيما يتعلق بالمثقفين اللذين أدرس كتاباتهما فقد أجريت مقابلة مع هالة مصطفى وفهمي هويدي نفسيهما، وقد علق آخرون ممن أجريت مقابلات معهم على كتاباتهما.

بالإضافة إلى ما سبق فقد أجريت مقابلات مع العديد من الأشخاص لأجل رؤاهم العامة حول موضوع خطاب الديمقراطية في مصر. من بين هؤلاء ناشر مجلة قاهرية محترمة، ورئيس تحرير صحيفة تهتم بالموضوعات المرتبطة بالديمقراطية، ورئيس مؤسسة تقدم دعمًا للمشاريع المرتبطة بالديمقراطية. كانت تعليقاتهم عظيمة الفائدة في وضع اللبنات الأولى للموضوع، وفي مساعدتي على توجيه بحثي الإثنوغرافي.

الإطار النظري :

سوف أستخدم في هذا الكتاب فهمًا اجتماعيًا للغة وصفه الناقد الأدبي الروسي والسيميائي ميخائيل باختين، الذي فهم الخطاب على أنه يشكل المواقف السياسية ويتشكل بواسطتها. كما سأعتمد بشدة على نظرية اللغوي رون سكولون حول تحليل الخطاب الوسيط Mediated Discourse Analysis، الذي يتعامل فيه مع الخطاب بأكمله بوصفه آثارًا للتفاعل الاجتماعي. سوف أستخدم في دراسة التفاعلات الاجتماعية التي شكلت النصوص مفاهيم طورها الأنثربولوجيان جان لاف وإتيان فينجر Lave and Wenger، تشمل الممارسات الاجتماعية وجماعات الممارسة. بحثي في الاستراتيجيات والأدوات اللغوية المحددة المستخدمة في النصوص مأخوذ على نحو كبير، من عمل ينتمي إلى الدراسات التداولية أنجزه عالما اللغة جون ويلسون وميكال بيليج، كذلك من أعمال عالمتي لغة اجتماعيتين هما ديبورا شيفرن وديبورا تانن Schiffrin and Tannen. سوف أناقش أعمال العلماء الذين ذكرت أسماءهم وأعمال آخرين كُثُر بتفصيل أكبر في الفصل الثاني.

تعريف الخطاب :

سوف أتعامل مع الخطاب في هذا الكتاب بوصفه "تلفظات"، وفقًا لتعريف شيفرن[1]. هذا التعريف البسيط – وفقًا لشيفرن أيضًا– يُمسك بمبدأين مهمين: الأول أن الخطاب يتجاوز الوحدات اللغوية الأخرى؛ أي أنه أكبر من وحدات مثل شبه الجملة والجملة، والثاني أن الوحدات الأصغر التي يتشكل منها الخطاب هي التلفظ؛ أي مثال واقعي لاستعمال اللغة، وهو مثال مرتبط بسياقه بشكل جذري، وذلك في مقابل الجمل المجردة المفصولة عن السياق. من وجهة نظري فإن هذا التعريف ينطوي على مشكلة واحدة هي أنه لا يشير ضمنيًا بالضرورة إلى أنه يتم تنظيم التلفظات وفق أساليب مخصوصة، وهو أمر حقيقي بشكل واضح.

---

(١) انظر، (Schiffrin, 1994)، ص ٣٩.

إن أخذ قرار بشأن مجموعة التلفظات التي يتم حشدها معًا هو أمر إشكالي. وسوف أميل إلى تبني تأويل أوسع، مثل تأويل فوكوه[1] الذي يقود إلى فهم للخطاب (أي سلسلة من التلفظات) لا يتطلب الالتزام بأي وحدة زمنية أو مكانية، وذلك على خلاف قواعد أرسطو للدراما الكلاسيكية. سوف يكون تركيزي الدقيق موضوعاتيًا thematic، أعني الخطاب حول موضوع الديمقراطية. وهكذا فإنه يمكن اعتبار خطبة للرئيس مبارك ألقاها في عام ١٩٩٩ ومقابلة أجراها قبل ذلك بنحو عام جزءًا من خطابه حول الديمقراطية، لو تمَّ تناول موضوع الديمقراطية في كليهما. وإذا نظرنا إلى المشكلة من زاوية أخرى فإنه يمكن القول إن تلفظات الرئيس مبارك حول الديمقراطية في مقابلة عام ١٩٩٩ وتلفظات أي شخصية مصرية بارزة تنتمي إلى أي مكان آخر من الطيف السياسي المصري يشكلان معًا جزءًا من خطاب مصري حول الديمقراطية. ما يجب أن يكون واضحًا من هذه الأمثلة هو أن تركيزي سينصب على مجموعات مختارة من تلفظات متكلمين مختلفين يتعاملون مع مشكلة مشتركة.

سوف أشير في كثير من الحالات إلى شواهد من الخطاب أو النصوص بالإضافة إلى مصطلح الخطاب. وأعني بعبارة "شواهد من الخطاب"حزمة من التلفظات مرتبطة بالخطاب موضوع الدراسة؛ مثل مقابلة مع شخصية سياسية بارزة تظهر فيها الديمقراطية بوصفها موضوعًا مهمًا. وأعني بمصطلح "نص"، منتجا مكتوبا من شاهد خطاب ربما كان في الأصل شفاهيًا أو مكتوبًا؛ مثل نسخة مكتوبة من خطبة ألقيت شفاهة أو مقتطف من كتاب. عادة ما تحتفظ النصوص بمسافة بينها وبين الحدث التواصلي الأصلي. ومن المهم ملاحظة أن مصطلح

---

(١) انظر على سبيل المثال كتابه Foucault, Michel. 1984. "The order of discourse." In Language and Politics, M.J. Shapiro (ed), 108–138. New York: New York University Press.

الخطاب سوف يشير دومًا في هذا الكتاب إلى شيء ما قيل أو كتب بالفعل بغض النظر عن كونه مكتوبًا أو منطوقًا.

طبيعة النصوص :

للمنتج النصي في الواقع بنية زمنية- مادية، نظرًا لأنه على وجه التحديد كان في الأصل قد تم تخطيطه أو ترسيبه في سياق عملية اجتماعية، والكشف عنه في زمن واقعي، وفي القراءة يدرك ويفهم في وقت واقعي(١).

ما الذي يوجد لدى المرء، إذا نحن نظرنا إلى النصوص المدروسة في هذا البحث؟ خطب للرئيس حسني مبارك، نداء لجماعات المعارضة، أعمدة صحفية؟ ليس الأمر تمامًا على هذا النحو، لو أن المرء على سبيل المثال يعني بالخطب أحداثًا خطابية محددة وغير قابلة للتكرار، بكل العناصر التواصلية اللفظية وغير اللفظية التي ينطوي عليها ذلك. تحفظ التسجيلات المرئية للبث التليفزيوني لإلقاء الرئيس مبارك لخطبه بعض هذه الأبعاد، لكنها ليست أحداثًا في ذاتها مع ذلك، ولا يستطيع القارئ على أية حال رؤية هذه التسجيلات وهو يقرأ هذه الدراسة. سوف أستخدم لأغراض التحليل نسخًا مكتوبة لأجزاء من تلك الخطب، قمت بعملها من شرائط الفيديو. لذا فإنه في حالة مقتطفات الخطب فإن ما يوجد بين يدي المرء بعيد عن الحدث الأصلي الذي يشغلنا بخمس خطوات على الأقل: جماعة الممارسة أنتجت نسخة أولية من الخطبة، مبارك ألقى الخطبة أمام البرلمان المصري، التليفزيون المصري أذاع إلقاء الخطبة، تم تسجيل البث التليفزيوني على شريط فيديو، أنا شاهدتُ التسجيلات المرئية، واخترتُ مقتطفات اعتقدت في كونها وثيقة الصلة بالموضوع، ثم قمت بعمل نسخ مكتوبة من هذه المقتطفات (من ثمَّ تحول الحدث التواصلي الشفاهي إلى نص مكتوب). قام الناس بعمل اختيارات في كل

---

(١) انظر، (Silverstein and Urban 1996)، ص ٥.

مرحلة من مراحل هذا الطريق؛ (فمبارك خرج عن نصه المكتوب، وفريق العمل التليفزيوني ركز في بعض اللحظات على أعضاء البرلمان، وفوت إيماءة قام بها مبارك، وأنا اخترت بعض المقتطفات دون مقتطفات أخرى..إلخ)، وقد ترك هذا بصمته على البيانات التي سوف أقوم بتحليلها.

هذا هو الحال كذلك مع النصوص التي كانت مكتوبة في الأصل؛ فالنداء كما نشر في صحيفة الشعب كان متضمّنًا في مقال لم يرد فيه ذكر نشطاء حقوق الإنسان والمثقفين الذين كانوا القوة الحافزة الرئيسية وراء صياغته، ومقالات الرأي ربما تعرضت للتغيير من قِبَل أعضاء فريق تحرير الصفحة أو اعترضوا عليها. وهكذا فإنه يمكن أن يكون من الأفضل فهم النصوص المدروسة بوصفها نتاجًا لأحداث خطابية - يمكن أن يجد المرء فيها آثار عديد من التفاعلات- بدلا من فهمها على أنها الأحداث الخطابية ذاتها. أحيانًا يمكن أن يضيع الكثير في هذه المسافة الفاصلة بين النص والحدث الخطابي الأصلي، لكن يمكن أحيانًا أيضًا أن تغني آثار التفاعل أو بقاياه حول النص المناقشة، كم هو الحال مع النداء في جريدة الشعب، وسوف أحاول أن أفيد من ذلك قدر الإمكان. إن مقال جريدة الشعب هو تذكير ممتاز بأنه لا النص المكتوب أو الشاهد الشفاهي للخطاب كامل أو أصلي؛ بل إن الجميع هي أجزاء من عملية اجتماعية متواصلة لإعادة بناء السياق.

تحديد الظروف المحيطة بالنصوص المتعلقة بالديمقراطية :

لقد تطور نوع من الكتابات المؤسلبة stylized حول السياسة والتغير السياسي في الشرق الأوسط في العقود العديدة المنصرمة (..) وتتعامل الكثير من كتابات العلوم الاجتماعية هذه مع العالم العربي بوصفه عاجزًا بشكل فطري، "يواجه تحدي الديمقراطية" على نحو ما هي عليه، وتسعى للعثور على علل بيولوجية وثقافية و/أو دينية لهذا العجز[1].

(١) انظر، (Anderson 1998)، ص ٧٨.

اختياري بأن أتأمل شواهد خطابية حول الديمقراطية هدفه الجزئي هو أن أقدم مساهمة في فهم موضوع معقد وغالبًا ما يكون مفعمًا بالمشاعر في منطقة الشرق الأوسط. الفرضية التي أبدأ منها هي أن المتكلمين المصريين يستخدمون مصطلح 'الديمقراطية' في الخطاب العام لأغراض ربما لا تكون واضحة كلها للسامعين، سواء أكان هؤلاء السامعين مواطنين مصريين أم أجانب؛ وهؤلاء السامعين بالمقابل ربما يطوعون الخطاب في تفاعلاتهم الاجتماعية الخاصة لأسباب متنوعة. على الرغم من ذلك فإن هذا يجب أن لا يفهم على أنه يعني أنني سأعتبر المتكلمين بالضرورة مخادعين في استخدامهم للمصطلح. بل على العكس من ذلك فإن وجهة نظري هي أن المتكلمين المصريين لا يختلفون عن أي متكلمين آخرين في أن خطابهم العام يُنجز عملا اجتماعيا وسياسيا، وهو عمل قد لا يكون ما يتخيل السامعون أنه العمل المراد. وعلى سبيل المثال فقد أكد أحد بحوثي السابقة غير المنشورة على الدور المهم للإنشاء الخطابي للهوية في خطب ترسيم السياسات التي ألقاها أحد أعضاء الوزارة الأمريكيين.

فيما يتعلق بأي شواهد الخطاب سوف يُعد جزءًا من الخطاب حول الديمقراطية؛ فإنني أسعى بشكل عام وراء الشواهد التي ظهرت فيها كلمة 'الديمقراطية' مرة واحدة على الأقل. وهناك استثناء وحيد هو مقتطف من خطبة للرئيس حسني مبارك ألقاها في الخامس من أكتوبر ١٩٩٩، يناقش فيها دور المؤسسات في الحياة السياسية المحلية، لكنه لم يستخدم مطلقًا كلمة الديمقراطية. على الرغم من ذلك فإن خطبة مبارك تتسق مع معياري الآخر، وهو أنني أسعى وراء شواهد يوجد فيها ادعاء ما من المتكلم بأن الهوية المصرية ديمقراطية؛ على سبيل المثال ما الذي تحتاجه مصر لكي تصبح ديمقراطية، ما نوع الديمقراطية التي عليها مصر والتي ليست عليها، ما نوع الديمقراطية التي يجدر بمصر أن تكونه أو لا تكونه. وقد تم التعامل مع هذه الشواهد بوصفها حزمة من الموضوعات المترابطة مثل المجتمع المدني ودور المؤسسات والممارسات الانتخابية ودور القانون.

في حين أن هذا الكتاب لا ينتمي إلى حقل العلوم السياسية، فإن نظرة واحدة على البيانات سوف تخبر القارئ بأنني انحزت بلا مواربة إلى وجهة نظر نخبوية للسياسة. لم يُقصد بهذا الاختيار مطلقًا التقليل من قيمة العمل المتميز لعلماء السياسة والأنثربولوجيين – مثل سينجرمان Singerman– ممن يحاججون لأجل فهم للحياة السياسية يتأسس على نطاق أوسع بكثير مما يتأسس عليه الفهم التقليدي. ومن واقع خبرتي فإنه على الرغم من هذا العمل، فإن العلماء الأمريكيين وصناع القرار – وهم جزء من النخبة الأمريكية – استمروا في قراءة الخطاب العام للقادة العرب والنخب باهتمام، وهو ما يرجع جزئيًا إلى أنه من الطبيعي أن يهتم المرء بنظرائه. وهكذا فإن المشكلة التي تشغلني كانت هي كيفية مساعدة مثل هؤلاء القراء في الحصول على نظرة نافذة إلى الخطاب السياسي العربي.

المقاربة المنهجية واستراتيجيات البحث :

كما ذكرت من قبل فإن طريقة البحث التي سوف أعرضها ذات مستوى إثنوغرافي اجتماعي (يسعى لتحديد من الذين ينتجون النص، وما الذي كانوا يحاولون إنجازه)، ومستوى لغوي (يسعى لتحديد كيف ينجز النص وظائفه بواسطة اللغة). الخطوة الأولى في طريقة البحث هي اختيار موضوع سياسي أو مشكلة سياسية للبحث فيها، ثم اختيار نص أو أكثر يتم بواسطته إنجاز الخطاب حول الموضوع. فيما يتعلق بتجربتي الخاصة فقد وصلت إلى القاهرة لإجراء بحث في سبتمبر ١٩٩٩، ثم شرعت في قراءة الصحف وعمل لقاءات غير رسمية مع مراقبين للمشهد السياسي المحلي من المصريين والأجانب، حتى حددت الموضوع الذي حاز على اهتمامي. و شرعت بمجرد أن قررت التركيز على موضوع الديمقراطية في جمع

النصوص من وسائل الإعلام. وحصلت على تسجيلات مرئية للخطب من التليفزيون المصري (بمساعدة أصدقاء مؤهلين تقنيًا أكثر مني)، وصورت نصوص الخطب والمقالات من الصحف. وبمجرد اكتشافي أصول مهمة للنصوص الأساسية التي نشرت قبل وصولي للقاهرة، بحثت عنها على الإنترنت وأرشيفات مصلحة نشر المعلومات الأجنبية Foreign Broadcast Information Service، وأرشيفات الصحف. بالإضافة إلى ذلك فقد أمدني بسخاء العديد من الأشخاص الذين أجريت مقابلات معهم بنسخ من النصوص التي أسهموا في إنتاجها.

بمجرد أن اخترت النصوص، تحولت إلى طرح أسئلة حول من الذي أنتج النصوص (سواء من الأشخاص أو الجماعات) وما الذي قامت النصوص بعمله؛ أعني ما نوع العمل الاجتماعي التفاعلي الذي تم إنجازه بواسطة النصوص. بعد أن أجريت بعض المقابلات الإعلامية العامة، أجريت مقابلات مع أكبر عدد من هؤلاء الذين انخرطوا في إنتاج هذه النصوص بقدر ما استطعت في القاهرة في الفترة من يناير إلى يونيو عام ٢٠٠٠. ولقد حاولت اكتشاف من قام بماذا في إنتاج النصوص، وبأية طريقة تم تنظيم هؤلاء البشر، وما الوظائف التي أدتها هذه النصوص للأشخاص والجماعات التي تنتمي إليها.

وما إن حصلت على فكرة أساسية حول منتجي النص وجماعة الممارسة أو جماعات الممارسة الكامنة وراءها، وحول الوظائف التي تؤديها النصوص لهم، تحولت إلى أسئلة تتعلق بالكيفية التي تؤدي بها النصوص هذه الوظائف على المستوى اللغوي. ونقبت في النصوص للعثور على آثار الاستراتيجية اللغوية التي أنجزت الوظائف الاجتماعية موضوع البحث، مسلحة في ذلك بمجموعة من أدوات التحليل اللغوي التي وجدتُها ووجدَها آخرون مُعينة في بحوث سابقة حول الخطاب السياسي. وفي النهاية عدت إلى العديد من المشاركين، وراجعت نتائج البحث الإثنوغرافية واللغوية معهم، ثم نقحت نتائجي وفقًا لتعليقاتهم المفيدة.

مقدمة عامة للنتائج الكلية :

سوف أقدم فيما يلي موجزًا لنتائجي الأساسية، على أن أناقشها بالتفصيل في الفصل السادس:

يكشف تحليل النصوص أو شواهد الخطاب الأخرى بواسطة المنهجية المقترحة دلالة سياسية مختلفة للغاية عن تلك التي تبدت للوهلة الأولى من البحث، وألقى التحليل أضواء جديدة على المواقف السياسية. فعلى سبيل المثال فإن نداءً يبدو للوهلة الأولى جهدًا نمطيًا تقوم به الأحزاب السياسية المعارضة بلا طائل تمامًا، يتحول ليصبح من بنات أفكار نشطاء حقوق الإنسان وليشكل جهدًا لهؤلاء النشطاء لكي يحكموا سيطرتهم على موضوع الإصلاح السياسي؛ وهو نمطيًا حقل للأحزاب المعارضة.

نظرا لأنه توجد موضوعات معينة تتطلب في أوقات معينة اهتمامًا جماهيريًا بالظروف الاجتماعية أو السياسية – بمعنى أنها تصبح "المفردات الرائجة" في تلك الأيام– فإنها تصبح مفيدة خصيصًا للمتكلمين الساعين إلى إنجاز عمل تفاعلي اجتماعي ضروري. لقد كشف لي البحث الإثنوغرافي أنه أثناء عامي ١٩٩٩، و ٢٠٠٠ كانت الديمقراطية أحد موضوعات عديدة – يبدو أن العولمة globalization كانت من بين هذه الموضوعات – مثلت بالنسبة للمصريين الخطاب الخارجي المنبثق عن الغرب المهيمن. فالمفكرون على سبيل المثال استخدموا أعمدتهم في جريدة الأهرام لكي ينحتوا أماكن لائقة في المؤسسة الفكرية المصرية من خلال مناقشة كيفية الاستجابة للديمقراطية وللخطاب الغربي الذي يمثلها في حين يحتفظون بولائهم لمفاهيم أخرى وثيقة الصلة بالمشهد السياسي المحلي؛ مثل النزعة الإسلامية في إحدى الحالات والولاء لقيادة الرئيس مبارك في حالة أخرى.

في حين أنه غالبًا ما توضع الأفعال مقابل الكلمات في التعبيـرات الـشائعة (خاصة عندما تُناقش الديمقراطية في الشرق الأوسط) فإن نتائجي تدعم وجهة نظر للكلمات بوصفها نوعًا من الفعل، تُنجز عملاً مهمًا يتضمن إنشاء هويـة جماعيـة والتفاوض حول علاقات السلطة، وإن لم يقتصر على ذلك. لقد تضمنت مقتطفـات من خطب مبارك ملامح لغوية أنشأت هوية معينة لمبارك من خلال ربطـه علـى نحو شخصي بمشاعر وقناعات مساندة للديمقراطية، على سبيل المثال، لكنها حالت بينه وبين تقييم سجله حول الديمقراطية، وإعطاء وعود حول تطور مستقبلي. يميل خطاب كل من مبارك وهؤلاء الذين ينتمون للمعارضة السياسية إلى استنساخ ومن ثمَّ تعزيز توازن القوى في مصر الذي يقوم على وجود مجتمـع مـدني ضـعيف وسلطة تنفيذية قوية.

نظرة موجزة على ما سوف يأتي:

الفصل الثاني يتضمن عرضًا لأعمال رئيسية حول تحليل الخطـاب تـشكل الأساس النظري لهذه الدراسة، وتوجز الأدوات اللغويـة الأساسـية التـي سـيتم استخدامها. ويحدد الفصل الثالث موقع النصوص التي سوف أحللها فيمـا يتعلـق بجماعات الأشخاص والتفاعلات الاجتماعية التـي أنتجتهـا، ويعـيِّن الوظـائف الاجتماعية التي تؤديها هذه النصوص. الفصلان الرابع والخامس مكرسان للتحليل اللغوي للنصوص، يوضحان كيف تنجز النصوص الوظائف الاجتماعيـة لإنـشاء الهوية والتفاوض حول السلطة من خلال أساليب واسـتراتيجيات لغويـة محـددة. ويستفيض الفصل السادس في عرض النتائج النهائية التي تم إيجازها فيمـا سـبق، ويقدم توصيات فيما يتعلق بتطبيق منهجية البحث.

الفصل الثاني

الكلام السياسي بوصفه خطابًا وسيطًا

سوف يوضح هذا الفصل الأساس النظري لطريقة البحث التي أستخدمها، ويشمل تناول أعمال المنظرين الأساسيين الذين أعتمد عليهم، وتعريف الأدوات اللغوية الأساسية التي سوف أستخدمها في التحليل. وسوف يتعامل القسم الأخير مع مشكلات وموضوعات تمت مواجهتها أثناء تطبيق طريقة البحث على الخطاب المكتوب بالعربية.

المنظرون الأساسيون :

في خلال مناقشتي للأسس النظرية لهذه الدراسة، سوف أقسم العلماء العديدين الذين أفادتني كتاباتهم إلى الفئات الآتية: منظرين للخطاب بوجه عام، منظرين للخطاب السياسي، ومنظرين للخطاب السياسي العربي.

منظرو الخطاب :

من بين علماء الخطاب الذين أمدتني أعمالهم بالأصول النظرية الأكثر محورية بالنسبة للفهم الذي أستخدمه للخطاب في هذا الكتاب[1] باختين وجوفمان Goffman وسكولون ولاف وفينجر وجريس Grice وليفينسون Levinson وتانن وشيفرين.

(١) استخدمت المؤلفة تعبير "الرسالة الجامعية المقترحة" the proposed dissertation، بدلا من "الكتاب الحالي"، ويبدو أن هذا أحد التعبيرات التي لم يتم تغييرها أثناء تحويل رسالتها الجامعية إلى كتاب.

باختين :

الشكل والمحتوى في الخطاب هما شيء واحد، بمجرد أن نفهم أن الخطاب اللفظي هو ظاهرة اجتماعية؛ وهي اجتماعية عبر كل تجلياتها، وفي أي عامل منها وكل عامل فيها، من صورة الصوت إلى أقصى ما يمكن الوصول إليه من معنى مجرد[١].

في الصفحات الآتية أحلل الخطاب بوصفه نتاجًا لظروف اجتماعية بعينها، ومتضمنًا فيها وفي الوقت ذاته يعين على تشكيلها، بالضبط كما هو متبلور في الاقتباس السابق للناقد الأدبي الروسي وعالم السيميائيات ميخائيل باختين، كما سأقترح أن المعرفة بهذه الظروف تعزز على نحو عظيم من الفوائد التي يجنيها المرء من قراءة الخطاب أو الاستماع إليه. ولن أركز على الشكل بمفرده ولا المحتوى بمفرده، لكنني بالأحرى سوف أنظر إليهما على أنهما متحدان. سوف يتأسس تحليلي في مستواه الأساسي على رؤى باختين للغة والخطاب واللغات الاجتماعية ووحدة الشكل والمضمون في الخطاب وما يدعوه بالانتقاد المستتر hidden polemic، وفكرة الحوارية المستترة المرتبطة بها. يميز باختين في مقاله "مشكلة أنواع الكلام The Problem of Speech Genres"، بين التلفظ والجملة ويطلق على التلفظ 'وحدة الاتصال'، ويعرفه بشكل أساسي على أنه دور المتكلم في الكلام، وهو محكوم بتلفظات الآخرين، أو صمتهم أو فعلهم؛ أما الجملة فيعرفها بأنها وحدة لغوية ونحوية[٢]. يقترح باختين في المقال نفسه أن أي تلفظ هو حلقة في سلسلة معقدة من التلفظات، وهي فكرة رئيسية تتكرر في كتاباته. المتكلم ليس هو أول المتكلمين، ليس هو "الشخص الذي يزعج السكون الأبدي للكون'، بل هو بالأحرى يفترض قبليًا وجود تلفظات سابقة يدخل تلفظه الجديد في علاقات معها، "يبني عليها، ويتجادل معها، أو يفترض ببساطة أنها معروفة بالفعل للمستمع[٣]

---

(١) انظر، Bakhtin 1981: 259.

(٢) انظر، Bakhtin 1986: 71-73.

(٣) انظر، Bakhtin 1986: 69.

"فيما يتعلق بالخطاب على وجه التحديد فإن باختين في مقاله "الخطاب في الرواية" يحاجج من أجل دراسة الخطاب في ظروفه الاجتماعية، وفي علاقته بشواهد الخطاب الأخرى بأن الخطاب "كما لو أنه يعيش فيما وراء ذاته"، ومن ثمَّ فإن "دراسة الكلمة بوصفها كلمة، مع إغفال الإرادة التي تتجاوزها هو أمر بلا معنى تمامًا مثل دراسة التجربة النفسية خارج سياق تلك الحياة الفعلية التي توجهت لها وتحددت من خلالها[١]".

بالإضافة إلى أفكار باختين العامة حول أهمية التلفظات وترابطها، يوجد العديد من المفاهيم المترابطة وثيقة الصلة بدراسة الخطاب السياسي على نحو خاص. يقدم مقاله "الخطاب في الرواية" فكرته عن "اللغات الاجتماعية"، فالاتصال الحي وأنظمة المعتقدات "تتشكل من كل العلامات التي تعطي لهذه اللغة شكلها الاجتماعي، وهو شكل يمكن ترسيخه حتى عبر تخوم لغة موحّدة لغويًا بواسطة تعريف نفسه من خلال التحولات الدلالية والاختيارات المعجمية"[٢]. يلاحظ باختين إضافة إلى ذلك أن مثل هذه اللغات الاجتماعية - بما فيها التعبيرات المهنية على سبيل المثال- هي "قصدية بشكل مباشر"، وواضحة بالنسبة لمتحدثيها، لكن "هذه اللغات ربما يتعامل معها هؤلاء الذين لا يشاركون في مجال الإدراك المعطى على أنها أشياء مثل الرموز أو الألوان المحلية"[٣]. ومن المؤكد أن خطاب النخبة السياسية يمكن في أي قُطر أن يُنظر إليه على أنه يشكل لغة اجتماعية أو أكثر، وهو ما قد يبدو لغير المشاركين في الخطاب غير مفهوم أو حتى سخيفًا.

في كتابه "مشكلات شعرية دستوفسكي"، يلقي باختين الضوء على سبب آخر لعلة احتمال أن يبدو الخطاب السياسي لغير المشاركين فيه غير مفهوم، يطلق عليه الانتقاد المستتر أو الخطاب الانتقادي الداخلي. ويعرف مثل هذا الخطاب بأنه

---

(١) Bakhtin 1981: 291.

(٢) نفسه، ص 356.

(٣) نفسه، ص 289

"المفردة التي ترمق بطرف عينها كلمة عدائية لشخص آخر"، تستجيب بشكل غير مباشر لخطاب آخر في حين يُفترض فيها أنها تخاطب موضوعًا آخر تحيل عليه. وفقًا لباختين فإنه يوجد بعدان مهمان للانتقاد المستتر؛ أولا أنه غير متقيِّد على الإطلاق بالنصوص الراقية، مثل الأدب والسياسة لكنه شائع في كلام الحياة اليومية، وثانيًا أنه ذو تطبيقات عميقة على الأسلوب.

هناك مفهوم آخر وثيق الصلة يطلق عليه باختين الحوارية المستترة hidden dialogicality، حين يستجيب الخطاب لخطاب آخر لم يشر إليه بوضوح، على نحو ليس بالضرورة عدائيًا[1]. أعطى باختين مثالا بسيطًا هو مقطوعة من رواية تعطي فحسب كلام طرف واحد في محادثة تليفونية ثنائية. ومرة أخرى فإنه توجد دلالة قوية لصياغة الأسلوب، "لأن كل كلمة ملفوظة حاضرة تستجيب وترد بكل مكوناتها على متكلم خفي، وتشير إلى شيء خارج ذاتها، وراء حدودها الخاصة، هو الكلمات غير المنطوقة لمتكلم آخر"[2].

جوفمان :

أفكار إيريك جوفمان حول تهيئة موطئ القدم footing، ساعدت في صياغة الطريقة التي سوف أصور من خلالها الخطاب العام. وفكرة تشكيلات الإنتاج[3] معيَّنة على نحو خاص في النظر إلى الخطاب العام، لكونها تفتت مفهوم المتكلم إلى، صانع الحركة animator والمؤلف author والفاعل الأصلي principal، وهم قد يكونون أو لا يكونون ذات الشخص. صانع الحركة هو ما يدعوه جوفمان بـ"آلة الكلام"، وهو الشخص الذي يقرأ بصوته شواهد الخطاب؛ في حالة الخطبة السياسية فإن هذا سوف يكون عمومًا المتكلم أو المتكلمة نفسها. المؤلف هو

(١) انظر من فضلك القسم الخاص بسكولون من أجل مساهمته حول موضوع الحوارية المستترة.
(٢) انظر، Bakhtin 1984: 197
(٣) انظر، Goffman 1981: 144- 45.

"الشخص الذي انتقى المشاعر التي يتم التعبير عنها، والمفردات التي تمَّ تشفير المشاعر بواسطتها[١]"، الذي لا يكون في – حالة الخطبة السياسية – مجرد كاتب أو كُتَّاب الخطبة، فيما أرى، بل جماعة الممارسة المنخرطة في صياغة الخطبة (انظر مفاهيم لاف وفينجر حول هذا الموضوع فيما يأتي). أما الفاعل الأصلي فهو الشخص الذي "يتم ترسيخ موقفه من خلال الكلمات التي قيلت (..) وهو شخص ملتزم بما تقوله الكلمات"[٢]. وفي الخطبة السياسية فإن هذا الشخص قد يكون المسئول الرسمي، أو قد يتجاوز ذلك، كما هو الحال على سبيل المثال عندما يمكن أن تُفهم كلمة 'نحن' المجلس الوزاري على أنها تقرر مسئولية رئيس الدولة أو إدارة بأكملها عن خطابه.

لقد تحدثت حتى الآن عن تشكيلات الإنتاج كما تم تطبيقها بشكل رئيسي على الخطاب الشفاهي، لكن يبدو أن الفكرة قابلة للتطبيق أيضًا على الخطاب السياسي المكتوب. يتوقع المرء بشكل طبيعي أن كاتب التعليق أو المقال أو الكتاب هو نفسه صانع الحركة والمؤلف والفاعل الأصلي، لكن الأمر ليس كذلك في حالة الخطاب السياسي. فالكاتب قد يكون صانع الحركة، لكنه لن يكون المؤلف الوحيد – إذا وضعنا في الاعتبار فريق الكتاب والكتاب الخفيين والرفقاء السياسيين– أو الفاعل الأصلي؛ فالكاتب قد يدعي أنه يتحدث باسم حزب بأكمله أو زمرة سياسية.

يحاول جوفمان أيضًا – من خلال النظر إلى ما وراء إنتاج الخطاب– أن يتخلص من مشكلة المشاركة، ويستكشف أطرًا مختلفة للمشارك في الخطاب[٣]. ويختبر جوفمان المفهوم الشائع للمحادثات التي تحدث ببساطة بين شخصين، وتُصنَّف بواسطة التلفظ إلى الأدوار الأولية للمتكلم والسامع. ويناقش المشاركة التي

(١) نفسه، ص ١٤٤.
(٢) نفسه، نفس الصفحة.
(٣) انظر، Goffman 1981: 129-140.

يُحتمل التصديق عليها أو لا يُحتمل التصديق عليها[١] – كما هو الأمر في حالة اختلاس السمع– ويناقش الاتصال الذي يمكن أن يكون تابعًا[٢]؛ كما هو الحال في التعليقات الخافتة التي تصدر عن متفرجين عابرين على حدث ما، كما يناقش الأنواع المتباينة للجماهير "المتلقين المتخيلين"[٣] للكلام العام[٤].

سكولون :

لقد أفدت في مقاربتي للخطاب والسياق الاجتماعي على نحو كبير من نظرية اللغوي رون سكولون عن الخطاب الوسيط، التي تتعامل مع كل النصوص بوصفها نتاجًا لأحداث تواصلية، وآثارًا للتفاعلات الاجتماعية. وهكذا سيكون من الضروري الجمع بين التحليل التفصيلي للنصوص أنفسها من ناحية والفحص الإثنوغرافي للظروف التي تم فيها إنتاج النصوص من ناحية أخرى، على نحو مشابه لـ"المقاربة التاريخية للخطاب"، التي تقترحها فوداك (Wodak 1999). يقدم سكولون الخطاب العام (خطاب الأخبار في دراسته، لكن مقاربته قابلة للتطبيق بالمثل على الخطاب السياسي) بوصفه "عملية تفاعل اجتماعي يستخدم فيها المشاركون النصوص أو يطوعونها ويقومون بإنتاج النصوص بوصفها أدوات ثانوية – من وجهة نظرنا– يقومون من خلالها بالانخراط في الممارسات الاجتماعية اليومية داخل مجتمع الممارسة الخاص بهم"، والتي من خلالها "يقومون بإنشاء هويات خطابية متنوعة لأنفسهم"[٥].

---

(١) نفسه، ص 132.
(٢) نفسه، ص 133.
(٣) نفسه، ص 138.
(٤) لاحظ التداخل بين مفهوم جوفمان عن "المتلقين المتخيلين"، وفكرة باختين عن "الحوارية المستترة". كلا المفهومين يقران حقيقة أن المتكلم أو المؤلف في الخطاب العام يضع في حسبانه النصوص السابقة، و/أو الاستجابات المرتقبة للخطاب المنتَج، وأن لهذا أثرا دالا على صياغة الخطاب.
(٥) انظر، Scollon 1998: 4.

من المهم هنا تحديد من هم هؤلاء الذين تحدث بينهم تلك التفاعلات، من وجهة نظر سكولون. يعتبر سكولون نموذج المرسل-المستقبل للخطاب العام، والذي يحظى بقبول واسع، غير كاف. وخلاصة هذا النموذج هي أن المتكلم (كالصحفي مثلا) يرسل رسالة يتلقاها المستمعون (القراء أو مشاهدو التليفزيون) مباشرة. ويحاجج سكولون أن الاستعارات الأكثر دقة هي تلك التي تنتمي للمسرح أو الرياضة؛ وأن الخطاب هو 'استعراض' يتم مسرحته لصالح المشاهدين، والتفاعلات الاجتماعية الأكثر أهمية هي تلك التي تحدث بين اللاعبين أنفسهم وليس بين اللاعبين والجمهور: "فعلى الرغم من أن اللعبة تؤدَّى لأجل الجمهور، فإنها تُلعب بين الرياضيين، والحكام، وآخرين ممن يؤدون داخل الملعب"(١).

إذا كان من المتعذر القول بأن مشاهدي الخطاب العام وسامعيه لا يتفاعلون مع منتجي الخطاب، فمنْ الذي يتفاعلون معه؟ إذا نظرنا إلى المسألة من زاوية المشاهدين فإن التفاعلات الاجتماعية الأكثر أهمية ربما هي التي تحدث بين أفراد الأسرة الذين يشاهدون بثًا للأخبار على سبيل المثال. فعلى الرغم من أن البث سوف يكون وسيطًا لتفاعلاتهم، فإن المرء لا يمكنه القول إن أفراد الأسرة كانوا يتفاعلون بالفعل مع المذيع التليفزيوني. ربما تكون محادثاتهم أمام التليفزيون هي ما يُطلق سكولون عليه "مسرح اشتباك site of engagement" يكون فيه نص البث التليفزيوني متاحًا للتطويع أو الاعتراض..إلخ.

ووفقًا لسكولون تكمن ممارسات طقوسية جذرية مشابهة وراء العديد من أنماط التفاعل، ابتداءً من المحادثات وجهًا لوجه، وانتهاءً بتفاعلات أكثر تعقيدًا بكثير مثل إنتاج نشرات الأخبار الإذاعية والتليفزيونية. وبغض النظر عن بساطة التفاعل أو تعقده فإنه لابد أن يؤسِّس دومًا القناة – أو الأرضية اللازمة للتفاعل- وهويات المشاركين ومواقعهم الاجتماعية، والموضوع الذي يجب تناوله. يستخدم

(١) نفسه، ص 75.

سكولون نسخًا مكتوبة للعديد من المكالمات التليفونية لكي يبين كيف أن القناة والهوية وتحديد موضع الذات وأطر الموضوع تفتح وتغلق بشكل روتيني في مثل هذه المحادثات، وغالبًا ولكن ليس دومًا بنفس هذا التتابع. يُثبت سكولون من خلال تطبيق هذه الحجة على خطاب الأخبار أن تلك الأطر نفسها هي التي تبني الممارسات الاجتماعية التي يتم من خلالها التفاوض بين أعضاء المؤسسة الإعلامية حول انحيازات السلطة: "إن غاية المنظور الأكثر اتساعًا لممارسة السلطة هو القدرة على تأطير الأحداث التواصلية؛ أي القدرة على السيطرة على القناة. وجزء من ذلك، القدرة على وضع المشاركين في مواقع ما في التفاعل مع بعضهم بعضًا بواسطة تفويض بتناول موضوعات الكلام أو الحفاظ على تفويضها. وأخيرًا قدرة المرء على التكلم بصوته الخاص، أو السيطرة على تمثيلات أصوات الآخرين"[1]. من الجلي قابلية هذا للتطبيق على الخطاب السياسي في هذه الدراسة. فالشخص أو الأشخاص الذين يقررون ما إذا كان سيتم عمل خطبة أو تصريح أم لا سوف يمسكون بمقاليد السلطة العليا على الخطاب، ثم يأتي بعدهم الشخص الذي يقرر من سيقول الخطاب، ثم الأشخاص الذين يحددون كيف سيقال.

يكشف سكولون عن الإنشاء الخطابي للهوية لدى مذيعي الأخبار التليفزيونية، وصحفيي الجرائد، وأيضًا لدى صناع الأخبار. على سبيل المثال يتم إنشاء هويات مذيعي التليفزيون ومكانتهم في المؤسسة التي يعملون بها أثناء الممارسات التي يقوم منسق الأخبار anchor من خلالها بإفساح المجال لمعد التقارير، والطريقة التي يُفسح بها معد البرامج المجال للمنسّق. تؤدي ممارسة اختيار رؤوس العناوين والصفات في الصحف وظيفة مشابهة. يستخدم سكولون أمثلة من مثل هذه الممارسات لكي يبرهن على أن الأشكال الأساسية للتفاعل الاجتماعي في الخطاب الإعلامي لا تكون بين الصحفيين والقراء أو المشاهدين بل

---

(١) انظر، Scollon 1999: 30.

– في حالة الصحافة المطبوعة – بين معدي التقارير، والمحررين، وهيئة التحرير التي تحدد الإطار الخارجي للصحيفة (وتُؤخذ في الاعتبار المصالح الإعلانية): "وهكذا فإنه في إطار هذا النمط من التفاعل الاجتماعي يتم بناء شخصية معد التقارير والسيطرة عليها وأخيرًا عرضها لتأويل القارئ المستهلك بوصفها استعراضًا"(١).

علاوة على ذلك يوضح سكولون السلطة العارمة التي يمارسها الصحفيون فيما يتعلق بالإنشاء الخطابي لهوية صانعي الأخبار. يرى الصحفيون أن "دور صانع الأخبار ليس هو خلق الأحداث، بل التزويد بالتصريحات بوصفها المادة الخام لأخبار الصحفيين"(٢). لقد اخترت بيانات لهذه الدراسة تحتوي على تدخلات محدودة من الصحفيين من غير المؤلفين، وذلك لغرض التبسيط، لكن – كما سيثبت فيما بعد – فإن دور الرقباء والمحررين غير المرئيين على سبيل المثال لا يمكن التقليل من شأنه.

سوف أوضح في الفصول الآتية أن إنشاء الهوية وعلاقات السلطة هي انشغالات رئيسية في الخطاب السياسي، وهي فكرة لا يجدر بها أن تثير الاستغراب في ذاتها. ومع ذلك فإن ما هو أقل وضوحًا إلى حد ما هو حقيقة أن المتكلم نفسه ربما يكون منخرطًا على نحو هامشي فقط في تحديد إنشاء الهوية وتحديد موقع المرء، إلى حد أن الموضوع الظاهري (الذي يُطلق عليه 'جوهر' الخطبة) ربما يكون أقل جوهرية بكثير بالنسبة لهؤلاء المنخرطين في نسج الخطبة من الهوية وتحديد موقع المرء، وإلى حد أن الجمهور المقصود بالخطاب ربما يكون مغايرًا للجمهور الظاهري.

---

(١) نفسه، ص 214.
(٢) نفسه، ص ٢٤٥.

يستكشف سكولون كذلك فكرة باختين عن الحوارية المستترة كما تُطبق على قوانين الملكية الفكرية والخطاب الإعلامي، حيث "تشكل الحوارية المستترة حقلا من الرقابة الذاتية أو التجنب أو بدائل الخطاب عالي المخاطر"[١]. ووفقًا لسكولون فإن أطراف الحوار المستترين "يوجدون بوصفهم مساهمين حواريين في الخطاب إلى حد أننا نستطيع تأكيد أن منتجي التلفظات يتوقعون، أو يخشون، أو يأملون أو يتمنون وجودهم هناك"[٢]. النقطة الأساسية هنا هي أن البحث عن الحوارية المستترة هو أحد سبل عديدة يمكن للمرء بواسطتها – كما يقول سكولون– أن يساعد في "إزالة الستار الذي يُخفي الساحر الكامن وراءه الذي يصدُر عنه ما قد يبدو أنه الخطاب الرئيسي"[٣].

لاف وفينجر :

سوف تكون فكرة جماعات الممارسة مفيدة؛ إذا كان المرء يضع في الاعتبار الجماعة أو الجماعات البشرية التي يؤدي تفاعلها إلى إنتاج شواهد الخطاب السياسي. لقد اعتمد سكولون على أعمال الأنثربولوجيان لاف وفينجر (١٩٩١) حول جماعات الممارسة، التي سوف تقود – بمعية فكرة جوفمان عن تشكيلات الإنتاج – بحثي في التفاعلات الاجتماعية التي تنتج النصوص التي سوف أحللها. وفقًا للاف وفينجر فإن مجتمع الممارسة هو "نسق أنشطة يتقاسم حوله المشاركون التفاهمات الخاصة بما يفعلونه، وبما هو ذو مغزي في حياتهم ومجتمعاتهم"[٤]، بصياغة أخرى هي جماعة من البشر تنخرط في بعض الأنشطة المشتركة بشكل منتظم. يهتم المؤلفان بجماعات ممارسة من قبيل مواقع التعلم

---

(١) انظر، Scollon 1999: 1.

(٢) نفسه، ص 10–9.

(٣) نفسه، ص ٩.

(٤) انظر، Lave and Wenger 1991: 98.

لاكتساب مهنة apprenticeship (وهو ما يطلقون عليه المشاركة الشرعية الهامشية) لكن المفهوم يقوم كذلك بوصف جماعات من الناس المنخرطين في الممارسات الاجتماعية المرتبطة بالحياة السياسية مثل تشكيل مواقف سياسية وكتابة الخطب السياسية. يبدو أن التفاعل بين أعضاء من جماعات ممارسة متنوعة يُحدث تأثيرًا كبيرًا على كيفية إنتاج الخطاب السياسي وعلته. لقد لاحظ لاف وفينجر أن أعضاء جماعة الممارسة – في حين ينخرطون في ممارسات اجتماعية تهدف إلى إنتاج مشترك من نوع ما– فإنهم ربما يكون لديهم "مصالح متباينة، ويصنعون إسهامات متنوعة للنشاط، ولديهم وجهات نظر متنوعة[١]"، وهي جميعًا أمور تثبت صحتها – كما سأبرهن– في حالة جماعات الممارسة المنتجة للخطاب السياسي.

التداولية Pragmatics: جريس وليفنسون وآخرون

نظرًا لأنني أجمع حزمة من الأدوات اللغوية لتحليل الخطاب السياسي المصري، فإن عددًا من الأفكار المأخوذة من التداولية سوف تكون مفيدة. من بين هذه الأفكار مبدأ التعاون ونظرية التضمينات المحادثاتية للفيلسوف جرايس (Grice 1975)، اللذان يشرحان بعض الوسائل الرئيسية التي يتمكن من خلالها المتكلمون من التعبير عن أشياء أكثر مما يقولون بالفعل أثناء المحادثة. مبدأ التعاون، الذي – بحسب جريس– يضعه المشاركون في المحادثة دومًا في الاعتبار، يؤكد بأن المشاركين سوف يصنعون مساهماتهم وفقًا لمتطلبات الغرض المقبول للمحادثة. ومن خلال ملاحظة مبدأ التعاون وصل جريس إلى تصور نظري هو أن المشاركين يواجهون أربعة مبادئ أو معايير؛ وقد أخذتُ المعايير من ليفنسن نظرًا لكونه يذكرهم بشكل أكثر دقة مما فعله جريس في كتاب "المنطق والمحادثة".

---

(١) نفسه، ص ٩٨.

معيار الكيف :

حاول أن تجعل مساهمتك مساهمة صحيحة، وعلى وجه التحديد:

١- لا تقل ما تظن أنه زائف.

٢- لا تقل ما ليس لديك عليه دليل كاف.

معيار الكم :

١- اجعل مساهمتك إخبارية بقدر ما هو مطلوب بالنسبة إلى الغرض الحالي للتبادل.

٢- لا تجعل مساهمتك أكثر إخبارية مما هو مطلوب.

معيار الصلة :

١- اجعل مساهماتك مناسبة.

معيار الأسلوب :

كن واضحًا، وعلى وجه التحديد:

١- تجنب الإبهام.

٢- تجنب الغموض.

٣- كن موجزًا.

٤- كن منظمًا[١].

ووفقًا لجرايس فإن المتكلم (س) يمكن أن يعبر عن أكثر مما يقول بالفعل بواسطة الانتهاك الحر الصريح لأحد هذه المعايير، لأن المتكلم (ص) سوف يفترض أن (س) واع بالمعيار، ومن ثمَّ سوف يبحث عن معنى يمكن بواسطته الحفاظ على مبدأ التعاون. يقدم ليفنسون المثال التوضيحي الآتي:

---

(١) انظر، Levinson 1983: 101-102.

س: أين مجدي؟

ص: يوجد سيارة فولكس فاجن صفراء أمام منزل كريم.

يبدو أن استجابة (ص) في هذا المثال تنتهك معيار الصلة، وربما أيضًا معيار الكم. المتكلم (س) يفترض أن (ص) لا يزال متعاونًا، ويبحث عن معنى لتلفظ (ص) يكون وثيق الصلة بالسؤال؛ مثل أن مجدي لابد أن يكون موجودًا في منزل سمير[١]. وهكذا يتم عمل تضمينات محادثاتية.

يستخدم المتكلمون في الخطاب السياسي – كما هو الحال في خطاب الحياة اليومية – التضمينات لمدىً جيِّد. فمن بين السمات التي يعزوها جريس للتضمينات المحادثاتية هي أنها قابلة للإلغاء أو الإبطال، بمعنى أن المتكلم ربما ينكر أن التضمين كان مقصودًا. إن القدرة على تقديم اقتراح – وما يتلوها من القدرة على إنكار أن المرء قد قدم الاقتراح إذا دعت الضرورة لذلك – أمر بالغ الأهمية بالنسبة للخطاب السياسي.

أساليب الإشارة – مشتقة من الكلمة اليونانية "يشير pointing"– ظاهرة تداولية أخرى يمكن أن تعين على الكشف عن السياق الاجتماعي للتلفظات السياسية؛ وهي أقل تعقيدًا من التضمينات. التعبيرات الإشارية أو الإحالية تشفر المعلومات التي تخص سياق التلفظ (الزمان، والمكان، والشخص)، ومن ثمَّ تكشف شيئًا ما عن الكيفية التي يرى المتكلم (أو في حالتي جماعة الممارسة التي تصوغ شواهد الخطاب) من خلالها الموقف في وقت التلفظ. الأمثلة التقليدية على التعبيرات الإشارية في الإنجليزية تشمل 'الآن now' وهي أداة إشارة زمنية، و'هنا here' وهي أداة إشارة مكانية، و'أنا I' وهي إحالة للشخص، كما تشمل أدوات التعريف مثل 'ال the'' وأسماء الإشارة مثل 'هذا this'، التي لا يمكن

(١) استنادًا إلى أن سيارة الفولكس فاجن الصفراء هي سيارة مجدي. (المترجم).

للسامعين أن يفهموا أيًا منها بدون معلومات إضافية عن سياق التلفظ. فيما يتعلق بالنظرية العامة لأساليب الإشارة فسوف أعتمد بشكل أساسي على ليفنسون[1] الذي اعتمد بشكل أساسي على أعمال لايونز وفيلمور Lyons and Fillmore في سبعينيات القرن العشرين. لقد كشف ويلسون وبيليج وآخرون عن فائدة تحليل أساليب الإشارة في الخطاب السياسي (انظر ما سيأتي). وسوف أناقش أعمالهم بتفصيل كبير في الفصلين الرابع والخامس، اللذين سأحلل فيهما استخدام أساليب الإشارة في شواهد الخطاب المختارة لهذه الدراسة.

علم اللغة الاجتماعي التفاعلي Interactional Sociolinguistics: شيفرن وتانن

عرَّفت شيفرن علم اللغة الاجتماعي التفاعلي بأنه "منظور نظري ومنهجي حول استعمال اللغة يستند إلى علم اللغة وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا"[2]، وهو منظور يقدم كذلك عددًا من الوسائل المعينة على مقاربة الخطاب السياسي. وسوف أشير هنا خصوصًا إلى عمل تانن حول أسلوب المحادثة Tannen 1984، والأطر Tannen 1979، والاستراتيجيات الشفاهية والكتابية Tannen 1982، وبالمثل أشير إلى عمل شيفرن حول إنشاء الهوية Schiffrin 1996b، وعلامات الخطاب Schiffrin 1987.

يعتمد كتاب تانن "أسلوب المحادثة" على أعمال جومبرز وهايمز Hymes وروبين لاكوف R. Lakeoff وآخرين كثيرين في تطوير نظرية حول كيفية انبثاق أسلوب المحادثة من "الحاجة إلى توفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية للتفاعل"[3]. وتركز تانن خصيصًا على حاجات البشر المتعارضة للحميمية والاستقلال، التي ينتج عنها تنويعة من الأساليب بداية مما تطلق عليه "الاندماج الشديد high

(١) انظر، 96–54 :1983.
(٢) انظر، Schiffrin 1996a.
(٣) انظر، Tannen 1984: 19

"involvement" حتى ما تطلق عليه "التحفظ الشديد high considerateness"، على الرغم من أنني بشكل عام لن أنظر إلى الخطاب السياسي انطلاقًا من هذا الإطار ثنائي الأقطاب، لكن مقاربة تانن العامة – وهي أن الغايات التفاعلية قوية للغاية إلى درجة أنها تحل محل غاية نظرية هي غاية (الوضوح clarity) عند جرايس تتوافق مع فهمي للخطاب السياسي، وتوفر ثنائية الاندماج/التحفظ في بعض الحالات منظورًا إضافيًا مضيئًا حول شاهد الخطاب السياسي.

يفتح عمل تانن حول الأطر نافذة جديدة على الخطاب السياسي، وهي نافذة سوف أستخدمها في تحليلي. تعرف تانن الأطر – وتُعرَف أيضا بالخطاطة schemata أو السيناريوهات scripts – بوصفها "بنى للتوقع"، وتقوم على "معرفة منظمة"، بالخبرة الماضوية، وتستعير تانن مصطلح بنى التوقع من روس R. N. Ross. تحدد تانن عددًا من المؤشرات اللغوية للتأطير تعمل في الخطاب هي الحذف والتكرار والبدايات الخاطئة والإرجاع والتعبيرات الاحتمالية hedges، والنفي والروابط التقابلية والأفعال المساعدة والتصريحات غير الدقيقة والتعميم والاستدلال واللغة التقييمية والتأويل والحكم الأخلاقي والتصريحات الخاطئة والإضافات. ونظرًا لأن المنظور الذي أتبعه تفاعلي وليس معرفيًا فسوف أختار النظر إلى الأطر المرتبطة بالكيفية التي تعكس بواسطتها ما يحاول المتكلم أن يفعله في مقابل تلك المعنية بالكيفية التي تعكس بها كيف يفكر المتكلم. يمكن للخصائص اللغوية على وجه التحديد أن تكون مؤشرا على أن المتكلم يحاول أن يستدعي لدى السامعين إطارًا معينًا أو سلسلة من التوقعات، مثل أن التنظيم السياسي الحكومي الراهن طبيعي وعادي، في حين أن أفكار المعارضة السياسية أو مطالبها غير طبيعية ولا عادية.

نظرا لأنني سوف أحلل بعض شواهد الخطاب التي كانت مكتوبة في الأصل، وشواهد أخرى كانت منطوقة في الأصل، فإنني سأذكر بعض أفكار تانن حول الخطاب المكتوب في مقابل الخطاب المنطوق (Tannen 1982). ترى تانن

أن الفرضيات التي قدمها شافي Chafe وآخرون بأن الخطـــاب المكتـــوب يتـــسم "بالتكامل" بينما يتسم الخطاب المنطوق "بالتشظي" لا تصمد أمام التفنيد:

فالتكامل – ومقابله التشظي – هو سمة خارجية للبنية اللغوية. أما الانـــدماج – ومقابله الانفصال – فهو بعد أعمق، يعكس ما وصفه جوفمان في التفاعل وجهًا لوجه بوصفه تهيئة موطئ القدم footing، أي موقف المتكلم تجاه الجمهور (وربما أضيف: تجاه المادة أو المحتوى). وهكذا فإن سمات التكامل والانخراط التي يـــرى شافي أنها خصائص الكتابة والتكلم تباعًا يمكن أن تتجمع في نمط مفرد للخطاب(١).

مما يزيد الأمر تعقيدًا أن الكثير من بياناتي 'المنطوقة' جاءت من مـــشاريع خطب مكتوبة scripts، تمَّ تحويلها لاحقًا (بواسطتي) إلى شكل مكتوب آخـــر هـــو نسخة مكتوبة transcript. كل هذا يؤدي إلى القول بأنني لا أتوقع أن أجد فروقًـــا مباشرة بين نوعي البيانات المكتوب والمنطوق.

بالإضافة إلى وجهة نظر سكولون حول الإنشاء الخطابي للهويـــة فـــسوف أعتمد على تبصرات شيفرن حول الموضوع، فهي تركز علـــى الـــسرديات التـــي تظهر على نحو متكرر في الخطب والكتابات السياسية، وتلاحظ أن:

الطريقة التي نستخدم بها اللغة لعرض أبعاد معرفية وفاعلية للـــذات أثنـــاء حكاياتنا تحدد موقعنا بالنسبة لشخصيات تلك الحكايات: ما نقول إننا نفعله ونـــؤمن به داخل عالم الحكاية يعكس على نحو متصل طريقة إدارتنا لعلاقاتنا الاجتماعيـــة داخل تلك العوالم وله تأثيرات عليها(٢).

تجد شيفرن أن "تمثلات presentations الذات" ربما تتعارض مع بعـــضها بعضًا (كما يعزز بعضها بعضًا) وهو ما أقترح أنه ربما يرجع في بعض الحـــالات

---

(١) انظر، Tannen 1982: 2.
(٢) انظر، Schiffrin 1996b: 196.

على الأقل إلى الوظائف الاجتماعية المتباينة التي يتم تأديتها، وربما يكون – بالنسبة للمتكلمين السياسيين – له مزية القدرة على الإنكار، تمامًا كما تفعل التضمينات.

كان لعمل شيفرن أيضًا حول علامات الخطاب بعض الفائدة في النظر إلى الخطاب السياسي، على الرغم من أن بنية الخطاب لن تكون موضوعًا رئيسيًا في هذه الدراسة. وتوضح شيفرن أن العديد من علامات الخطاب تُستخدم في بناء الخطاب، وهكذا فإنها تكشف عن بنية الحجج (ما النقاط الأساسية؟ وما النقاط التي سوف تُفترض استنادًا إلى نقاط أخرى؟ كيف ترتبط كل حجة بالحجج التي سبقتها أو التي تتلوها في الخطاب؟)، وهو ما يفيد في حل ألغاز التلفظات السياسية. البيانات التي حللتها شيفرن باللغة الإنجليزية بأكملها، لكن بعض العمل أُنجز على علامات خطاب عربية مكافئة، وعلى كيفية بنائها للنصوص في العربية[1].

مُنظِّرو الخطاب السياسي العام :

يوجد عديد من مدارس تحليل الخطاب السياسي، بمن فيهم هؤلاء الذين يركزون على البلاغة والحجاج والدعاية والدلالة والمفردات. والعلماء الذين أثرت أعمالهم حول الخطاب السياسي بدرجة أكبر عليَّ هم هؤلاء الذين يعملون في حقول علم اللغة الاجتماعي والتحليل النقدي للخطاب والتداولية؛ وهم على وجه التحديد بيليج وويلسون وفوداك وفيركلوف Fairclough.

التحليل النقدي للخطاب Critical Discourse Analysis :

التحليل النقدي للخطاب هو مدرسة في تحليل الخطاب تُمارس في أوروبا بشكل رئيسي بواسطة علماء؛ منهم فوداك وفيركلوف وفان ديك van Djik، وفاولر

(١) انظر، Sarig 1995.

Fowler وشيلتون Chilton وآخرون كثر. باستخدام مناظير لغوية لدراسة المشكلات الاجتماعية (مثل السلطة والعنصرية والتمييز الجنسي والمعاداة للسامية والبطالة والهجرة) يرى التحليل النقدي للخطاب اللغة بوصفها فعلاً في سياق اجتماعي ويحمل معه وجهة نظر تلتزم ضمنيا بإحداث تغيير اجتماعي تقدمي.

في حين أن مقاربتي في هذا الكتاب تختلف عن مقاربة معظم المحللين الناقدين للخطاب، فإن عمل التحليل النقدي للخطاب حول الخطاب السياسي يوضح بعض المبادئ التي تُعد حاسمة بالنسبة لما أحاول أن أفعله. أولا: يقدم التحليل النقدي للخطاب، دليلا ممتازًا على علة استحقاق الخطاب السياسي للتحليل، حتى ذلك الخطاب النخبوي الذي يقرؤه أو يستمع إليه بالفعل حفنة قليلة من الناس في أي مجتمع. وبمفردات فيركلوف فإن "الخطاب السياسي يقدم البرهان الأوضح على السلطة المؤسّسة للخطاب: فالخطاب يُنتج أو يغير العالم الاجتماعي من خلال إعادة إنتاج تمثيلات البشر أو تغييرها لماهية هذا العالم ومبادئ التصنيف التي تكمن خلف هذه التمثيلات[1]. بصياغة أخرى فإن لغة السياسة مهمة ليس لأنها تعكس الظروف السياسية فحسب بل تصوغها كذلك؛ بواسطة صياغة كيفية مناقشة الناس لهذه الظروف ورؤيتهم لها. ثانيًا: لقد أخذت على نحو جزئي فكرة النظر إلى النصوص من زاوية الوظائف الاجتماعية التي تؤديها من التحليل النقدي للخطاب ومن اللغويات الاجتماعية التفاعلية معًا. يصنف فيركلوف على سبيل المثال مثل هذه الوظائف بوصفها فكرية وبين شخصية ونصية[2] وهي شبيهة بوظائف سكولون، الموضوعات والعلاقات والقنوات في الخطاب.

---

(١) انظر، Fairclough 1995: 182.

(٢) نفسه، ص ٥٨. التصنيف الذي وضعه فيركلوف للوظائف مأخوذ عن ميشال هاليداي، انظر
Halliday Michael A. K., 1978, Language as Social Semiotic, London, Arnold, 256 p.

ثالثًا: يؤكد التحليل النقدي للخطاب على العلاقات المتبادلة بين النصوص (التناص)، وعلى الحاجة إلى دراسة النصوص في سياقها التاريخي. وقد طورت فوداك على وجه الخصوص تلك الأفكار إلى ما أسمته "المقاربة التاريخية للخطاب discourse-historical approach"، التي تهدف بشكل رئيسي إلى:

أن تتكامل نصوص من أكبر قدر ممكن من الأنواع المتباينة ومن الأبعاد التاريخية حول موضوع البحث. ترتبط مقاربة التحليل التاريخي للخطاب بأبعاد ثلاثة: محتوى البيانات، والاستراتيجيات المستخدمة، والتحققات اللغوية. وتشير الاستراتيجيات في هذا السياق إلى خطط أفعال بدرجات متنوعة من التفصيل، يمكن أن يتراوح تحقق ذلك من الأوتمة إلى الوعي، والتي يتحدد موقعها على مستويات متباينة لتنظيم أذهاننا.

عادة ما تستخدم فوداك فريقًا من الباحثين من تخصصات متباينة لتنفيذ مثل هذا العمل: وما سوف أقوم به هو بالضرورة على نطاق أكثر محدودية بكثير.

بيليج :

سوف نتحول إلى عالم آخر يستخدم علم اللغة كي يلقي الضوء على مشكلة سياسية، وسوف يوفر لنا عمل بيليج حول ما يطلق عليه "القومية العادية banal nationalism" جزءًا من الإطار النظري الذي سوف أرى من خلاله تصوير مصر بوصفها ديمقراطية في الخطاب العام. ومن خلال تفنيده للمفهوم ما بعد الحداثي القائل بأن القومية مناسبة بدرجة أقل في عصر العولمة، يستكشف بيليج السبل التي يُدمج بها مفهوم الهوية القومية بقوة في الحياة الحديثة، ويتم الإشارة إليها يوميًا بعشرات الطرائق التي لا يكاد يلاحظها المرء، لذلك يمكن في المستقبل أن يُستدعى بقوة وبشكل مفتوح في أوقات الأزمات. على نحو خاص يوظف بيليج بمهارة ما يُطلق عليه الإشارة الحميمة إلى الوطن لكي يوضح فكرته:

لو أن بيت الوطن لابد وأن يكون مريحًا، فعلينا إذن أن نجعله 'نحن' كذلك. 'فنحن' لا نستطيع أن نفعل ذلك بمحاولات واعية وثابتة. فلكي نكون في المنزل 'نحن' بحاجة دورية وغير واعية إلى استخدام اللغة التي تصنعها أرض الوطن. 'نحن' بحاجة يومية إلى أن نسكن بيئة هذه اللغة. إن مفردات الإشارة الضئيلة غير الملاحظة مهمة في هذا السياق، فهي تعين على إغلاق الباب القومي أمام العالم الخارجي. إن أداة التعريف 'ال' تغلق الباب بصرامة أكثر من أداة الإشارة 'هذا'.. إن ما هو 'ملكنا' يتم تقديمه كما لو كان العالم الموضوعي: أي أنه بالغ التحديد والموضوعية وعدم إثارة الخلاف..عندما تُستخدم العبارات المحلية الصنع على نحو منتظم 'فنحن' نتذكر دون انتباه من 'نحن' وأين 'نحن'. ويتم تحديد هوية 'النحن' حتى بدون ذكرها. فالهوية القومية بهذا الشكل هي طريقة روتينية في الكلام والاستماع؛ إنها شكل للحياة تغلق الباب الأمامي بشكل طبيعي، وتسيِّج الحدود[1].

إن ما يقوم به بيليج هنا هو عملية إضفاء للغرابة عالية النظام (أي جعل ما يظهر طبيعيًا تمامًا يبدو غريبًا). ومن خلال إظهار كيف تتأسس الهوية القومية بكل الطرائق المألوفة؛ فالهوية ليست علمًا يتم تحريكه بحماس شديد واعٍ، بل هي العلم المعلق فوق المبنى العام the public building الذي لا يلاحظه أحد.. ويوضح بيليج كيف أن البنى السياسية وعلاقات السلطة تتضاعف يوميًا في الخطاب. إن ما يتصل بعملي هو كيف يتم تصوير مصر خطابيًا بوصفها نوعًا محددًا من الديمقراطية بأساليب عادية (مثل أساليب الإشارة للوطن)، وهو ما أراه تفصيلةً من كيفية تصوير مصر بوصفها أمة. ربما يتوقع المرء أن يُفعل هذا في الخطاب السياسي للرئيس وكبار الموظفين الآخرين، والشخصيات السياسية البارزة المرتبطة بالحكومة، لكن ما نجده هو أن متكلمين وجماعات ممارسة ممن ينتمون

(١) انظر، Billig 1995: 109.

إلى لون آخر من ألوان الطيف السياسي يضيفون بوسائلهم الخاصة إلى نفس العملية، شاؤوا أم أبوا.

ويلسون :

كتاب ويلسون "كلام سياسي: التحليل التداولي للغة السياسية :Speaking The Pragmatic Analysis of Political Language – الصادر عام ١٩٩٠– يقدم نموذجًا مهما لهذه الدراسة، سواء من زاوية المنظور النظري العام أو أدوات التحليل المحددة. (أحد الفروق الأساسية هو أن ويلسون لا يركز بعمق على الأبعاد التفاعلية للخطاب السياسي. لذلك سوف أعتمد بشكل أساسي على سكولون وعلى المحللين الناقدين للخطاب مثل فوداك). يعرف ويلسون التداولية بأنها: "هي ببساطة تحليل المعنى الذي يكمن وراء ما يقال، ومن المقبول أن تحديد موضع كل معنى ربما ينطوي على أكثر من طريقة إجرائية للتحليل"[١]. أشارك ويلسون عدم ارتياحه للأطروحة الأوروبلية القائلة بأن اللغة تسيطر على الفكر وتعمل وسيطًا له، ولا رتياحه لسعي بعض اللغويين النقديين نحو اكتشاف التأويل الوحيد الصحيح لشاهد من الخطاب. يقترح ويلسون مشروعًا أكثر تواضعًا لكنه لا يقل قيمة فيما أعتقد: "السؤال الشيق من وجهة النظر اللغوية هو كيف يفعل المتكلمون السياسيون ذلك، وليس ما إذا كان يجب عليهم أم لا يجب عليهم فعله"[٢].

فيما يتعلق بأدوات التحليل المحددة فإن ويلسون يدرس التضمينات implicature والفروض القبلية presupposition واستخدام الضمائر والاستعارات وصياغة السؤال في الخطاب السياسي في بريطانيا وأماكن أخرى. سوف يكون عمله حول الضمائر وطرائق أخرى للإحالة مفيدًا على وجه الخصوص في

---

(١) انظر، Wilson 1990: 7.
(٢) انظر، Wilson 1990: 15.

دراستي للخطب. يقترح ويلسون – مستندًا إلى أعمـــال مبكـــرة لبـــراون Brown وجيلمان Gilman وآخرون – أن "الضمائر ربما يـــتم اختيارهـــا أثنـــاء التفاعـــل لأغراض تتجاوز ما تعكسه على المستوى الشكلي الخالص أو المستوى التصنيفي: فالضمائر ربمـــا تُوظف تفاعليًا للكشف عن أبعاد متنوعـــة لاتجاهـــات المـــتكلم، وموقفه الاجتماعي، ونوعه، ودوافعه..وهلم جرا"[١] إذ يمكن لاختيار الـــضمائر أن يعبر تداوليًا عن معلومات حول المتكلم نفسه، واتجاه المتكلم نحـــو المشـــار إليـــه، أو كليهما معًا.

أساليب الإحالة هي أداة أخرى مشابهة يستخدمها ويلسون للكشف عن الكيفية التي ربما يحاول المتكلم السياسي من خلالها التعبير عن القرب من أو البعد عـــن فكرة ما. ويوضح ويلسون من خلال دراسة حالات يشير فيها المتكلم إلـــى نفســـه بضمير الغيبة (مثل الرئيس، أو العميد[٢]) أن "النقطة التي ينجزها ذلك الاســـتخدام هي أن الأفعال التي يدور حولها الموضوع ليست أفعال كينونة شخص مفرد، بـــل أن الأفعال مرتبطة بالدور، وهي من ثمَّ أفعال سوف يكون أي شخص – أيًا كانـــت طبيعته – مجبرًا على أدائها على نحو مماثل[٣]. وفي حين يبدو هذا مقبـــولا علـــى مستوى الحدس فإنه يصعب إثباته في النهاية. يستخدم ويلسون العديد من المقاربات النظرية، بما فيها نظرية المناسبة لويلـــسون وســـبربر Wilson and Sperber's Relevance Theory (1987)، التي تثبت بإيجاز أن كل فعل تواصلي يحمل معـــه افتراضات قبلية للمناسبة. والمناسبة هنا تعني أن الجهود المطلوبة لإجراء الاتصال أقل من الفوائد المأخوذة من إجرائه. وهكذا فلـــو أن رئيـــسًا مـــا اســـتخدم كلمـــة "الرئيس"، بدلا من "أنا" للإشارة إلى نفسه فإن حقيقة أن الرئيس استخدم صيغة أقل شيوعًا، ومن ثم أصعب معالجة يولد تضمينًا بأن لديه معلومـــات إضـــافية يريـــد

---

(١) نفسه، ص 46.
(٢) بدلا من 'أنا' في الحالتين.
(٣) المرجع السابق، ص ٩٥.

التعبير عنها، وهي ما قد يكون في هذه الحالة أنه مهما كانت المعتقدات أو الارتباطات التي يثيرها التلفظ، فإنها لابد أن تُلحق بمنصب الرئاسة وليس بشخص الرئيس ذاته.

بالإضافة إلى ويلسون فإن قائمة العلماء الآخرين الذين تعاملوا مع الضمائر والإشارة في الخطاب السياسي تشمل شيلتون وكونر- لينتون Connor-Linton ودو فينا De Fina وزوبنيك Zupnik. يصنف عمل كونر- لينتون عن التحليل الكمي للخطاب النووي، إشارات (نحن، نا) في مقابل (هم)، مقترحًا أن مثل هذا المخطط ربما "يخدم باعتباره مؤشرًا غير مباشر على الوضع 'الإشاري' العام للإحالات في رؤية العالم عند كل مؤلف"[1]. علاوة على ذلك يوضح كونور- لينتون أن استخدام الضمائر يتطلب من القارئ أن يأخذ منظور المؤلف "مؤقتًا على الأقل"، لكي يحدد موقع الإحالة، وبذلك يجعل مثل هذا الاستخدام "صيغة إقناع غير مباشرة، تتطلب من القارئ أن يشترك في رؤية المؤلف للعالم"[2]. توافق زوبنيك على أن الضمائر تُستخدم لتأثير إقناعي لكنها تحاجج بأن هذا الإقرار للضمائر (خاصة "نحن" التي قد تكون عامة أو خاصة) ليس بسيطًا بأية درجة، ويعتمد على التفاعل بين "فضاءات الخطاب" (وهي فكرة لصيقة بالأطر)، وأدوار المشاركين، والاستخدام الإشاري. تكتشف زوبنيك بواسطة تحليل نقاش دار بين خبراء على شاشة التليفزيون الأمريكي أن المتكلم الذي تركز عليه يستخدم ضمير المتكلم الجمع ليشمل محاوريه والجمهور المحتمل بوصفهم فاعلين لمطالبه وانتقاداته، ومن ثمَّ يتجنب المسئولية الكاملة عن تلفظاته.

كذلك وظف زوبنيك وآخرون نموذج براون وليفنسون للتأدب politeness لكي يوضحا كيف أن استخدام 'نحن' يساعد على تلطيف التهديدات الموجهة للوجه الإيجابي أو السلبي للجمهور والمتكلم. ويكشف شيلتون من خلال تحليل خطبة

---

(١) انظر، Connor-Linton 1988: 109.

(٢) نفسه، ص ١١١.

لدونالد ريجان كيف يستخدم ريجان استراتيجيات التأدب بما فيها الضمائر لكي يُنشئ أوضاعًا سياسية اجتماعية معينة. فمن خلال استخدام 'نحن' لدمج أو إقصاء العديد من المشار إليهم في الشواهد المختلفة يتمكن ريجان من ادعاء القرب الوثيق من الكونجرس، وادعاء التطابق مع 'الشعب'، وأن "يوسِّط هذه الوحدة الرئاسية – الكونجريسية – القومية التي تم إنشاؤها ليس بين السامعين المحليين فحسب بل بين السامعين الأجانب كذلك"(١).

تربط دو فينا بين استخدام الضمائر وتشكيلات الإنتاج عند جوفمان (صانع الحركة، والمؤلف، والفاعل الأصلي)، موضحةً كيف يشير سياسيان مكسيكيان إلى الهوية أو التضامن (وهي تفرق بينهما) مع أحزاب في حالة نزاع. ويشير استخدام ضمير المتكلم الجمع في أحد النصوص المحللة إلى (فاعل أصلي)؛ هو الجماعة التي يدعي المتكلم أنه يمثلها، بينما يشير المتكلم الثاني إلى نفسه في نص آخر بضمير المفرد المتكلم؛ ومن ثمَّ يقدم نفسه بوصفه مراقبًا للنزاع وليس مشاركًا فيه. وهكذا فإنه وفقًا لدو فينا "تنشأ هوية المتكلم عبر الاستخدام المتسق لضمائر بعينها للإشارة إلى شيء ثابت، وعبر الروابط والتعارضات الراسخة في النص بين هؤلاء المشار إليهم في صيغ ضميرية وغير ضميرية أخرى"(٢).

علماء تحليل الخطاب السياسي العربي :

لم تُستخدم المنهجية المتكونة من مرحلتين التي أوظفها في هذا الكتاب من قبل في تحليل الخطاب السياسي العربي حسب ما أعرف. على الرغم من ذلك فقد استخدم علماء آخرون منهجيات متباينة لتحليل الخطاب السياسي العربي، وفيما يأتي سوف أعرض بإيجاز عينة من الأعمال المنشورة مؤخرًا لأيالون

---

(١) انظر، Chilton 1990: 218.

(٢) انظر، De Fina 1995: 379.

Ayalon(1994) وبينجيو Bengio (1998) وإسماعيل Ismail (1995, 1998a, 1998b) ومزرعاني Mazraani (1995, 1997). يدرس المؤلفون الثلاثة الأول المفردات السياسية بوصفها طريقة في فهم الثقافة السياسية (Ayalon, Bengio)، والاقتصاد السياسي (Ismail)، مع اهتمام محدود أو دون أي اهتمام بالظواهر اللغوية الأخرى. ويستخدم أيالون وإسماعيل مقاربة استدلالية تبدأ بفرضية ثم تبحث عن أمثلة من شواهد متنوعة للخطاب السياسي. وتستخدم بنجيو مقاربة أكثر استقرائية، فهي تعرف مدونتها (وهي مقتطفات مختارة من الخطاب العراقي البعثي ١٩٦٨-١٩٩٨)، وتستخرج الكلمات والعبارات والتوجهات المحورية.

تختلف مزرعاني عن الباحثين الثلاثة الآخرين في غرض الدراسة ومقاربتها. فغرض دراستها، أولا، ليس إلقاء الضوء على موقف سياسي بواسطة الخطاب، بل أن تلقي الضوء على بعد من أبعاد اللغة (تحويل الشفرة اللهجية dialectical code-switching) عبر الخطاب السياسي. ومنهجها، ثانيًا، هو استقرائي بشكل واضح، محللة عدة خطب سياسية تحليلا تفصيليًا. وثالثا تستخدم مزرعاني البيانات المنطوقة فحسب، بينما يركز آيالون وإسماعيل على البيانات المكتوبة، في حين تستعمل بينجيو النوعين معًا.

آيالون :

كتاب آيالون "اللغة والتغيير في الشرق الأوسط العربي: تطور الخطاب السياسي الحديث"، يتخذ مقاربة غير محددة، يقتفي أثر تطور الكلمات المستخدمة في مناقشة مفاهيم سياسية مثل المواطنة والتمثيل والأحزاب والدساتير..إلخ، أثناء القرنين التاسع عشر والعشرين. فهو يضع على سبيل المثال استخدام مصطلح رعايا للإشارة لشعوب الأقطار العربية تحت الحكم العثماني أثناء القرن الثامن عشر وبواكير القرن التاسع عشر في مقابل الاستخدام المتزايد لمصطلح الشعب منذ

منتصف القرن التاسع عشر، ثم استخدام مصطلح مواطنين في القـــرن العـــشرين. وبياناته الرئيسية هي مقتطفات من تقارير الصحف والكتب.

أكثر أجزاء الكتاب أهمية من زاوية اهتمامي هو مناقـــشة آيـــالون لتطـــور استخدام كلمة الديمقراطية أثناء القرن التاسع عشر. ووفقًـــا لآيـــالون فـــإن كلمـــة الديمقراطية شاع استخدامها أثناء مناقشات الصحف العربية لكفاح الأوروبيين مـــن أجل الحرية السياسية، حيث لم يكن المصطلح مختلفًا فـــي البـــدء عـــن مـــصطلح الجمهورية، وهو ترادف حافظت عليه اللغة اليونانية الحديثة، ويشير آيـــالون إلـــى المواضع التي استخدمت فيها كلمة ديموقراطية لتؤدي كـــلا المفهـــومين[1]. مـــن الواضح أن كلا المفهومين أصبح متميزًا عن الآخر في الصحافة العربية في أواخر القرن التاسع عشر، وهو ما يرجع جزئيًا إلى الحاجة إلى ترجمة أسماء الأحـــزاب السياسية الأجنبية إلى العربية، خاصـــة حزبـــي الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة، الديمقراطيين والجمهوريين. يقدم آيالون هذا الترادف المفاهيمي الذي استمر زمنًـــا طويلا – حتى أواخر القرن الذي تشكل فيه العالم العربى – بوصفه تفسيرا لحقيقـــة أن اللغة العربية استمرت في استخدام كلمة أجنبية مستعارة للتعبيـــر عـــن مفهـــوم الديمقراطية. ويحذر من الخلوص إلى نتائج غير مبررة من الظاهرة:

إن التأكيد على أن تصور الديمقراطية كان جديدًا في الشرق الأوسط الحديث لا يعني تمرير حكم قيمي على درجة الحرية السياسية في الإسلام. فهذا ذو صـــلة محدودة بغرضنا، ومناقشته ربما تأخذنا بعيدًا عن الموضوعات التي نحن معنيـــين بها. فبغض النظر عمًا إذا كان الإسلام ديمقراطيًا في النظرية أو التطبيق فإن مـــا هو حقيقة هو أنه لم توجد كلمة مرادفة لكلمة الديمقراطية في لغات الشرق الأوسط قبل الحديث. لقد كان المفكرون المسلمون غالبًا مشغولين بموضوعات مثل العـــدل والظلم. وكان التساؤل عما إذا كـــان مجـــتمعهم وسياســـتهم ديمقراطيـــة أم غيـــر

(١) انظر، Ayalon 1987: 106.

ديمقراطية لا يعني بالكاد شيئًا بالنسبة لهم. وكانت الديمقراطية تمثل متغيرًا غير مهم للجمهورية، فهي متغير نادرًا ما تمت مناقشته أثناء القرن المشكِّل للغة العربية الحديثة. وربما كان هذا هو المفسر لعلة أن من صاغوا اللغة - ممن نحتوا بوعي أسماء عربية للكثرة الكثيرة من المفاهيم المستوردة - فشلوا في تقديم اسم للديمقراطية، وفي النهاية استقروا على الكلمة الأجنبية (الديمقراطية)، على الرغم من عدم أناقتها استنادًا إلى معايير الأسلوب التقليدية[1].

بينجيو :

كتاب بينجيو المعنون بـ"كلمات صدَّام: الخطاب السياسي في العراق "Saddam's Word: Political Discourse in Iraq"، يُعرِّف بالمفردات والعبارات المفتاحية التي تظهر في خطاب حزب البعث (خطب صدام حسين والمواد المكتوبة في صحف حزب البعث)؛ ويقتفي أثرها في الفترة من ١٩٦٨ إلى ١٩٩٨. ويوفر عمل بينجيو حول كيف تؤسس خطب صدام حسين حالة من تقديس ذات القائد، وحول كيف يهيمن الخطاب السني وكيف يحاول خطابيًا أن يحجب جماعات دينية أخرى محددة، وكيف طور حزب البعث مجموعة فريدة من المصطلحات المحيطة بمصطلح الديمقراطية - يوفر كل هذا بعض التماثلات المهمة وأسسًا للمقارنة مع تحليلي الخاص.

تكرس بينجيو فصلا كاملا للطرائق المتغيرة التي يصف حزب البعث من خلالها العراق بوصفها دولة "ديمقراطية"، والوظائف التي تحققها مثل هذه الأوصاف. والدستور الأول للدولة العراقية البعثية الصادر في عام ١٩٦٨ يصف العراق بأنه دولة ديمقراطية شعبية لأسباب عديدة، تشير بينجيو من بينها إلى أن

(١) انظر، Ayalon 1987: 106-108.

"الإشارة إلى الديمقراطية في النهاية أمرًا لا مفر منه في القرن العشرين"[١]. وتخمن بينجيو أن المصطلح قد استخدم جزئيًا لكي يواجه اتهامات البعث السوري بـ'الانحراف اليميني'، وأن الجمع بين "الديمقراطية" و"الشعبية" يتيح للعراقيين "أن يجعلوها تبدو مغايرة للتنويعات الشائعة، بنغماتها المتوافقة مع الغرب"[٢]. وهكذا فإن وصف العراق على أنه ديمقراطية يضع حزب البعث في معسكر الغرب (عن طريق استخدام مصطلح يُعتبر ملزمًا بالمعايير التي وضعها الغرب) ويضعه – كذلك – في مقابل الغرب (من خلال تعديل المفهوم بطريقة تقترح أن الديمقراطيات الغربية كانت بطريقة ما غير شعبية). ربما تعكس نسخة ١٩٩٠ من الدستور الثقة المتزايدة من جانب النظام العراقي، فقد أسقطت المقيِّد النحوي (الشعبي).

لقد نشر حزب البعث قاموسًا سياسيًا لصدام حسين، يتضمن المفردات والتعبيرات المفضلة عند القائد، و"الاستشهادات المحفوظة في الذاكرة" وقد ساعد ذلك بينجيو على إنجاز تحليلها[٣]. ومن بين المصطلحات المرتبطة بالديمقراطية بمعانٍ بعثية عراقية فريدة مصطلحات الليبرالية والبرلمانية والتعددية؛ وهي جميعًا نعوت سلبية قُصد بها أن تُظهر للعراقيين عار الديمقراطيات الغربية. ووفقًا لبينجيو فإن صدام حسين أعاد تأهيل مصطلح التعددية أثناء انتفاضات الشيعة والأكراد بعد حرب الخليج في محاولة واضحة لفتح منفذ آمن للتعبير عن الإحباط[٤].

إسماعيل :

تدرس سلوى إسماعيل المتخصصة في العلوم السياسية أبعادًا من الخطاب السياسي المصري المعاصر في عديد من المقالات (1995, 1998a, 1998b).

---

(١) انظر، Bengio 1998: 58.
(٢) نفسه، نفس الصفحة.
(٣) نفسه، ص ١٠.
(٤) نفسه، ص ٦٨.

تحليل إسماعيل يقف عند المستوى المفاهيمي وليس اللغوي أو حتى الأنثربولوجي، وهو من ثمَّ يختلف على نحو دال عن هذه الدراسة. ومع ذلك فإن عمل إسماعيل يوفر تبصرات مفيدة فيما يتعلق – على سبيل المثال- بالتضفير الخطابي interdiscursivity بين الخطابات حول الديمقراطية عند المفكرين الإسلاميين والعلمانيين في مصر، وإن كانت لا تستخدم مصطلح التضفير الخطابي. تكشف إسماعيل في مقالها "مجابهة الآخر: الهوية والثقافة والسياسة والنزعة الإسلامية المحافظة في مصر" عن التضفير الخطابي بين نصوص المفكر العلماني فرج فودة – الذي قتله الإسلاميون المسلحون في عام ١٩٩٢- وكتابات القادة الإسلاميين. وفي دراستها "الديمقراطية في خطاب الفكر العربي المعاصر" تلاحظ إسماعيل أن خطابات الإسلاميين والعلمانيين حول الديمقراطية تميل إلى أن تؤطَّر من زاوية رد الفعل على الغرب:

إن إشكالية الديمقراطية في المحصلة النهائية يتم التفكير فيها من زاوية خبرات 'الآخر'. وهذا صحيح بالنسبة للمفكرين الذين يستخدمون الغرب نموذجًا للمحاكاة، وكذلك بالنسبة لهؤلاء الذين يرفضون هذا النموذج. وفي حين تمت صياغة الرفض من زاوية التباين والخصوصية، فقد وضعت المحاكاة بوصفها خطوة إجبارية للانضمام إلى ركب البشرية، واللحاق بالتاريخ والبقاء فيه. وتصبح الديمقراطية بهذا المعنى ضرورة تاريخية تمليها ضرورة أو رغبة البقاء في التاريخ والفاعلية التاريخية[١].

تُظهر إسماعيل كذلك حساسيةً لموضوعات مرتبطة بالسلطة في الخطاب وعلى الخطاب power in and over discourse. وتلاحظ إسماعيل في مناقشتها للحوار قصير العمر بين الحكومة المصرية والإسلاميين – وذلك في دراستها العلاقات بين المجتمع والدولة في مصر: إعادة هيكلة السياسي – أنه "أثناء وضع

(١) انظر، Ismail 1998b: 96.

أجندة النقاش، أحكمت الحكومة سيطرتها على العملية. فالإصلاح السياسي – الذي فُهم على أنه إصلاح دستوري – أُعلن أنه غير وارد البحث فيه باعتباره موضوعًا للمناقشة. الموضوعات الرئيسية على الأجندة الحكومية كانت ذات طبيعة تنفيذية وإدارية[١]". تلاحظ إسماعيل أيضًا أن الحكومة ليست بأي حال الحزب الوحيد الذي يحاول أن يمارس السلطة من خلال تعريف مصطلحات الخطاب. وتقول إسماعيل مناقشةً مناظرة العلمانيين والإسلاميين حول الحقوق الفردية في مقابل الصالح العام إن: "خطاب الإسلاميين واستراتيجياتهم في كفاحهم لأجل الاستحواذ على السلطة يهدف إلى الوصول إلى غلق النقاش بواسطة المعاني الثابتة"[٢].

يتخذ عزيز العظمة في دراسته "الشعبوية في مقابل الديمقراطية: الخطابات الديمقراطية الراهنة في العالم العربي" مدخلا مشابهًا لمدخل إسماعيل، في أنه يحاول وصف الخطوط العريضة لتوجهات الخطاب الفكري العربي حول الديمقراطية. ويبدو أن غرض العظمة نقدي أكثر منه تحليلي. فهو يلاحظ بشكل أكثر مباشرة من إسماعيل وبإحباط معلَّل أن "استيعاب الخطابات السياسية للمفردات الديمقراطية التي – في حضورها وتأثيرها الطاغي– لا تحمل أي تعاطف مع المفاهيم الليبرالية للديمقراطية، وهو غامض وطنان في أفضل حالاته[٣]". ويستنتج أن الخطاب العربي الديمقراطي في "كماله اللاتاريخي" يتحول إلى الشعبوية الفانية وهكذا "يغذي الحامل الرئيسي للشعبوية في الوقت الراهن، وهي طائفية الإسلام السياسي الغوغائية الشمولية[٤]".

أرى أن العظمة وإسماعيل يفتقدان نقطة مهمة نتيجة اعتبار أن مهمتهم هي تعرية الجوفائية المفترضة في الخطاب السياسي العربي حول الديمقراطية. بمتابعته

---

(١) انظر، Ismail 1995: 42.
(٢) Ismail 1998b: 107 .
(٣) al-Azmeh 1994: 113 .
(٤) al-Azmeh 1994: 128 .

للموضوع يُقصي العظمة – من خلال وصفها بالأداتية – حقيقة أن عديدا من التيارات السياسية المتنوعة "تتبنى تلفظات ديمقراطية بأسلوب صوري، ومن ثَمَّ تجعل من الممكن تأويل مفهوم الحريات السياسية بطرائق متنوعة متباينة كل منها تُثَبِّته لصالح تيار إيديولوجي محدد"[1]. وإسماعيل تبدو أقل مباشرة لكن مقالاتها توحي بقوة بأن كلا من الحكومات العربية والإسلاميين يستخدمون البلاغة الديمقراطية بدون اعتناق قيم ديمقراطية. وفي حين أن لدى إسماعيل والعظمة مبررات لقول ذلك فإن وجهة نظري هي أن من يصوغون الخطاب السياسي يجب أن يستخدموا مصطلحًا مثل 'الديمقراطية' لبعض الأسباب (العديد من الأسباب في المحصلة النهائية)، وأنه من المضيء استكشاف أي أنواع العمل يحاولون إنجازه باستخدام مثل هذه المصطلحات.

مزرعاني :

تقوم نتالي مزرعاني – في كتابها 'أبعاد التنوع اللغوي في عمل الخطب السياسية العربية (١٩٩٧)'، ومقالها وثيق الصلة "وظائف الخطاب السياسي: حالة خطب صدام حسين (١٩٩٥)- بتحليل لغوي تفصيلي لخطب مختارة لعبد الناصر وصدام حسين والقذافي.

تستكشف مزرعاني – متبنية مقاربة متنوعة – العلاقة بين صيغ اللغة ووظائفها، بشكل أساسي عبر موشور prism تحويل الشفرة اللغوية code-switching، ومزج الشفرة اللغوية code-mixing (استخدام شفرتين أو أكثر في داخل تلفظ مفرد أو حتى كلمة مفردة) بين تنويعات العربية الفصحى الحديثة، واللهجات العربية. وتقوم بدراسة كل خطبة بحثًا عن تحويل الشفرة اللغوية في المستوى الصوتي والصرفي- الصوتي والدلالي والمعجمي. والسؤال المحوري

(١) انظر، al-Azmeh 1994: 115.

كما تعبر عنه مزرعاني هو "ما الغرض الأساس للمتكلم؟ وما الذي يسعى بالفعل للتعبير عنه من خلال الخطبة؟ وكيف يمكن أن يؤثر ذلك على الاختيارات اللغوية التي يقوم بها؟[١]"

باستنادها إلى عمل تانن وآخرين حول الإدماج involvement تربط مزرعاني بين تحويل الشفرة اللغوية ورغبة المتكلم في خلق إدماج من جانب الجمهور. بالنظر إلى مقتطفين من خطب الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر تستنتج أنه:

حينما يتحول المتكلم من العربية الفصحى الحديثة إلى العامية فإنه يهدف على نحو عام إلى إدماج الجمهور في خطابه بواسطة تبني مشاعرهم وشرح معانيه. ويتحقق الإدماج بواسطة الجمع بين الخصائص اللغوية للعامية، وسهولة الفهم، والوظائف المثالية (الملموسة) وبين - الشخصية (الشخصانية)، والموسيقى المحادثاتية (درجة سرعة نطق الكلام، ونبر العلامات الزمنية) واستراتيجيات الإدماج (الحوار، وأنماط الكلام التقريري للخطاب)[٢].

بمقارنة البيانات المصرية والليبية والعراقية تعثر مزرعاني على بعض الاتجاهات المشتركة المرتبطة باستخدام شفرات متباينة لأداء وظائف متباينة. العربية الفصحى الحديثة تُستخدم عمومًا لإنشاء حجج مجردة، واستدعاء أحداث تاريخية، والتعبير عن أفكار ومسلمات سياسية: "لأنه في تلك الحالات يحاضر المتكلم الجمهور، وتكون النبرة سلطوية؛ أي نبرة الأعلى في سلم السلطة لمن هو أدنى منه، والعربية الفصحى الحديثة هي الشفرة المتوقعة لمثل هذه الأغراض. وبمصاحبة ذلك توظف خصائص مصاحبة للغة مثل الإلقاء البطيء وفترات

---

(١) Mazraani 1997: 86.

(٢) Mazraani 1997: 97.

الصمت لإعطاء تأكيد كامل على بعض المفردات وللإشارة إلى 'ثقل' الرسالة"[١].
في مقابل ذلك فإن التنويعات اللهجية غالبًا ما يوظفها المتكلمون لاستدعاء شعور بالتضامن، بواسطة إعادة صياغة المفاهيم المجردة لضمان فهم الجماهير لها على سبيل المثال (النزول لمستوى الجماهير)، أو بواسطة سرد الحكايات والحوارات:
"وبينما يقوم السياسي في مقطوعات العربية الفصيحة غالبًا بإصدار الأحكام والتوجيه بالنيابة فإنه في المقطوعات اللهجية يقوم بدور أكثر تواضعًا، وأكثر إنسانية في رغبته في خلق وحدة وتفاهم"[٢].

هدف مزرعاني بشكل مبدئي هو استكشاف عمومية وظائف تحويل الشفرة اللغوية في الخطاب السياسي العربي (ومن هنا جاء اختيارها للمتكلمين من ثلاثة أقطار، يتحدثون لهجات مختلفة) ثم بشكل ثانوي أن تقارن بين وظيفته في العربية بوظائفه في خطابات سياسية بلغات أخرى، مثل الإنجليزية. ولهذا الغرض تقوم بعمل بعض الملاحظات العامة حول الخطب السياسية العربية بوصفها نوعًا نصيًا. وتعتمد مزرعاني فيما يتعلق بالخطاب السياسي في الإنجليزية على عمل أتكنسون (١٩٨٤) Atkinson عن الاستراتيجيات البلاغية، وعمل جومبرز عن تحويل الشفرة اللغوية. تستنتج مزرعاني أن المتكلمين السياسين في البيانات العربية التي لديها قاموا من أجل خلق الإدماج بتوظيف بعض الاستراتيجيات البلاغية ذاتها، التي تعرَّف أتكنسون عليها في الخطب المكتوبة بالإنجليزية، مثل القوائم ثلاثية الأجزاء، والأزواج المتقابلة، والإشارة إلى 'نا' الجماعة[٣]. كما وجدتْ توازيًا بين بياناتها وبيانات جومبرز وآخرين فيما يتعلق بوظائف تحويل الشفرة اللغوية؛ أعني أن إحدى الشفرات يمكن أن تُستخدم للتعبير عن مشاعر وخبرات شخصية، بينما تقوم الأخرى بوظيفة التعامل مع الأشياء بأسلوب يجعلها أكثر انفصالا عن الذات[٤]".

---

(١) نفسه، ص 189.
(٢) نفسه، ص 190.
(٣) نفسه، ص 211–204.
(٤) انظر، Mazraani 1997: 214.

الأدوات اللغوية :

الأدوات الرئيسية التي سوف أستخدمها في دراسة كيف تُنجز الوظائف الاجتماعية للخطاب على المستوى اللغوي هي أساليب الإشارة (وتشمل الإحالات إلى الذات والآخرين)، والتضفير الخطابي (ويشمل الانتقاد المستتر)، والأطر.

أساليب الإشارة :

تستحق الكلاشيهات والعادات السياسية المبتذلة الاهتمام بسبب جفافها البلاغي وليس على الرغم من ذلك.. ففيما وراء الوعي اليقظ، مثل طنين ضوضاء المرور على البعد، فإن هذه الإشارة بواسطة مفردات ضئيلة تجعل عالم الأمم أليفاً، بل حتى حميمي[١].

تقوم التعبيرات الإشارية deictic أو الإحالية indexical المأخوذة من كلمة يونانية تعني 'يشير' أو 'يحيل' بتشفير معلومات حول سياق الإنتاج (الزمن والمكان والشخص)، ولا يمكن فهمها بدون معلومات عن هذا السياق. تشمل الإحالات الضمائر وأدوات التعريف وأسماء الإشارة ('هذا' و'هذه' و'ذلك' و'تلك' في العربية، و'This' و'That' في الإنجليزية)، وزمن الفعل، ومصطلحات القرب والبعد المكاني، والتعبيرات الدالة على الزمن. ويشير ليفنسون أيضاً إلى 'الإحالة الخطابية' التي تشمل الإشارة إلى أجزاء أخرى للخطاب (على سبيل المثال فإن 'هذا' يشير إلى فرضية سبق طرحها) و'الإشارة الاجتماعية' التي تشفّر التمييزات الاجتماعية المرتبطة بأدوار المشاركين، خاصة أبعاد العلاقة الاجتماعية بين المتكلم والمخاطب أو المتكلم والمشار إليه؛ مثل ألقاب التبجيل honorifics، وأشكال الاستدعاء summons forms، وصيغ النداء vocatives، ولقب المخاطَب). ويميز ليفنسون بين الاستعمال التلميحي (الذي يستلزم الرؤية لكي يكون

---

(١) انظر، Billig 1995: 93-94.

قابلا للتأويل) والاستعمال الرمزي للتعبيرات الإحالية؛ وكل التعبيرات في هذه الدراسة سوف تكون رمزية. ومغزى التعبيرات الإحالية بالنسبة لهدفي هنا هو أنها لا تكشف فحسب عن شيء ما بخصوص كيفية رؤية المتكلمين لموقف إنتاج شاهد خطاب، بل إن مثل هذه التعبيرات تُستخدم على نحو متكرر في محاولة صياغة وجهة نظر شخص آخر من الموقف (قد يكون مستمعًا أو قارئًا أو مشاركًا في إنتاجه)[1].

فيما يتعلق بالتلفظات فإن 'المركز الإحالي deictic center' هو المتكلم، ووقت إلقاء التلفظ، ومكان التلفظ. وبالنظر إلى المتكلم فإنه من المفيد أن نضع في الذهن تشكيلات جوفمان للإنتاج؛ والنظر إلى كيف يمكن إلقاء الضوء توزيع أدوار المحرك والمؤلف والفاعل الأصلي في الخطاب السياسي أو ادعاؤها (سوف يرد الكثير من ذلك في مناقشة الضمائر فيما يأتي). بالإضافة إلى ذلك يوجد 'استعمال المشتقات'، حيث تحوّل فيه التعبيرات مركز الإحالة إلى مشاركين آخرين في الحدث التواصلي[2]. يحدث هذا التحول في المركز الإحالي في الخطاب السياسي أحيانًا لإنجاز تأثيرات إقناعية. بالإضافة إلى ذلك فإن الإشارات الإحالية الدالة على القرب المكاني عادة ما تُستخدم للتعبير عن القرب الفيزيائي، لكنها يمكن أيضًا أن تُستعمل (بقصد أو دون قصد) للتعبير عن القرب العاطفي من حدث أو سلسلة من الظروف التي يطلق عليها ليفنسون 'الإشارة اللافتة empathetic deixis[3]'.

الأنواع الرئيسية للتعبيرات الإحالية التي سوف أدرسها هي نفسها التي يشير بها إلى نفسه أو الآخرين (بواسطة الضمائر أو التعبيرات الأخرى)، وكيف استُخدمت أداة التعريف وأسماء الإشارة لإنشاء واقع معين يُعدُّ حيويًا للهوية التي

(١) انظر، ليفنسون Levinson 1983: 62-٦٥.
(٢) انظر، Levinson 1983: 64.
(٣) انظر، ص Goffman 1981: 144-5.

يدعيها المتكلم. في نهاية كل قسم توجد مناقشة موجزة للفروق بين العربية ولغات أخرى (الإنجليزية بشكل رئيسي)، اشتغل عليها علماء آخرون، فيما يتعلق بأدوات لغوية محددة.

الضمائر :

الإحالات الضميرية للذات والآخرين هي شكل من الإشارة دُرست بكثافة، وهي مفيدة في النظر إلى الخطاب السياسي. يلاحظ ويلسون أن "الضمائر ربما يتم اختيارها في سياق التفاعل لأسباب تتجاوز تلك التي تظهر على المستوى الشكلي المحض أو الفئوي؛ فهي قد توظَّف اتصاليًا للكشف عن أبعاد متنوعة لاتجاهات المتكلم وموقفه الاجتماعي ونوعه (ذكر أم أنثى) وحافزه وهلم جرا"[١]. ربما ينظر اللغوي لاختيار الضمير بوصفه كاشفًا عن معلومات حول المتكلم (مقاربة لغوية اجتماعية)، أو بوصفه اختيارًا مقصودًا من المتكلم (مقاربة تداولية). وسوف أتخذ بشكل عام مدخلا تداوليًا (على نحو جزئي بسبب كون كل شواهد الخطاب التي أحللها تمَّ التخطيط لها وإعدادها سلفًا)، لكن ويلسون يلاحظ أن التمييز بين المقاربتين يصعب إدراكه في بعض الأحيان[٢]. ويدرس ويلسون اختيار الضمير من زاوية كيف يقوم المتكلم بتصوير نفسه في علاقته بالموضوع والمخاطَبين (الإشارة إلى الذات)، ومن زاوية كيف يستخدم المتكلم الضمائر لتصوير صراع مع آخرين كصراع شخصي أو بين الأشخاص (علاقات التقابل)، ومن زاوية كيف يشير المتكلم إلى جماعات غائبة خارج نفسه، وخارج المخاطبين (الإشارة إلى آخر)[٣].

ركز عدد من العلماء الآخرين على الإشارة إلى الذات في الخطاب السياسي العام، خاصة توزيع ضمير 'أنا' في مقابل 'نحن'. وتكشف دو فينا – من خلال

---

(١) Wilson 1990: 46.

(٢) نفسه، ص 47.

(٣) نفسه، ص 68-61.

الربط بين اختيار الضمير ومفهوم جوفمان - عن تشكلات الإنتاج - أن التوظيف الدائم لضمير 'أنا I' في الخطاب السياسي شبه الارتجالي (جزء مكتوب وآخر مرتجل) في اللغة الإسبانية ربما يؤشر على درجة عالية من اندماج المتكلم مع الموضوع أو التزامه بكونه مؤلف النص authorship، في حين أن ضمير 'نحن We' يعطي مؤشرات على كل من تأليفية النص والتماهي مع الآخرين فيما يتعلق بإدارة الملكية الفكرية للخطاب[١]. استكشف كونور-لينتون (١٩٨٨)، وزوبانك (١٩٩٤) استخدام الضمائر بوصفها إقناعًا في الخطاب السياسي. من خلال تحليل خطاب مكتوب تحاجج كونور-لينتون بأن المؤلفين يستخدمون الضمائر عن قصد لمطالبة القراء بمشاركة الكاتب رؤيته للعالم "بشكل مؤقت على الأقل"، لكي يعرف ما تحيل عليه.[٢] في حين أن زوبانك (التي تحلل برامج تليفزيونية) تبرهن على أن استخدام المتكلم لـ'نحن' هدفه إدماج مشاركين آخرين في تلفظاته، ومن ثمَّ يتجنب المسئولية الكاملة عن تلك التلفظات. وكما يلاحظ ويلسون فإن استعمال الضمائر في الكثير من الحالات ربما يولِّد تضمينات يمكن إنكارها[٣]، والقابلية للإنكار أداة مفيدة في الخطاب السياسي.

النقطة الأساسية هي ملاحظة أن اختيار الضمير ليس على الإطلاق أمرًا ثابتًا بصرامة لكنه قابل لأن يكون أداة تلاعب، كما يمكن أن يستخدمه السياسيون لتحقيق تأثير خيِّر، ويحدد ويلسون هوية هذا الاستخدام بكونه:

الإشارة إلى مسئوليتهم أنفسهم عن فعل سياسي أو قبوله أو إنكاره أو التنصل منه؛ والكشف عن التحيز الإيديولوجي، وتدعيم التضامن، وتوصيف

---

(١) انظر، De Fina, 1995, 384.

(٢) انظر، Connor-Linton 1988: 111.

(٣) انظر، Wilson 1990: 68.

وتحديد هوية المؤيدون (معنا) والأعداء (ضدنا)، وتقديم أبعاد خصائص محددة لشخصية السياسي الفردية[١].

إشارات أخرى إلى الذات :

توجد أوقات سيشير فيها مؤلف أو مؤلفو شاهد الخطاب إلى نفسه/أنفسهم بتسميات مختلفة عن الضمائر. فقد يشير الرئيس مبارك لنفسه بوصفه 'الرئيس' على سبيل المثال. يلاحظ ويلسون في تحليله لكلام سياسي بريطاني وأمريكي أن اختيار الضمائر أو أسماء أخرى بعيدة أو قريبة من المركز الإحالي (مثل أنا I، وياء المتكلم me، ونحن we، وأنت أو أنتما أو أنتم you، وهو، he، وشخص ما one) ربما يتم التلاعب به لجذب الاهتمام نحو المتكلم نفسه أو إبعاده عنه. حتى ال التعريف الملحقة بالوصف (ال + رئيس) البعيدة عن المركز الإحالي (أنا I) ربما تُستخدم لتوجيه الاهتمام "بعيدًا عن الأفراد المقصودين، باتجاه بعض الأدوار العامة أو المقولة المفاهيمية"[٢]. ويلاحظ ويلسون أنه يوجد دومًا توتر بين غاية السياسيين في الفوز بالدعم والإخلاص لأفعالهم ورغبتهم في التهرب من كامل المسئولية عن أية قرارات أو مسارات أفعال قد تكون غير محببة[٣].

الإشارة إلى آخرين :

كما أن إشارات الضمير وبقية الإشارات إلى النفس تلعب دورًا رئيسيًا في بناء الهوية داخل الخطاب فإن الإشارات إلى الآخرين تنجز الكثير من عمل التفاوض حول علاقات السلطة. ولقد أوضح ويلسون كيف أن السياسيين لديهم أساليب محددة فيما يتعلق بهذا الشأن، تستند إلى مقاييس ضمائرهم الخاصة. وعلى

---

(١) Wilson 1990: 76.
(٢) نفسه، ص ٧٧.
(٣) انظر، Wilson 1990: 50.

سبيل المثال غالبًا ما استخدمت رئيسة الوزراء السابقة مارجريت تاتشر تعبير 'هؤلاء الذين those who' بوصفها استراتيجية إبعاد لكي تصور الخصوم السياسيين، وذلك غالبًا في مقابل استخدام تعبير 'نحن الذين we who' المستخدم ليشمل المتكلم والمخاطبين. أشار ويلسون كذلك إلى أن الخصوم المجهّلين يمكن أيضًا أن يتم ربطهم في نص ما بأشخاص أو جماعات مسماة، وهو ما يولّد تضمينات سلبية قابلة للنفي تربط الاثنين معًا(١). وسوف أناقش في الفصل الخامس كيف تساعد الموضعة الخطابية للآخرين في وصف علاقات السلطة.

هذا، وذلك، والآخر: "الإحالات إلى الوطن":

كما يحاجج الاستشهاد السابق المأخوذ من بيليج فإن مفردات الخطاب السياسي الضئيلة المهملة تقوم بأداء عمل مهم في إنجاز أعمال تشمل بناء الهوية وإن كانت لا تقتصر عليها. يركز بيليج على مشكلة الهوية القومية وكيفية إنشائها وتدعيمها (التأشير إليها flagged) في الخطاب اليومي العام، ويتحقق ذلك على نحو كبير بواسطة استخدام تعبيرات عادية مثل 'الأمة' و'رئيس الوزراء' و'هنا'..إلخ، التي يطلق عليها "إشارات الوطن". وسوف أحاول أن أوضح كيف أن مثل هذه المفردات في نصوصي المختارة تُنشئ صورة معينة للواقع وتعززها، وانطلاقًا من ذلك كيف ينشئ المتكلم هوية بواسطة تحديد مكانه داخل الواقع المُنشأ. يلفت بيليج أيضًا النظر إلى أن الخصوم داخل أي نظام سياسي يشتركون غالبًا - برضاهم أم بغير رضاهم - في هذا الإنشاء للأمة، وهو موضوع سوف أتناوله بتفصيل أكبر في الفصل الخامس.

لكي يحدث الحجاج السياسي داخل الأمة لابد من وجود عناصر تكون متجاوزة للحجاج. ربما تحاجج فئات factions متباينة حول كيف يجب أن نفكر

---

(١) نفسه، ص 68.

'نحن' في 'أنفسنا'، وفي كينونة مصير 'نا' القومي. وبفعل ذلك فإنهم يُسلمون بحقيقة 'نا'، بالشعب في مكانه القومي..ففي بلاغة إنشاء القومية توجد مسلمات فيما وراء الحجاج[١].

التضفير الخطابي :

كما أن هؤلاء الذين ينتجون شاهدًا خطابيًا ربما يستخدمون الضمائر أو أدوات التعريف باعتبارها جزءًا من إنشاء الهويات، فإنهم ربما يطوعون مقتطفات من شواهد خطاب أو نصوص أنتجها آخرون أو هم أنفسهم من قبل. الفكرة الجوهرية التي قدمها باختين وجوفمان وفايركلوف وسكولون وآخرون - التي تتنوع تسمياتها بما فيها تعدد الأصوات والحوارية والتناص والتضفير الخطابي والانتحال- هي أنه لا يوجد نص إنساني أصيل بدرجة كاملة، لكن النص بالأحرى هو فتيلة في خيط من النصوص. ويلفت سكولرن ،الانتباه إلى أن النص المطوَّع لأجل فعل اجتماعي توسطي يجلب معه أعراف الممارسة الاجتماعية لتاريخه القديم، الذي يتم تعديله بعد ذلك باستخدامه في النص الجديد[٢]. في بعض الحالات يمكن أن توجد إشارة واضحة إلى النص المطوَّع القديم (كما هو الحال في مقال صحفي يستشهد بخطبة الرئيس مبارك)، وفي حالات أخرى قد لا يُحدد النص القديم بوضوح، لكنه قابل لأن يُدرك (مثل لغة إعلان كازبلانكا المستخدمة في النداء السياسي المصري)، وفي الكثير من الحالات ربما يكون من غير الواضح أيُّ نصوص يعتمد عليها النص الجديد. النقطة المهمة في كل الأحوال هي اكتشاف كيف يستخدم المشاركون في إنتاج النص التضفير الخطابي - أي ربط أنفسهم أو فصلها عن نصوص أخرى - لكي يشكلوا هويات عامة وليحددوا موضع أنفسهم وموضع الآخرين.

---

(١) انظر، Billig 1995: 96.

(٢) Scollon 1998: 15.

الانتقاد المستتر :

يصف باختين شكلا من أشكال التضفير الخطابي أطلق عليه الانتقاد المستتر بشكل جزئي من خلال وضعه في مقابل الانتقاد الظاهر، الذي يشير على نحو مباشر إلى خطاب شخص آخر ويقوم بتفنيده. وعلى العكس من ذلك فإنه في الانتقاد المستتر "يتم توجيه الخطاب نحو شيء مرجعي عادي، يتم تسميته، وتصويره والتعبير عنه، ويشن هجومه على نحو غير مباشر على خطاب الآخر فحسب[١]". وهكذا فإن المشاركين في الخطاب السياسي قد يوجهون خطابهم – لموضوع معين – لنقل الديمقراطية- وبفعلهم ذلك يحاولون شن هجوم غير مباشر على خطاب المشاركين الآخرين. يميز باختين بين الانتقاد المستتر وما يُطلق عليه "الحوارية المستترة"[٢]، حيث لا تكون الاستجابة لخطاب الآخر عدائية بالضرورة، لكن خطاب الآخر يظل غامضًا، فيما يُشبه السماع لكلام طرف واحد أثناء محادثة تليفونية. إن مثال التليفون بمفرده حجة عامة ممتازة نيابة عن نوع مقاربة الخطاب السياسي التي أدافع عنها، فبالتأكيد لو أننا استطعنا اكتشاف شيء عن ماهية ما قيل في الجزء غير المسموع، فإنه سيكون لدينا نفاذ بصيرة أعمق إلى مغزى المحادثة. وعلى النحو ذاته أيضًا فإننا لو استطعنا على سبيل المثال اكتشاف أن هؤلاء الذين أنتجوا نصًا ما كانوا يردون على نقد أو مبادرات (سواء من داخل جماعة الممارسة أو من خارجها)، فإننا سوف نفهم النص على نحو مختلف.

ليس من المستغرب على نحو خاص أن الخطاب السياسي موجه على نحو غير مباشر إلى خطاب بقية المتكلمين، لكن باختين يضيف تبصرات أخرى. أولاً: سواء في الانتقاد المستتر أو الحوارية المستترة فإن الصوت المستتر للمتكلم الآخر حاضر بشكل ما في التلفظات الجديدة للخطاب، ويلعب دورًا محوريًا في

---

(١) انظر، Bakhtin 1984: 196.

(٢) نفسه، ص 197.

تحديد نبرة التلفظ الجديد وبنيته ومعناه: "كل كلمة متلفظة حاضرة تستجيب وترد بكل فتيلة من نسيجها على متكلم غير مرئي، وتشير إلى شيء خارج ذاتها، وراء حدودها الخاصة، نحو الكلمات غير المنطوقة لمتكلم آخر[١]". ثانيًا: ليس الانتقاد المستتر بأي وسيلة مقصورًا على الملاحظات الساخرة والتعليقات اللاذعة على الآخرين، لكنه كذلك يشمل الكلام الذي يقيد نفسه توقعًا لاستجابة عدوانية، "كلام حافل بآلاف الملاحظات والتحفظات reservations والتنازلات والثغرات وما شابه. مثل هذا الكلام ينحني بالمعنى الحرفي في حضور كلمات شخص آخر واستجابته واعتراضه أو إذا توقعها[٢]". هنا تبدأ في الاتساع تضمينات الانتقاد المستتر حول علاقات السلطة، أو لنضعها بشكل مختلف؛ يبدأ تأثير علاقات السلطة على صياغة الخطاب السياسي، بالإضافة إلى ذلك فإن هناك مسألة العلة وراء جعل الحوارية مستترة وليست معلنة (لماذا لا يُسمَّى فحسب اسم الخصم أو المنتقد أو المؤيد موضع المساءلة؟) وما الذي ينبئنا به قرار إخفاء الخطاب الموجه حول علاقات السلطة؟

الأطـــر :

وتُعرف أيضًا بالمخططات أو السيناريوهات، وهي 'أبنية توقعات' يستدعيها أي متكلم لنفسه أو للمشاركين الآخرين في الخطاب[٣]؛ فالأساليب اللغوية مثل الحذف والتكرار والبدايات المزيفة والإرجاع backtracking، والتعبيرات الاحتمالية hedges والمخصصات qualifiers والنفي والروابط التقابلية، والأفعال المساعدة modals والعبارات غير المحددة، والتعميمات، والاستدلالات، واللغة التقييمية، والتأويل، والأحكام الأخلاقية، والبيانات غير الصحيحة، والإضافات هي

(١) انظر، Bakhtin 1984: 197.
(٢) نفسه ص ١٩٦.
(٣) Tannen 1979, after R. N. Ross.

مؤشرات للأطر العاملة في الخطاب[1]. وسوف أكون معنيــة بكيــف أن الأطــر المستدعاة تعكس ما يحاول المتكلم أن يفعله عبر الخطاب، وذلك في مقابل الاهتمام بكيف تعكس الأطر الكيفية التي يفكر بواسطتها المرء، وهي مرة أخــرى مقاربــة تداولية أكثر منها لغوية اجتماعية. وتشــير مثل هذه الأساليب اللغوية في الخطاب - شأنها شأن المفردات الصغيرة للإشارة - إلى أن المتكلم يحاول استدعاء صورة محددة للواقع خطابيًا. وسوف أناقش في الفصل الخامس كيف أن صور الواقع تلك تعزز من علاقات السلطة القائمة أو تتحداها.

(١) انظر، Tannen 1979: 166.

العمل على اللغتين العربية والإنجليزية

تطبيق المنهجية على الخطاب العربي

لابد أن يكون واضحًا من المناقشة السابقة أن نوع تحليل الخطاب الذي سوف أقوم به في هذا الكتاب يختلف منهجيًا عما تم القيام به من قبل، وأنني أعتمد على مناهج استُخدمت بشكل أساسي في لغات أوروبية (وطبقها سكولون على اللغة الصينية). ويمكن أن تُطبق معظم الأدوات اللغوية بسهولة نسبية على العربية، مع الأخذ في الاعتبار أنه لابد أن يكون لدى المحلل حس بأي أنواع الاستخدامات قابل للتطبيق أو غير قابل للتطبيق على العربية.

خذ على سبيل المثال تحليل الضمائر بوصفها تعبيرات إحالية. إن قائمة الضمائر العربية المنفصلة أكبر من مثيلتها الإنجليزية، نظرًا لأنه توجد في العربية الفصحى الحديثة صيغ مؤنثة لضمير المخاطب وجمع الغائب، وصيغ جمع للمخاطب، وصيغ مثنى للمخاطب والغائب. (انظر جدول ٢ فيما يأتي).

جدول (٢) قائمة مقارنة بضمائر الفاعل في اللغتين العربية والإنجليزية

الإنجليزية

	مفرد	جمع
ضمير المتكلم	I	We
ضمير المخاطب	You	You
ضمير الغائب	He, She	They

العربية

مفرد	مثنى	جمع
أنا		نحن
أنتَ/أنتِ	أنتما	أنتم/أنتن
هو/هي	هما	هم/هن

يتبع المفعول به في العربية وضمائر الملكية نظامًا مماثلا ويُستخدمان بالضرورة على نحو مشابه لاستخدامهما في الإنجليزية، وأحد الفروق بين اللغتين العربية والإنجليزية هو أنه توجد علامات على الإحالة للشخص في صيغ الفعل، تجعل من غير الضروري استخدام الضمير المتصل مع الفعل (على الرغم من أن الضمير قد يضاف أحيانًا للتأكيد)[1].

فيما يتعلق بأشكال أخرى من الإشارة، خاصة استخدام أدة التعريف 'ال' فإن تطبيق البحوث التي أجريت على الإنجليزية (مثل عمل بيليج حول الإشارات الحميمة إلى الوطن) لتحليل نصوص عربية يتطلب بعض التعديل، لكنه يمكن أن يكون مجزيًا. يوظف متكلمو العربية أداة التعريف 'ال' على نحو مغاير لطريقة توظيف الإنجليز لـ'the'. ففي الإنجليزية يمكن أن يُستخدم الاسم المفرد مع أداة التنكير 'a' أو أداة التعريف 'the'، أو عدم استخدام أية أداة مطلقًا: 'إصلاح a reform'، 'الإصلاح the reform'، 'إصلاح reform' والصيغة الأخيرة تشير إلى مقولة عامة أو مفهوم. على عكس ذلك فإنه لا توجد أداة تنكير في العربية، ولا تستخدم أية أداة على الإطلاق للإشارة إلى التنكير. وهكذا فإن الاسم الذي لا تسبقه أداة تعريف في العربية هو نكرة، والاسم الذي تسبقه أداة تعريف إما يشير إلى مثال محدد أو مقولة عامة (إصلاح A reform، الإصلاح (the reform أو reform). يميز النحو الذي وضعه رايت Wright للغة العربية بين هذين الاستخدامين لأداة التعريف، اللذين يطلق عليهما لام العهد (أي الأداة المستخدمة للإشارة إلى شيء

(١) على سبيل المثال الفعل اكتب، أكتب، تكتب..إلخ كلها تتضمن إشارات إلى الفاعل دون حاجة إلى ضمير متصل أو منفصل.

محدد أو شخص معين)، ولام الجنس (أي الأداة المستخدمة في الإشارة إلى مقولة)[1].

فيما يتعلق بكيف يمكن لمتكلمي العربية التلاعب باستخدام أداة التعريف لتحقيق أغراض تداولية، تأمّل مثالا من النصوص المختارة لهذه الدراسة:

عنوان عمود هالة مصطفى في ٣٠ نوفمبر ١٩٩٩ هو "**الديمقراطية** ودولة المؤسسات"، في المثال الأول تشير كلمة 'ديمقراطية' المزودة بأداة التعريف 'ال' بشكل واضح إلى مفهوم مقترن بالاسم الإنجليزي "democracy' بدون أداة. وبدون ال التعريف سوف تعني كلمة 'ديمقراطية' 'a democracy'، وستشير إلى شاهد مفرد غير معرف، وليس مقولة عامة.

عنوان نداء جماعات المعارضة كما نُشر في ٣ سبتمبر ١٩٩٩ في جريدة الشعب هو "نداء من أجل **الإصلاح** السياسي والدستوري في مصر".
يدعو السطران ٣٧-٣٨ من نفس النداء إلى "**إصلاح** سياسي ودستوري جذري".

المثال الثاني مشابه للأول: الاسم المعرف 'الإصلاح' يتوافق مع المفهوم المقترن في الإنجليزية بالاسم 'reform' بدون أداة، وعلى الرغم من ذلك فإن استخدام 'إصلاح' بدون ال التعريف في المثال الثالث يستدعي إلى الذهن مقولة 'إصلاح'، لكنه خطابيًا يقلل حجم الإصلاح المطلوب من خلال حذف أداة التعريف. وسوف أقترح في الفصل الخامس استخدام النداء المتكرر (باتساق غير كامل مع ذلك) لأسماء نكرة ليعبر عن مطالب كان له تأثير تراكمي لجعل هذه المطالب تبدو أقل تحديدًا وملموسية مما كان يمكن أن تكونه على نحو آخر.

---

(١) انظر، Wright 1977: 269. وهذا التمييز ليس من وضع رايت، ولكنه يرجع إلى النحاة العرب الأقدمين. انظر على سبيل المثال: الجنى الداني في حروف المعاني. للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، ط١ ١٩٩٢، ص ١٩٣.

الفكرة هنا هي أن متكلمي العربية - مثل متكلمي اللغات الأخرى - من المحتمل أن يستغلوا براجماتيًا اختيارات مثل إلحاق أو عدم إلحاق أدوات تعريف بأسماء معينة أو عبارات اسمية لإنجاز عمل اجتماعي تفاعلي، مثل تدعيم السلطة القائمة من خلال تلطيف المطالب المقدمة في النداء السياسي كما هو الحال في هذا المثال. يتطلب دراسة مثل هذه الظاهرة في الخطاب أن يكون اللغوي على ألفة بالاستخدام الاصطلاحي لمثل هذه التعبيرات الاصطلاحية، ومتنبهًا للأنماط والتنويعات. ليس الهدف هو أن يسعى وراء الاستخدام النادر أو الشاذ، بل أن يكون حساسًا للكيفية التي يمكن بواسطتها أن تُستخدم التنويعات العادية واليومية لإنجاز الوظائف الاجتماعية للخطاب.

ملاحظة أخيرة حول أداة التعريف :

اللغة العربية -على خلاف الإنجليزية- لديها تركيب يطلق عليه تركيب الإضافة، وهو زوج أو سلسلة من الأسماء التي توجد بينها علاقة إضافة، مثل "رئيس الجمهورية". كل الأطراف في تركيب الإضافة تعتبر "معرفة" لو أن الطرف الأخير حمل أداة تعريف؛ لاحظ أنه في المثال السابق فإن كلمة الجمهورية هي وحدها المعرفة لكن الكلمتين كلتيهما معرفتان كما يبدو حين نترجمهما (the president of the republic).

الترجمة ونقل الحروف العربية إلى الإنجليزية(١):

يجدر بالقراء أن يكونوا واعين ببعض الاختلافات بين معالجة شواهد الخطاب المكتوب والمنطوق في هذه الدراسة. الشواهد المنطوقة تم إجراء ثلاث

(١) قدمت المؤلفة في فقرة في مفتتح هذا الجزء الإجراءات التي اتبعتها في كتابة النص العربي بحروف لاتينية، حتى تتاح قراءته للقارئ الغربي. ولأننا اعتمدنا على الأصل العربي فقد أسقطنا هذه الفقرة من الترجمة، لأنها تشير إلى أشياء غير موجودة في الترجمة العربية.

عمليات عليها: فقد تمت كتابتها بالعربية، وتم نقشها بحروف لاتينية (تعكس النطق الفعلي الذي يُسمع في شريط التسجيل)، ثم تُرجمت إلى الإنجليزية، وكل العمليات تظهر في الملاحق. والنصوص المكتوبة تم تحويلها إلى نص عربي مكتوب ثم تُرجمت، نظرًا لأن النصوص العربية لا تنقش transcriped عادة.

على الرغم من ذلك فإنني سأنقش أشباه الجمل من مقتطفات منطوقة إلى الألفبائية اللاتينية لغرض عرض الأمثلة في تحليلي كلما كان ذلك ضروريًا، لكي يستطيع القارئ رؤية الخصائص الصرفية الصوتية مثل تصريف الفعل، وأداة التعريف. وسوف أراقب أثناء التعامل مع أداة التعريف العرف الذي يحكم إظهار 'ال' كما هي مكتوبة في نقش النصوص المكتوبة، وسوف أعرض كل الكلمات في وضع التسكين (دون إظهار الحركات الإعرابية على أواخر الكلمات). على الرغم من ذلك فإنني أنقل الأداة كما سمعتها في حالة نقش الشواهد الشفهية. في اللغة العربية الفصحى الحديثة يتم دمج حرف العلة (ا) في الصامت الذي يليه إذا كان تاء أو ذال أو دال أو راء أو زاي أو سين أو شين أو دال أو طاء أو ظاء أو ضاد أو نون[1]. وهكذا فإن اسم جريدة الشعب سوف يكتب 'al-Shaab'، لكنه ينطق 'ash-sha9b'، بالإضافة إلى ذلك فإن الحركة الأصلية في 'ال' غير ثابتة، وربما تتغير أو تُحذف في النطق اعتمادًا على ما يأتي بعدها.

سوف ألتزم في هذه الدراسة بأعراف اللغة الإنجليزية في تهجئة أسماء الأعلام العربية، بما فيها أسماء الصحف والأحزاب السياسية مثل الأهرام al-Ahram، بدلا من نقشها على النحو الصحيح، الذي سوف يجعلها al-ahraam. فيما يتعلق بالأهرام على وجه التحديد فإن جريدة *الأهرام* اليومية الناطقة بالعربية هي في القلب من مؤسسة نشر بالغة الضخامة مملوكة للدولة، تقوم بإنتاج صحف

---

(١) تخص هذه المعلومات قارئ النسخة الإنجليزية، أما الترجمة العربية فلا توجد فيها مشكلة نقش الحروف.

ومجلات وكتب بالعربية ولغات أجنبية، بالإضافة إلى وحدة مرموقة لإنتاج الفكر هي مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. وسوف أكتب كلمة الأهرام مائلة حين أقصد فحسب الصحيفة اليومية.

ملاحظة أخيرة هي أن مقتطفات الخطاب المنطوق تمت كتابتها كما سُمعت في شرائط الفيديو. وسوف يلاحظ متحدثو العربية في بعض الحالات أخطاءً في العلامات الإعرابية في نهاية الكلمة أو الحروف المتحركة، مثل musr مُصر بدلا من misr مِصر أو مَصر masr. ولم أقم بأية محاولة لـ'تصحيح' مثل هذه السمات، مفضلة أن يعكس النطق ما سُمع.

ترقيم الأمثلة :

توجد طريقتان تم إعطاء الأمثلة بواسطتهما؛ أمثلة قصيرة، تتضمن عادة كلمة أو بضع كلمات، تم توثيقها داخل الفقرة التي تحتوي تحليلي، مثل: الإصلاح السياسي. وهناك أمثلة أطول، تتضمن مقتطفات أكبر من بضع كلمات، يتم ترقيمها وفصلها عن النص بواسطة البدء من أول السطر بالنص العربي ثم الترجمة الإنجليزية[1]: د.١.أ) ٢ لقد كان اعتقادي الدائم..

حين توجد ملامح لغوية أرغب في أن ألفت اهتمامًا خاصًا لها في مثال ما فإنني سوف أميزها ببنط ثقيل.

يوجد أربعة مكونات لنسق ترقيم الأمثلة: الأول: سوف يوجد حرف يشير إلى مكان المثال المستشهد به في الملاحق التي توجد في نهاية الكتاب. ثانيًا سوف يوجد رقم يشير إلى أي أجزاء الملحق يحتوي على المثال. ثالثًا سوف يوجد حرف

(١) قمت بحذف الترجمة الإنجليزية والنقش اللاتيني للكلمات، وأبقيت النص العربي الأصلي على مدار الكتاب؛ وذلك لعدم حاجة القارئ العربي إليهما.

يشير إلى الموقع الذي يحتله هذا المثال بين سلسلة الأمثلة في الفصل حتى الآن[١].

وهكذا فإن مثالا مثل: د.١.أ)٢ يعني أن المثال يوجد في ملحق (د)، ١، وأنه أول مثال من هذا الملحق في الفصل حتى الآن. وأعتذر مقدمًا عن أي ارتباك يحدثه هذا النظام. فقد قُصد منه أن يساعد القراء على تحديد موضع الأمثلة داخل الملاحق سريعًا.

(١) أدخلت بعض التعديلات على النظام الذي استخدمته المؤلفة في الأصل، وذلك لأن ملاحق الدراسة كانت تتضمن ترجمة إنجليزية للنصوص المدروسة إضافة إلى ملحق بكيفية رسم الحروف العربية بحروف إنجليزية. وكليهما لا حاجة له في الطبعة العربية. كما أسقطت ترقيم الجمل في النصوص القصيرة (مثل نداء سبتمبر)؛ لانتفاء الغرض الذي توجد لأجله وهو تيسير إيجاد المثال في النص. وبذلك أصبح النظام المتبع في الترجمة العربية أقل تعقيدًا من مثيله في الطبعة الإنجليزية. وبدلا من (د.١.أ)٢ يصبح ترقيم المثال السابق في الطبعة العربية (ب.أ) فقط. (المترجم).

الفصل الثالث

تحديد السياق المحيط بالخطاب

اقترحت في مفتتح هذه الدراسة التطرق لأسئلة أساسية في النظر إلى شواهد الخطاب حول الديمقراطية هي: ١) ما الذي كان يسعى هؤلاء الذين أنتجوا الخطب لإنجازه، و٢) كيف تم إنجاز هذه الوظائف بواسطة اللغة. هـذا الفـصل يعـرض نتائجي حول السؤال الأول.

بداية سوف أعطي خلفية تاريخية موجزة للأحداث والتفاعلات التي تكمـن خلف البيانات، مقصود بها أساسًا القـراء الـذين لا يعرفـون الوضـع الـسياسي المعاصر في مصر. ثانيًا، سوف أعتمد على البيانات الإثنوغرافيـة لكـي أنـاقش جماعات الممارسة، والممارسات الاجتماعية، والتفاعلات الكامنة خلف كل شـاهد من شواهد الخطاب، وسوف أقدم بعض النتائج المبدئية حول وظـائف اجتماعيـة محورية تم إنجازها بواسطة الخطاب. ثالثًا: سوف أوجز الوظائف وأقارنها عبـر شواهد الخطاب المتنوعة.

السياق التاريخي الواسع للبيانات :

سوف أحاول في هذا القسم أن أحدد موضع البيانات فـي الـسياق الواسـع للتاريخ السياسي المصري المعاصر. وتوجد بالطبع طرائق عديدة لرؤيـة تـاريخ وسياسة أية أمة أو شعب، وأعترف أن اختياراتي ذاتية. ومقصدي هـو تـصوير خلفية المسرح السياسي لعامي ١٩٩٩-٢٠٠٠ في مقابل ما أرى أنهـا التفـاعلات الاجتماعية الأكثر تحديدًا، التي أنتجت شواهد الخطاب موضوع الدراسة، بوصـفها تجليًا، وأن أقدم خلفية عامة موجزة للقارئ غير المطلع على التـاريخ المـصري

الراهن. وإحدى التيمات التي بزغت أثناء تأليف هذا القسم تتضمن قصتين متعارضتين حول حال الديمقراطية في مصر في تسعينيات القرن العشرين: فثمة قصة (تصوغها الحكومة ومؤيدوها من النخبة الفكرية) ترى أنه يوجد تقدم بطيء لكنه ثابت في الطريق نحو الديمقراطية؛ وذلك في مقابل قصة نقيضة (يصوغها نشطاء حقوق الإنسان ومؤيدو الجماعات السياسية المعارضة) ترى أنه يوجد تدهور بطيء لكنه ثابت في الحريات السياسية والمدنية.

السكان والاقتصاد :

في عام ١٩٩٩-٢٠٠٠ كانت مصر أمة يتجاوز عدد سكانها ٦٤ مليون نسمة، جميعهم تقريبًا يتكدسون حول وادي النيل. وكان ثلث السكان يعيشون أو يعملون في مدينة القاهرة العاصمة، ومعظم النشاط السياسي النخبوي يحدث هناك. لهذا السبب فإنني سأصف في الأغلب التفاعلات الاجتماعية التي حدثت في القاهرة، باستثناء بعض التفاعلات التي حدثت في الإسكندرية المدينة الساحلية، التي تُعد مهربًا صيفيًا تقليديًا للنخبة.

اقتصاد مصر الرسمي كان لا يزال خاضعًا للحكومة بشكل أساسي في ١٩٩٩-٢٠٠٠، على الرغم من أن عملية التحول طويلة المدى إلى الليبرالية، والتي بدأت في سبعينيات القرن العشرين زادت من حصة الصناعة الخاصة. نفذ الرئيس مبارك إصلاحات اقتصادية ضخمة مهمة ومثيرة للجدل في تسعينيات القرن العشرين (خاصة بعد أن أسقطت الولايات المتحدة الأمريكية ديونها على مصر عقب حرب الخليج) بالتعاون مع البنك الدولي جزءًا من جهود مصر لتحسين التنافسية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. بالإضافة إلى ذلك كان هناك قطاع كبير غير رسمي من الاقتصاد، ومن الحياة السياسية، يتجلى في شبكات اجتماعية وتوزيعية كثيفة تقوم على علاقات العائلة والجيرة[1].

---

(١) انظر، Singerman 1995, 1996.

الحكومة :

خلال الفترة التي تغطيها هذه الدراسة، كان الكيان السياسي للنخبة المصرية خاضعًا لهيمنة مؤسسة رئاسة قوية، كما كان عليه الحال منذ ثورة الضباط الأحرار عام ١٩٥٢، التي عزلت الملك فاروق. في سبتمبر ١٩٩٩ تم التصديق للرئيس محمد حسني مبارك على فترة رئاسة رابعة مدتها ست سنوات بعد استفتاء بغير منافس، وذلك استمرارًا لوجوده في السلطة منذ اغتيال سلفه أنور السادات في عام ١٩٨١. على الرغم من أنه كان هناك بعض النقاش بين المثقفين المصريين والمعارضة السياسية حول الحاجة إلى تحديد عدد فترات الرئاسة، فإن الرئيس ذا الواحد والسبعين عامًا كان كفئًا جسديًا وعقليًا، واعتبر بشكل عام قائدًا قديرًا.

مبارك والسادات وعبد الناصر كانوا جميعًا ضباطًا عسكريين لكن الرئيس مبارك كان الوحيد بينهم الذي يحظى بأكثر السجلات العسكرية نجاحًا، لكونه ترقى عبر الرتب المتتابعة ليصل إلى قيادة سلاح الجو، وهو الفرع الأكثر وجاهة بين أفرع الأسلحة العسكرية. غالبًا ما كان هؤلاء الذين أجريت مقابلات معهم يستشهدون بالخلفية العسكرية للرئيس مبارك لتفسير سلوك الرئيس وأسلوب حكمه. أحد الصحفيين المصريين ممن عُرفوا بملاحظاته الحكيمة حول المشهد السياسي قال ساخرًا: "الرئيس مبارك يدير البلد مثل قاعدة عسكرية؛ كل طيار لابد وأن يحصل على تصريح مكتوب لكي يقوم بالإقلاع".

ذكر عديد من المثقفين المصريين أثناء المقابلات التي كنت أجريها أنهم يعتقدون أن الرئيس مبارك مخلص بمعنى عام فيما يتعلق بالديمقراطية، لكن تفكيره في الموضوع متجذر في خبرة ستينيات وسبعينيات القرن العشرين. لقد بدأ عبد الناصر إبعاد نفسه عن حكم الحزب الواحد بعد أن فقد مصداقيته إثر هزيمة مصر على يد إسرائيل في حرب ١٩٦٧، وشدد السادات (الذي خلف عبد الناصر بعد وفاته في عام ١٩٧٠) على بناء المؤسسات واستعاد تعددية محدودة بدءًا من عام

١٩٧٤. على الرغم من ذلك فإن السادات نظر إلى عملية المقرطة بوصفها "مبادرته الخاصة، وميدان عمل يجب أن يتم ضبطه بحسب ما يراه مناسبًا"[١]. ونظرا لتصاعد الانتقادات لمعاهدة السلام مع إسرائيل وغيرها من السياسات، قام السادات بتقليص حاد للحريات السياسية في عام ١٩٨١، وتم اغتياله بعد ذلك بفترة قصيرة على يد متطرفين إسلاميين. وقد أخبرني أحد العلماء البارزين ينتسب إلى مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية أنه يعتقد أن الرئيس مبارك رأى نفسه استمرارًا للتحول التدريجي من حكم الحزب الواحد إلى الحكم المؤسساتي الذي بدأه سابقوه، في حين رسخ استقرارًا أكثر مما استطاعوا بواسطة "وضع نفسه ببراعه في الوسط، محددًا موقعه بحيث لا يبدو أوتوقراطيًا متشددًا، وأن يكون على صلة باليمين واليسار".

طريقة أخرى استطاع بواسطتها مبارك تشجيع الاستقرار السياسي هي تغيير الوزارة بعد فترات أطول مما كان يفعله سلفاه. فقد شكل وزارة جديدة في أكتوبر ١٩٩٩ رأسها عاطف عبيد، استجابة فيما يظهر للنقد المتزايد للمعاناة الاقتصادية (بما فيها أزمة عملات أجنبية) المرتبطة بإجراءات الإصلاح التي قامت بتنفيذها الوزارة السابقة التي رأسها كمال الجنزوري.

الحياة السياسية :

يتكون البرلمان المصري من مجلس تشريعي هو مجلس الشعب يضم ٤٥٤ عضوًا، منهم ٤٤٤ عضوًا منتخبًا، وعشرة معينين، ومجلس أعلى هو مجلس الشورى يتكون من ٢٦٤ عضوًا، منهم ١٧٦ منتخبين و٨٨ معينين. تم تحديد موعد إجراء الانتخابات البرلمانية ليكون خريف ٢٠١٠، وهو عامل حفز النقاش حول الديمقراطية وصبغه في عام ١٩٩٩-٢٠٠٠. عانى مجلس الشعب في دورة

(١) انظر، Korany 1998: 50.

انعقاده أثناء فترة هذه الدراسة من ضعف المصداقية بين النخب نتيجة الشكوك في أن الحكومة زورت انتخابات عام ١٩٩٥ بجرعة أكبر من المعتاد. فقد انتخب ١٣ عضوًا فحسب من بين أحزاب المعارضة، والبقية إما كانت تنتمي إلى الحزب الوطني الديمقراطي (حزب الرئيس مبارك)، أو من المستقلين (الكثير منهم ينتسب إلى الحزب الوطني الديمقراطي بطريقة أو أخرى).

على الرغم من أن عدد الأحزاب السياسية الشرعية وصل بحلول مارس ٢٠٠٠ إلى ١٥ حزبًا، فإن بضعة قليلة منها هي التي كان لديها أتباع ذو ثقل، في حين كانت توجد قوى سياسية أخرى لها أتباع ذوو ثقل كبير لكن تم حجب الشرعية عنها استنادًا إلى قانون الأحزاب لعام ١٩٧٧، الذي يشترط (من بين أشياء أخرى) أن يكون للحزب منطلق مختلف عن الأحزاب الأخرى، وأن لا يكون ذى طبيعة دينية. وإضافة إلى الحزب الوطني الديمقراطي فإن قائمة الأحزاب المصرية تشمل الوفد المركزي (أقوى الأحزاب قبل ١٩٥٢)، والعربي الناصري، والتجمع اليساري، وحزب العمل(١).

---

(١) حزب العمل حزب اشتراكي أنشأه السادات في منتصف السبعينيات، شكل تحالفا مع الإخوان المسلمين في أواخر الثمانينيات. أصبحت جريدة الشعب الناطقة باسم الحزب مناصرة للإسلاميين، وظهرت على صفحاتها كتابات رموز قيادية في جماعة الإخوان المسلمين على نحو منتظم. وقامت لجنة الأحزاب السياسية بمجلس الشورى بـ'تجميد' الحزب، وسحب رخصة نشر الشعب بعد أن نشب نزاع على زعامة الحزب. اعتقد على نطاق واسع أن هذا النزاع نشأ بتحريض من الحكومة عقابًا لدور صحيفة الشعب في إثارة مظاهرات الطلاب في جامعة الأزهر ضد رواية (اعتبرها الإسلاميون ملحدة) كانت قد أعادت وزارة الثقافة طبعها. لقد حجبت الشرعية عن جماعات إسلامية مثل الإخوان المسلمين وحزب الوسط (الذي يمثل إسلاميين أكثر اعتدالا وصغرا في السن)، وعن الحزب الشيوعي كذلك. تم فرض قانون الطوارئ -الذي يمثل قيدًا رئيسيًا على النشاط السياسي- منذ عام ١٩٨١ وتم تجديد العمل به لمدة ثلاثة أعوام أخرى في ربيع عام ٢٠٠٠. وقد أخبرني صحفي محنك مقرب للغاية من الحكومة – في سياق دفاعه ضد المقرطة السريعة - أنه يعتبر كل الأحزاب السياسية غير مناسبة لأن "القوتين السياسيتين الحقيقيتين في هذا البلد هما الجيش والإخوان المسلمين".

المجتمع المدني:

بالإضافة إلى قانون الطوارئ فقد تم تمرير قوانين أخرى في التسعينيات كان لها أثر ملموس على الموضوعات المرتبطة بالديمقراطية. في عام ١٩٩٣ صدر قانون نقابات جديد زاد من الرقابة الحكومية على النقابات المهنية في محاولة للحيلولة دون هيمنة الإسلاميين عليها. كما شدد قانون الصحافة رقم ٩٣ لعام ١٩٩٥ العقوبات على الصحفيين المدانين بالتشهير؛ وغالبًا ما استشهد الصحفيون ونشطاء حقوق الإنسان بهذا القانون في حواراتي معهم بوصفه خطوة إلى الوراء بالنسبة لحرية التعبير. وفي نفس الوقت فإن حقيقة أن الصحفيين المصريين قاوموا القانون بضراوة وأقنعوا مبارك في النهاية بتعديله أثبتت أن الصحافة كانت من المؤسسات الأكثر قوة في مصر. كانت الصحافة في عام ١٩٩٩-٢٠٠٠ مؤسسة كبيرة ومعقدة؛ كان الكثير من المنشورات مدعوما حكوميًا وبعضها قامت الحكومة بترخيصه لكنه مثًل قوى سياسية معارضة، أو كان مستقلا سياسيًا، وما زال البعض يعمل بتراخيص من خارج مصر لكنه يقوم بوظائف فعالة داخل البلد. كل ما يتم نشره كان يخضع لرقابة الحكومة، على الرغم من أن الرقابة لم تكن عمومًا ثقيلة اليد كما كانت في عصري عبد الناصر والسادات. وكما أخبرني مدير تحرير سابق بصحيفة الأهرام فإن "السادات اعتاد أن يتصل ظهر كل يوم ليسأل عن العناوين الرئيسية لعدد الغد، وليغيرها إذا لم تعجبه. كان الرقيب يجلس هنا معنا. لم يعد الأمر كذلك الآن". ومع ذلك فإن الرقابة الذاتية بواسطة الصحفيين والصحف كانت منتشرة، ويرجع ذلك بشكل جزئي إلى الخوف من الدعاوى القضائية.

هناك قانون آخر ساعد في تشكيل الخطاب حول الديمقراطية في ١٩٩٩-٢٠٠٠ هو قانون المنظمات غير الحكومية، الذي اقترحته الحكومة في ربيع ١٩٩٩ لتنظيم أنشطة المنظمات غير الحكومية، خاصة فيما يتعلق بجمع التبرعات. تم إصلاح القانون إلى حد ما وتمريره في يونيو ١٩٩٩ بعد احتجاجات شديدة

قامت بها المنظمات غير الحكومية المحلية والأجنبية، والحكومات الأجنبية معًا، ثم أعلنت المحكمة العليا المصرية في يونيو ٢٠٠٠ أن قانون المنظمات غير الحكومية غير دستوري، استنادًا إلى أسس إجرائية. قام مجلس الشعب في يونيو ٢٠٠٢ بتمرير إصدار جديد من قانون المنظمات غير الحكومية، أشد قسوة من قانون ١٩٩٩ في بعض النقاط. على أية حال فقد صاغ أحد نشطاء حقوق الإنسان البارزين الحجاج الآتي: "أيًا كان ما تقوله الحكومة عن الديمقراطية فإن القوانين الفاعلة منذ ١٩٩٢ والتدخلات الحكومية في الانتخابات تخبرك عن القصة الحقيقية". ومن وجهة نظره فإن "القصة الحقيقية" هي قصة تدهور للحريات السياسية والمدنية، وهي مناقضة تمامًا لقصة 'مواصلة الطريق نحو الديمقراطية' التي تتم حكايتها في خطب مبارك وآخرين في الحكومة أو مقربين منها.

السياق الاجتماعي المحدد للبيانات :

سوف أقدم في هذا الفصل محصلة البحث الإثنوغرافي فيما يتعلق بجماعات الممارسة والممارسات الاجتماعية والتفاعلات الاجتماعية المحددة التي أنتجت مقتطفات خطب مبارك، ونداء سبتمبر ١٩٩٩، ومقالات صحفية لمثقفين مصريين.

مقتطفات خطب مبارك :

لابد أن يبدأ هذا القسم بوصف صعوبة الحصول على معلومات تفصيلية عن كيفية كتابة خطب بعينها ألقاها مبارك. فجماعة الممارسة كانت إلى أقصى حد صغيرة ومشغولة وغير معتادة على مشاركة معلوماتها مع شخص غريب. وقد ساعدني عملي مع موظفي وزارة الخارجية الأمريكية على تفهم الضغوط القوية للوقت والسرية التي يعمل في ظلها موظفو الحكومة ذوو المكانة الرفيعة، وفرق العمل التي تعاونهم. كان من الصعب الحصول على معلومات محددة حول التفاعلات الكامنة وراء خطب بعينها، وكان علي أن أستقرئ المعلومات العامة

التي جمعتها عن الجماعة المؤلفة للخطاب السياسي وممارساتها الاجتماعية في هذه الحالة بدرجة أكبر مما فعلت مع نداء سبتمبر أو كتابات المثقفين، حيث كانت المعلومات عن كيفية إنتاج الخطاب أقل حساسية.

أثناء إعدادي للبحث أجريت مقابلات مع أربعة أشخاص اشتركوا في كتابة خطب الرئيس مبارك. أحدهم كان موظفا حكوميًا عالي الدرجة له خبرة مكثفة في كتابة الخطب، والثاني صحفي مرموق اشتهر بأنه موضع ثقة مبارك لزمن طويل، والآخران كانا مثقفين كبيرين لهما روابط مع مؤسسة الرئاسة. بالإضافة إلى ذلك فقد أجريت مقابلات مع عدد من المثقفين ونشطاء حقوق الإنسان الذين قدموا ملاحظات شيقة حول تصريحات مبارك عن الديمقراطية، كيف نشأت وما الوظائف التي قامت بها. لقد احترت بشأن ما سأفعله بهذه المعلومات التي قدمها أشخاص من خارج جماعة الممارسة. ثم وصلت في النهاية إلى نتيجة أنها تخبرني الكثير عن العلاقات بين جماعات الممارسة المختلفة، أو عن كيف تتم تهيئة شواهد خطاب مبارك بواسطة أشخاص في سياق تفاعلاتهم الاجتماعية الخاصة (وكلا الأمرين سوف يتم التعامل معهما في مكان آخر من الدراسة) بأكثر مما تخبرني عن التفاعلات داخل جماعة الممارسة الخاصة بالرئيس مبارك. وهكذا فإن القسم التالي يستند كلية على مقابلاتي مع هؤلاء الذين اشتركوا بالفعل في إنتاج خطب الرئيس مبارك. وقد أدرجتُ في حالات معدودة استشهاد موجز محدد من مراقب خارجي (خاصة لو أن الملاحظة تخص بعض التعامل المباشر مع شخص من مؤسسة مبارك) لكن تم الإشارة في كل حالة إلى أن المعلومة من شخص من الخارج.

جماعة الممارسة الكامنة وراء الخطب :

كانت جماعة الممارسة التي أنتجت خطب الرئيس مبارك في عامي ١٩٩٩-٢٠٠٠ صغيرة وإلى حد ما خفيةً. لم يكن يوجد فريق عمل منتظم لكتابة الخطب، وقد أخبرني العديد من المشاركين في جماعة الممارسة أن مبارك لا يعتمد على شخص واحد لكتابة خطبه، وهو أمر مختلف عن الفترة المبكرة في حقبة مبارك حين كان من المعتاد أن يقوم أسامة الباز (المستشار السياسي للرئيس) أو مصطفى الفقي (مشتغل بالدبلوماسية خدم باعتباره سكرتير الرئيس للمعلومات) بإعداد جميع الخطب.

بالإضافة إلى حقيقة أن المشرف على كتابة الخطب يختلف من خطبة إلى خطبة فإن عدد المساهمين في أية خطبة قد تزايد في السنوات السابقة على ١٩٩٩. ووفقًا لأحد المشاركين في كتابة الخطب فإنه "كانت العادة أن شخصًا ما يكتب الخطبة من الألف إلى الياء، لكن الحال لم يعد كذلك". كان يوجد لكل خطبة منسق عام مسئول عن إعداد المسودة الأساسية وعن دمج العناصر التي كتب آخرون مسودتها. في كثير من الحالات - لكن ليس فيها جميعًا - ظل الباز يلعب دور المنسق. في حالات أخرى كان من يقوم بالتنسيق هو جمال مبارك ابن الرئيس، أو مسئول رسمي رفيع المستوى في مكان آخر داخل الحكومة، أو قد يقوم بالتنسيق شخص آخر من الخارج. كما كانت سوزان مبارك تلعب أيضًا دورًا في توجيه تصريحات مبارك العامة، خاصة تلك المقدمة لجمهور أجنبي. في خطبتين من الخطب التي أدرسها لعب أشخاص غير حكوميين دور المنسق وصائغ المسودة الأساسية؛ أحدهما كان صحفيًا بارزًا، والآخر مفكر بارز، كلاهما معروف وموثوق به داخل الدوائر الحكومية.

غالبًا ما يطلب منسق خطبة ما (باسم مبارك) مساهمات للخطبة من عديد من الأشخاص. وقد ذكر المشاركون اسم وزير الاقتصاد يوسف بطرس غالي

باعتباره مساهمًا منتظمًا باللغة فيما يتعلق بحقيبته الوزارية. وفيما يتعلق بموضوع الديمقراطية طلب الباز في عدد من المناسبات أثناء عام ١٩٩٩مساهمات حثيثة من خارج الحكومة. وبحسب ما لاحظ أحد المساهمين غير الدائمين فإن هذه العملية المشتتة "تجعل من الصعب القول من الذي كتب خطبة ما بالفعل. ويمكن أن تقود إلى فجوات وتباينات حول نفس الموضوع من خطبة إلى أخرى".

لعب مبارك نفسه دورًا نشطًا في إعداد خطبه، بحسب ما قاله أحد الموظفين الرسميين ممن له خبرة طويلة داخل جماعة الممارسة. في البداية يلتقي الرئيس مبارك مع المنسق الأساسي ويرسم مخططًا للموضوعات الرئيسية أو 'عناوين فرعية' للخطبة. بعد أن يقوم المنسق الأساسي بإعداد المسودة الأولى يقرؤها مبارك ويراجعها، ويطلب إضافات على موضوع أو آخر. فيما يتعلق بالأسلوب فإن لدى مبارك تفضيلات قوية نحو: "لغة مباشرة، بسيطة، بلا استعارات أو زخرفة بلاغية"، بحسب ما يقول أحد كتاب الخطب. فهو يحبذ الوضوح ويكره المبالغات، ولم يكن ميالا إلى الإحالات الثقافية والاستشهادات الدينية أو العلمانية والحكايات التي استخدمها أسلافه (عبد الناصر والسادات) في خطبهما.

أخبرني بعض المراقبين الخارجيين أن مباشرة مبارك قللت من قدرته على الكلام بفعالية بدون نص مكتوب. في إحدى الحكايات التي رواها لي شخص خارجي، طلب الباز مشورة صحفي بارز معروف فيما يتعلق بكيفية تحسين صورة الرئيس العامة (وهي إحدى مهام الباز العديدة). أجاب الصحفي بأن الرئيس يجب أن لا يتكلم مطلقًا خارج النص المكتوب، لأن ملاحظاته التلقائية كانت غالبًا فظة إلى حد كونها مُهينة، وتستدعي تعاملا بالمثل مع الرئيس في المقابل. إحدى نتائج مقارنتي الخاصة لشرائط الفيديو والنصوص المنشورة – التي أكد عليها أحد كتاب الخطب – هي أن مبارك حين يلقي خطبة يلتزم بشدة بالنص المكتوب، ويقوم بعمل ملاحظات محدودة موجزة خارج النص على الهوامش.

وعودة إلى تأليف جماعة الممارسة فإنه يبدو في كل الحـالات أن الـرئيس نفسه وأسامة الباز لابد أن يعتبرا مكونين لقلب جماعة الممارسـة المـسئولة عـن مسودات الخطب، يعاونهم فريق عمل صغير يؤدي مهام مثل معالجـة المفـردات والتصحيح النحوي. كانت حرم مبارك وابنه أيضًا جزءا من هذه الحلقة الداخليـة. بالإضافة إلى ذلك فإنه أثناء عام ١٩٩٩ كان يوجد عدد محدود من أشخاص آخرين (مسئول حكومي واحد آخر على الأقل، وصحفي مخضرم، وأحد الأكاديميين) تمت دعوتهم لعمل المسودة الأساسية أو مهام التنسيق، وعدد آخر (أحيانـا مـن داخـل الحكومة أيضًا لكن عادة من خارجها) طُلب منهم تقـديم أفكـار أو لغـة محـددة للاستخدام في خطب أو تصريحات عامة أخرى. سوف أشير إلى كل هؤلاء علـى أنهم أعضاء ممارسة غير دائمين، جيء بهم لتدعيم قلب جماعة الممارسة لـبعض الوقت ثم تمَّ الاستغناء عنهم.

كون هؤلاء الأعضاء من جماعة الممارسة غير الدائمين موظفين يتقاضون رواتبهم من الحكومة أم لا؛ يعني القليل لقلب جماعة الممارسة، لكن المهـم كـان مدى الولاء الظاهر لمبارك والخط الذي يسير عليـه الحـزب. وقـد ذكـر أحـد الأكاديميين الذي كتب مسودة إحدى الخطب وقدم أفكارًا لعديد من الخطب الأخرى في ١٩٩٩ أنه اعتاد أن يكتب لمبارك بشكل منتظم حتـى ١٩٨٧، عنـدما دعـا الأكاديمي علنًا إلى إضفاء الشرعية على الإخوان المسلمين "غضب مبارك، وقـال لي: 'كنت أعتقد أنك معنا!' أعتقد أنه كان يظن أنني كنت أعمل عنده". وقد مـرت عشر سنوات قبل أن يطلب الباز مساهمة من هذا الأكاديمي مرة أخرى.

في حين تبدو جماعة ممارسة كتابة خطب لمبارك منعزلة عن بقية الحكومة فيما يتعلق بعملها، فإنها في الواقع كانت جزءًا من جماعات أكبر للممارسة، داخل الحكومة وخارجها معًا. كما سيتضح فيما يأتي؛ فإن بعـض المجموعـات داخـل الحكومة المصرية (وبعض من هم خارج الحكومة من المتحالفين معها) تلعب دورًا

في صياغة الخطاب الذي تنتجه جماعة الممارسة التي تكتب الخطب. فبالإضافة إلى كونه جزءًا من عدد من جماعات الممارسة داخل حكومته الخاصة فإن مبارك نفسه اشترك في جماعات الممارسة على المسرح الدولي: اثنان من هذه الجماعات يمكن – على سبيل المثال – تسميتهما بـ 'رؤساء الدول العرب'، و'رؤساء الدول العرب ممن يتمتعون بعلاقات وثيقة مع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية'. كل من هاتين الجماعتين لها حزمتها الخاصة من الممارسات والمصالح، التي حاول مبارك (بشكل أدق منسق الخطب الذي ينوب عن مبارك) حمايتها وتعزيزها في مقتطفات الخطب موضع الدراسة(١).

الممارسات الاجتماعية لجماعة الممارسة :

أبرزت المناقشات مع المشاركين في جماعة الممارسة لكتابة خطب مبارك عددًا من الممارسات الاجتماعية النمطية التي ساعدت على صياغة خطاب مبارك حول الديمقراطية أثناء صيف وربيع ١٩٩٩. أولا: كما ذكرت من قبل فقد لعب مبارك نفسه دورا محوريًا في اختيار من يصوغ مسودات الخطب، كما قضى وقتًا في صياغة المسودة ومراجعتها. وضعت الخطب معًا بطريقة معينة بواسطة مجموعة من المسئولين الحكوميين وغير الحكوميين؛ ويمكن حتى للمرء أن يقول إن جماعة الممارسة لكتابة الخطب كان يُعاد تكوينها في كل خطبة منفردة. ومن ثمَّ فإن دور كاتب الخطب الرئيسي كان ضعيفًا نسبيًا. وفي حين قد يبدو من الواضح أن رئيس الدولة أو مسئول رفيع المستوى سوف يكون له دور محوري في كتابة خطبه، فإن كلا من المصريين المشاركين في جماعة الممارسة (استنادًا إلى خبرتهم

---

(١) لمناقشة أكثر تفصيلا وإن كانت قديمة إلى حد ما حول أسلوب مبارك السياسي، انظر، Springborg 1989: 23-32.

في الكتابة لسلفي مبارك) وأنا (استنادًا إلى خبرتي في الحكومة الأمريكية، حيث يوجد لدى المسئولين رفيعي المستوى وقت ضئيل للكتابة أو لمراجعة الخطب، ويكلون المهمة بشكل عام إلى كاتب خطب رفيع المستوى) وجدنا ذلك غريبًا. قارن أحد كتاب خطب مبارك السابقين الوضع الحالي بالعلاقة التي كانت توجد بين المصري الراحل جمال عبد الناصر والكاتب محمد حسنين هيكل، كاتب الخطب والمؤلف الشهير قائلا: "الأمر مع الرئيس مبارك يختلف عما كان عليه مع عبد الناصر؛ عندما كنت تسمع عبد الناصر فإنك كنت تسمع هيكل مائة بالمائة".

بالنظر إلى جماعة الممارسة فيما دون مستوى الرئيس مبارك فإنه توجد ممارسة اجتماعية ثانية تنبع من الأولى هي نزوع أفراد جماعة الممارسة نحو التركيز بشدة على الرئيس وما يرون أنها احتياجاته وتفضيلاته، وهو ما يصل في بعض الأحيان إلى إقصاء عوامل أخرى. ويؤدي هذا التركيز أحيانًا بهم إلى أن يُفاجئوا to be caught off guard بردود الفعل الدولية على خطاب الرئيس، وهو أمر ينطوي على مفارقة لأن العديد من أعضاء جماعة الممارسة أخبروني أنهم يعرفون أن الرئيس مهتم بكيفية استقبال تصريحاته العامة في المسرح الدولي. وقد لاحظ أحد المساهمين غير الدائمين أن "كل هؤلاء بيروقراطيون، إنهم مثل رادار يجلسون صامتين لالتقاط إشارات الرئيس فحسب، لذلك فهم غالبًا لا يقرأون الأحداث في العالم الخارجي".

الممارسة الثالثة ذات الصلة هي طلب صياغات لغوية حول الديمقراطية (من بين موضوعات أخرى) من أفراد من الخارج، نتيجة للممارستين السابقتين. ويفهم هؤلاء الأشخاص أنه يُطلب منهم المساهمة باللغة أو الأفكار حول الديمقراطية، لأن قلب جماعة الممارسة الكاتبة للخطب يعتقدون أن الرئيس مبارك يريد أن يجاري تطورات الخطاب العالمي حول الموضوع. وقد لاحظ أحد الأكاديميين المقربين من الحكومة أن "الديمقراطية والمجتمع المدني في 'حالة رواج

'en vogue' في الوقت الراهن، وهم لا يستطيعون التغلب على هذا الخطاب"، وهو شعور تردد صداه لدى عدد من المشاركين والمراقبين الآخرين. ذكر العديد من المشاركين بالإضافة إلى ذلك أن أعضاء جماعة الممارسة اعتبروا أن الكلام حول الديمقراطية والمفاهيم المرتبطة بها (المجتمع المدني، وبناء المؤسسات) مشجع للاستثمار الأجنبي المحتمل. وثمة أدلة على أن حرم الرئيس وابنه حاولا أن يقوما بدور قنوات الاتصال مع المشهد الدولي إلى حد ما، وثمة اعتقاد بأن لديهما وجهات نظر حول المقرطة أكثر ليبرالية من بعض مسئولي الحكومة والحزب.

رابعًا: كما هو الحال في أية حكومة فإنه توجد جماعات متباينة داخل حكومة مبارك وحزبه (بالمثل كما يوجد أشخاص من الخارج متحالفين مع جماعات في الداخل) تتنافس لتُبقي على أفكارها في بلاغة مبارك. وكما صاغها أحد المفكرين المتحالفين مع عناصر أكثر شبابًا وليبرالية في الحكومة فإنه: "إذا قال الرئيس أفكارًا مثل الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان، فإنه لا توجد أية حاجة للدفاع عنها أمام هؤلاء الذين يقولون إن هذه الأفكار تخص المعارضة فحسب". وقد أخبرني أحد من يثق فيهم مبارك ممن يقومون بدور منسق خطبه بين الحين والآخر أنه: "توجد قوى عديدة في الحزب الوطني الديمقراطي تحاول أن تدفع الرئيس مبارك نحو إبقاء الوضع الحالي كما هو؛ قائلين: (سيدي الرئيس لقد تمكنا من تطويق الإسلاميين لكنهم لا يزالون خطرين. لمصر أصدقاء كثيرون لكن لها أيضًا أعداء كثيرين)..إلخ. مثل هؤلاء الأشخاص منظمون، ومتضامنون، ويعرفون بعضهم بعضًا، في حين أن هؤلاء الذين يدافعون عن الديمقراطية يعانون من الانقسام". وقد ذكر أن مبارك عبَّر في بعض الأحيان عن ضجره من المطالب المتنازعة فيما يتعلق بالديمقراطية من داخل حكومته وحزبه ومن خارجهما، وقام برد فعل متسم بالحذر. لقد قال الشخص موضع الثقة الذي سبق ذكره: "لقد تحدثت مع الرئيس مبارك حول هذه الأشياء عدة مرات. وهو يعتقد أنه يحمل عبئًا ثقيلا. وغالبًا ما يقول إنه لا يستطيع مواصلة المسير بهذا الحمل وإلا سيسقط".

التفاعلات الاجتماعية المحددة الكامنة وراء الخطب :

توضح سلسلة من التفاعلات بين الباز ومشاركين غير حكوميين في كتابة الخطب في ربيع وصيف ١٩٩٩ بعض الممارسات الاجتماعية التي ذُكرت من قبل. لقد اقترحت الحكومة في ربيع ١٩٩٩ قانونا جديدًا لتنظيم أنشطة المنظمات غير الحكومية (خاصة جمع التبرعات). ووفقًا لهذا المشارك فإن أعضاء جماعة كاتبي الخطب تراجعوا عندما سببت المسودة الجديدة لغطًا داخل مصر وخارجها: "كان علي أن أشرح أن القانون المصري القديم نُظر إليه على أنه حالة كلاسيكية للدولة المقيِّدة للمجتمع المدني، واستُشهد به عبر العالم، وهكذا فإن أي تغيير بالطبع كان يجذب اهتمامًا دوليًا". لقد قيل إن الباز كان مهتمًا بعمق بكيف يمكن أن يؤثر التلاطم حول القانون على زيارة مبارك للولايات المتحدة التي كان مخططًا لها أن تتم في يونيو ١٩٩٩، قال المشارك إن الباز كان سعيدًا بما حققه هذان النصان من المساعدة في إدارة أزمة قانون المنظمات غير الحكومية، ومن ثمَّ طلب من المشارك إعداد ورقة تحتوي على أفكار حول الإصلاح السياسي. وحذره الباز من ألا "يشطط go wild" لأن: "أنت تعرف أن رئيسنا لا يحب أي شيء مبالغ فيه drastic". ويعتقد المشارك بأن بعض أفكار ورقته التي قدمها قد أُدمجت في مسودة خطبة الرئيس التي أعقبت مباشرة الاستفتاء الرئاسي في سبتمبر ١٩٩٩، لكن "بعد ذلك عمل رجاله عليها وبعد ثلاثة أو أربعة أسابيع انسحب من العمل". 'رجال مبارك' يُقصد بهم في هذه الحالة أعضاء رفيعو المستوى في الحزب الوطني الديمقراطي.

الوظائف الاجتماعية لمقتطفات الخطب :

دعنا نرجع الآن إلى السؤال العام: ما نوع العمل الذي كان يحاول أعضاء جماعة كتابة الخطاب إنجازه بواسطة الكلام عن موضوع الديمقراطية على نحو ما فعلوه في الخطب موضع الدراسة؟ لقد قادتني المناقشات مع المشاركين إلى استنتاج

أن الوظائف الرئيسية تشمل: (١) إنشاء هوية عامة لمبارك بوصفه فاعلا مناصرًا للديمقراطية، نظرًا لتدشينه مدة جديدة في الحكم، وهي هوية أعتقد أنها تعين بشكل أساسي في إدارة العلاقات مع المجتمع الدولي، و(٢) التعزيز الخطابي لهيكل السلطة الراسخ فيما يتعلق بحقل اللعب السياسي المحلي، وهو ما قصد به كلا من تحفيز تعاون القوى السياسية المحلية غير الحكومية، وتذكيرهم بأن أي إصلاح سياسي سوف يكون مقيدًا، ومفروضًا من أعلى.

فيما يتعلق ببناء الهوية كانت جماعة الممارسة تحاول أن تبني صورة لمبارك بوصفه قائدًا يفهم الخطاب الدولي حول الديمقراطية، وسوف يجعل من المقرطة مرتكزًا سياسيًا رئيسيًا في فترة رئاسته الرابعة. عندما سألت المشاركين في كتابة الخطب لماذا نوقشت الديمقراطية على نطاق واسع في خطب مبارك في صيف وخريف ١٩٩٩ (إذا قورنت على سبيل المثال بمثيلاتها من خطب العام السابق)، ذكر ثلاثة من المشاركين الأربعة رغبة مبارك في أن يجد مهمة جديدة لفترة رئاسته الرابعة. الصورة التي تم إنشاؤها هي للرئيس وهو يقود مصر في الطريق نحو الديمقراطية. مصر مكان مستقر، آمن للمستثمرين الأجانب، حيث يصبح المجتمع المدني ودور المؤسسات فيه أكثر تجذرًا في الحياة السياسية المصرية بشكل تدريجي. كل هذا تم تصويره بوصفه عملية طويلة المدى. أكد صحفي بارز يحظى بثقة مبارك على نحو متكرر أثناء المقابلة أن الشيء المهم لم يكن كم المقرطة الذي حدث بالفعل بل حقيقة أنه "لا رجعة فيه".

بالنظر إلى التعزيز الخطابي لهيكل السلطة فإن جماعة كتاب الخطب – فيما يبدو عبر المقتطفات المدروسة عن الديمقراطية – كانت تحاول خلق صورة معينة للواقع. خطابيا تضع مقتطفات الخطب الرئيس في المركز مرة إثر أخرى، فهو مركز حكومته، ووسيط بين الحكومة والشعب، ومركز ألوان الطيف السياسية المصرية. فيما يتصل بهذا التحديد لموقع مبارك في نقطة المركز، فإن المقتطفات تعزز

من صورة حكومة بالغة المركزية بوصفها واقعًا مرغوبًا، ومن عمليـــة المقرطـــة بوصفها عملية مفروضة من أعلى يتم السيطرة عليها كلية بواسطة الحكومة. وفـــي المقابل فإن هؤلاء الذين اشتكوا حول العملية أو مدى سرعتها تم وصمهم بوصـــفهم جهلاء أو حالمين ناكرين للجميل. وبحسب ما أخبرني الكاتب الذي يحظـــى بثقـــة مبارك أحيانًا فإن "هؤلاء الذين يطلبون المستحيل يقولون إننا لابد وأن يكون لـــدينا ديمقراطية على الطريقة الغربية، دعهم ينتظرون. من فضلك(كـــم) دعونـــا نقـــوم بالمهمة بطريقتنا الخاصة".

نداء سبتمبر :

نشرت جريدة الشعب النداء في ٣ سبتمبر ١٩٩٩ (انظر النص الكامل فـــي الملحق)، ووقع عليه رؤساء الأحزاب المصرية الشرعية الأربعة: الوفد والتجمـــع (التجمع الوطني التقدمي الوحدوي)، والحزب العربي الناصري، وحـــزب العمـــل. يكشف البحث في تاريخ النداء أن مسودته كتبت في صيف ١٩٩٩ بواسطة جماعة مكونة من أربعة أشخاص، منبثقـــة عـــن "اللجنـــة الدائمـــة للإصـــلاح الـــسياسي والدســـتوري Preparatory Committee on Political and Constitutional Reform". يضم أعضاء اللجنة السبعة عشر نشطاء حقـــوق إنـــسان مـــصريين، وأعضاء أحزاب سياسية وجماعات (الإخوان المسلمون، والـــشيوعيون، وكلاهمـــا ليسا أحزابًا شرعية، بالإضافة إلى الأحزاب الأربعة التي سبق ذكرهـــا). تـــضمن فريق عمل مَن صاغوا مسودة النداء عضوين من أعضاء أحزاب المعارضة، وأحد نشطاء حقوق الإنسان، ومفكرًا بارزًا.

جماعة الممارسة الكامنة وراء النداء :

لنتذكر أنه بحسب عالمي الأنثروبولوجيا لاف وفينجر فإن جماعة الممارسة "هي نسق من النشاط يتشارك المنخرطون فيه تفاهمات تتعلق بما يفعلونه وما يعنيه

ذلك لأجل حياتهم ومجتمعاتهم[1]". سوف أحاجج بأنه يمكن اعتبـار اللجنـة التـي أنتجت النداء نفسها جماعة ممارسة، لكنها جماعة تتشابك مع سلسلة معقـدة مـن جماعات الممارسة الأخرى. في المركز توجد جماعة صياغة المسودة التي تتكون من أربعة أشخاص، لكنني سوف لا أتعامل مع هذه الجماعـة بوصـفها جماعـة ممارسة فعلية نظرًا لأن وجودها باعتبارها كيانًا انتهى بعد اكتمـال مهمـة كتابـة النداء. من ناحية أخرى فإن اللجنة كانت تلتقي بـشكل دوري فـي يونيـو ١٩٩٩ (واستمرت في اللقاءات حتى ربيع ٢٠٠٠) لكي تُنجز معًا مهمة محددة متفق عليها لتعزيز الإصلاح السياسي. لقد أسس نداء سبتمبر نوعًا من المانيفـستو أو البيـان الافتتاحي للجنة. ومن ثمَّ فإنني سوف أشير إلى لجنة الإصلاح السياسي والدستوري بوصفها جماعة الممارسة الأساسية، وهي الجماعة التي كانـت التفـاعلات بـين أعضائها مسئولة بشكل مباشر عن إنتاج النداء.

كان أعضاء اللجنة ممن تحدثت معهم يعرفون من الذي كـان ينتمـي أو لا ينتمي إلى اللجنة، ومن الذي كان مسموحًا له أن يتكلم باسم اللجنة. في ندوة سياسية نظمتها اللجنة في ٢٣ فبراير ٢٠٠٠، ودعت إليها أشخاصًا غير أعضاء بها، تدخل رئيس إحدى حلقات النقاش عند نقطة معينة أثناء المناقشة مبتدأ بقوله: "أتحدث باسم لجنة الإصلاح السياسي والدستوري..". ووفقًا للاف وفينجر فإن جماعات الممارسة تجعل من مهامها أن تخلد نفسها من خلال تعيين أفراد recruitment وإضفاء طابع مهني على عملهم apprenticeship، وهو ما يصدق على اللجنة أيضًا. لقد أخبرني عضوين باللجنة أنهما كانا يتطلعان إلى تعيين مفكرين ونشطين مـصريين ممـن يشاطرونهم نفس الأفكار، وأن عضوية اللجنة توسعت بناء على ذلك لتـصل فـي فبراير ٢٠٠٠ إلى ٢٣ شخصًا.

---

(١) انظر، Lave and Wenger 1991: 98

قسم أعضاء اللجنة أنفسهم إلى ثلاثة أنماط من المشاركين: نشطاء حقوق الإنسان، وممثلين للأحزاب والجماعات السياسية، ومفكرين مستقلين (أكاديميين وصحفيين) ممن اشتهروا باهتمامهم القوي بمسائل الديمقراطية. يمكن أن يُعد النمطان الأولان من المشاركين منتميان إلى جماعات ممارسة حقوق الإنسان والأحزاب السياسية المعارضة ذات البناء الفضفاض بحسب الترتيب، حيث يقوم الأعضاء بأداء عمل متشابه ويعملون معًا أحيانًا. على الرغم من ذلك فإن الممارسة الاجتماعية الأكثر شيوعًا بين كل من جماعات حقوق الإنسان وأحزاب المعارضة هي العمل على نحو منفصل، بل قد تسعى وراء أغراض متعارضة مع بعض الجماعات المتشابهة التي يُنظر إليها على أنهم خصوم أو على نحو مماثل متعاونون محتملون. التعاون المناسباتي عمره قصير، وعادة ما تخبو طاقته سريعًا. وبحسب أحد المشاركين ممن يضرب بجذوره في حزب التجمع اليساري فإن جماعات المعارضة السبع (خمسة أحزاب شرعية إضافة إلى الإخوان المسلمين والشيوعيين) لديهم لجنة تنسيق تلتقي لكنها لا تحظى باهتمام كبير في صحف المعارضة، ويقول: "في الواقع فإن هذا يعكس الموقف في الأحزاب، حيث يريد بعض الأعضاء العمل مع أحزاب أخرى في حين يرفض آخرون ذلك". سوف أشير إلى لجنة حقوق الإنسان وأحزاب المعارضة بوصفها جماعات الممارسة الثانوية من زاوية علاقتهم باللجنة والنداء.

إن تصنيف الأكاديميين والصحفيين الموجودين في اللجنة هو الأكثر صعوبة، خاصة أنهم مدعوون بوصفهم أفرادًا وليس ممثلين لمنظمات ينتمون إليها أو يعملون لأجلها. وفي حين أنهم يمكن أن يُعتبروا منتمين إلى جماعات ممارسة عديدة (أساتذة الجامعات، ومفكرين منتجين للفكر، وصحفيين في الصحافة المطبوعة)، فإن جماعات الممارسة تلك تبدو أقل ارتباطًا بالتفاعلات الاجتماعية التي تحدث في اللجنة، بالقياس إلى جماعات الممارسة الثانوية التي تتكون من

منظمات حقوق الإنسان والأحزاب السياسية. لم يذكر مطلقًا أيٌ ممن أجريت مقابلات معهم من أعضاء اللجنة أن أي مؤسسة فكر أو صحيفة على سبيل المثال قد لعب دورًا مهمًا في صياغة النداء.

هناك مستوى آخر لجماعات الممارسة بالغ الأهمية، ارتبطت به اللجنة، وهو مكون من أفراد من جماعات الممارسة ممن يرتبطون بكل منظمة حقوق الإنسان أو حزب سياسي أو جماعة ممثلة في اللجنة. سوف أطلق على هؤلاء جماعات ممارسة الدرجة الثالثة tertiary COPs، وقد كانت التفاعلات الاجتماعية داخل كل منها أو فيما بينها حاسمة في إنتاج النداء، كما آمل أن توضح المناقشة التالية. تتضمن جماعات ممارسة الدرجة الثالثة جماعات المعارضة السياسية (حزب الوفد، وحزب التجمع، والحزب الناصري، وحزب العمل، والإخوان المسلمين، والشيوعيين) ومنظمات حقوق الإنسان (معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ومجموعة التنمية الديمقراطيةGroup for Democratic Development، ومركز هشام مبارك للاستشارات القانونية لحقوق الإنسان، والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان).

جدول رقم (٣) يوضح الطبيعة المتشابكة لجماعات الممارسة. كانت اللجنة الفرعية لصياغة النداء كيانًا مؤقتًا اشتق من اللجنة الأوسع. إن لجنة الإصلاح السياسي والدستوري هي جماعة الممارسة الأصلية، التي تُعد ممارساتها الاجتماعية الأقرب صلة بإنتاج البيان. لقد كان أعضاء اللجنة السبعة عشر ينظرون لأنفسهم بوصفهم ينتمون إلى ثلاث فئات كبيرة (نشطاء حقوق الإنسان، وأعضاء الأحزاب السياسية، والمفكرين)، يمكن النظر إلى اثنين منهما على الأقل بوصفهما يشكلون جماعات ممارسة ثانوية ذات شكل فضفاض، وسوف أشير إليهما بوصفهما جماعة ممارسة حقوق الإنسان، وجماعة ممارسة المعارضة. كل جماعة من جماعات الممارسة الثانوية تتألف بالمقابل من منظمات فردية (على سبيل المثال

فإن معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان جزء من جماعة ممارسة حقوق الإنسان، وحزب العمل هو جزء من جماعة ممارسة الأحزاب السياسية) يمكن اعتبارها جماعات ممارسة من الدرجة الثالثة فيما يتعلق بقربها من عملية إنتاج النص.

وفي حين أن أحزاب المعارضة تدخل على نحو معقول في تعريف جماعات الممارسة، فإن جماعات حقوق الإنسان كانت إلى حد أكبر قليلا قصيرة العمر ومتمركزة حول شخص بعينه، كما هو الحال في العديد من المنظمات المصرية. تتكون كل جماعات حقوق الإنسان التي ترد في القائمة التالية على نحو واسع من ناشط أو منظم رئيسي (اشترك في اللجنة)، مع فريق مكون من عدد محدود من الباحثين و/أو الوكلاء وبعض العون المكتبي.

جدول رقم (٣): جماعات الممارسة الكامنة وراء نداء سبتمبر

اللجنة الفرعية لصياغة مسودة النداء			
جماعة الممارسة الأساسية	لجنة الإصلاح السياسي والدستوري		
جماعة الممارسة الثانوية	جماعات حقوق الإنسان	أحزاب المعارضة	المفكرين
	١. معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان. ٢. المنظمة المصرية لحقوق الإنسان. ٣. التجمع لتنمية الديمقراطية. ٤. مركز هشام مبارك للاستشارات القانونية.	١. الوفد. ٢. التجمع. ٣. الناصري. ٤. العمل. ٥.الأخوان المسلمون. ٦. الشيوعيون.	أفراد.

على حين يقسم الجدول رقم (٣) المشاركين في التفاعلات الاجتماعية التي أدت إلى إنتاج النداء إلى فئات أعتقد في أنها ذات مغزى، فإن هذه التقسيمات هي بكل المقاييس متشابكة. فعلى سبيل المثال غالبًا ما يكون لنشطاء حقوق الإنسان

جذور في الأحزاب السياسية المعارضة (مثل الروابط الأسرية أو القيام بأنشطة خلال سنوات الدراسة الجامعية)، وأعضاء الأحزاب غالبًا ما يكون لديهم وظائف يومية كأكاديميين أو محامين يدافعون في قضايا حقوق إنسان، أو صحفيين. أحد المفكرين ممن أجريت مقابلة معه كانت له حيثية credentials بالغة القوة كناشط في مجال حقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن اللجنة المنظمة قالت إنها قامت بدعوته للاشتراك بوصفه مفكرًا فردًا (هو يعمل الآن في مؤسسة فكرية لا تهتم على نحو مباشر بحقوق الإنسان)، أثناء المقابلة وصف نفسه بطرائق تقترح أنه لايزال يشعر بأنه جزء من جماعة ممارسة حقوق الإنسان. وهكذا فإن الأفراد غالبًا ما يشتركون في نفس الوقت في أكثر من جماعة فرعية أو جماعات الدرجة الثالثة مما سبق ذكرها (ربما كانوا نشطين في واحدة وداعمين في أخرى)، وهو عامل يبدو بالفعل أنه يعزز من فائدتهم لجماعة الممارسة الأساسية للجنة.

الممارسات الاجتماعية لجماعات الممارسة :

جماعة الممارسة التي سوف أشير إليها بوصفها 'اللجنة' تشكلت في أوائل يونيو ١٩٩٩ بمبادرة من مجموعة من نشطاء حقوق الإنسان. نظم معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان اللجنةَ؛ بوجهة نظر هي إنتاج سلسلة من الأنشطة المشتركة، بداية من إنتاج النص الذي أصبح نداء سبتمبر. بمعنى عام تضمنت الممارسات الاجتماعية النمطية للجنة لقاءً أسبوعيا أو نصف شهري لمناقشة مسائل الإصلاح السياسي، وللتصديق على نصوص مثل النداءات أو التصريحات العامة وتنظيم أنشطة بواسطة أعضاء المنظمات مثل اللقاءات العامة والاجتماعات الحاشدة.

يكشف تأمل الطريقة التي تأسست بها اللجنة الكثير عن الاتجاهات والتوترات داخل اللجنة وبين اللجنة وجماعات الممارسة الثانوية والدرجة الثالثة.

بالنسبة لنشطاء حقوق الإنسان المنظمين للجنة، فقد اعتُبر العمل المباشر والعام مع الأحزاب السياسية مغامرة جديدة تنطوي على مخاطر. أولا، فإن المشاركين في حقوق الإنسان يتجنبون عادة مثل هذا التعاون لأنهم لا يريدون إمداد الحكومة بأدلة تعاضد اتهاماتها لجماعات حقوق الإنسان بأنها ببساطة ذراع المعارضة السياسية. ثانيا، لدى نشطاء حقوق الإنسان شكوك حادة في النوايا الخاصة بالمقرطة بالنسبة لمعظم المشاركين من جماعة الممارسة الخاصة بأحزاب المعارضة. وقد قال أحد نشطاء حقوق الإنسان المشاركين في جماعة الممارسة يتسم على نحو خاص بالتشكك "توجد الأحزاب في فضاء سياسي معين سابق على وجودهم؛ فهم واقعون في فخاخه، وفي الوقت نفسه يخشون فقدانه.. للحكومة والأحزاب مصالح مشتركة في بقاء الوضع على ما هو عليه، لأن الحكومة ونصف الأحزاب سوف تنمحي من الوجود لو أنه وجدت ديمقراطية حقيقية".

لقد دفع تغير حالة حقوق الإنسان في مصر في عام ١٩٩٨ وربيع عام ١٩٩٩(نحو الأسوأ من وجهة نظر نشطاء حقوق الإنسان) هؤلاء الناشطين إلى الإقلاع عن الممارسات الاجتماعية العادية لجماعة الممارسة الخاصة بهم، وأن يدشنوا تعاونًا محدودًا مع نشطاء حقوق إنسان آخرين، ومع أحزاب سياسية معارضة. لقد وصف العديد من نشطاء حقوق الإنسان الذين أجريت مقابلات معهم ما يمكن أن يدعوه المرء بـ'الإحساس المتزايد باليأس'، وهو إحساس كانت الحكومة تعيد ترسيخه بنفسها وتقلص من مجال نشاطات حقوق الإنسان. التجلي الأكثر وضوحًا لذلك كان اقتراح الحكومة لقانون جديد منظم لنشاطات المنظمات غير الحكومية، وهو قانون تم تمريره في مجلس الشعب في يونيو ١٩٩٩. "كان هناك إحساس بأنه لا يوجد مجال لعمل المنظمات غير الحكومية، أو الأحزاب السياسية أو النقابات..إلخ، وأن النظام بأكمله متكلس، فكل الأنشطة لابد من الحصول على ترخيص للقيام بها، وتخضع للمراقبة والتضييق" بحسب قول أحد المشاركين.

في محاولة لتقليل المخاوف من دعوة أعضاء من جماعة ممارسة أحزاب المعارضة للانضمام إلى اللجنة، قال المنظم الرئيسي "إننا قمنا بدعوة بعض الشخصيات المعيَّنة بدلا من أن ندع الأحزاب ترسل ممثلين لها، واخترنا هؤلاء الذين اعتقدنا أنهم الأكثر اهتمامًا مخلصًا بحقوق الإنسان والأكثر قدرة على العمل مع آخرين". ومرة أخرى صاغ أحد المشاركين في اللجنة المسألة بوضوح قائلا: السياسيون المعارضون الذين اشتركوا في اللجنة كانوا هم هؤلاء 'المهمشين' داخل أحزابهم بسبب آرائهم الليبرالية نسبيًا حول الديمقراطية وحول التعاون مع الأحزاب الأخرى. على الرغم من أن المشاركين ربما كانوا مهمشين داخل أحزابهم، فإن نشطاء حقوق الإنسان حاولوا الإفادة منهم بقدر المستطاع، وقاموا بدعوتهم بوصفهم 'أشخاصًا' لكنهم من ثمَّ توقعوا أن يقوموا بالدفاع عن اللجنة داخل مستوى جماعات ممارسة الدرجة الثالثة في أحزابهم. ووفقًا لأحد أعضاء اللجنة "كان مفهومًا أنهم يشاركون باعتبارهم أفرادًا وليس ممثلين رسميين، وأن مهمتهم سوف تكون الرجوع إلى أحزابهم والحصول على تأييدها للنداء".

في الواقع حاول نشطاء حقوق الإنسان في تنظيمهم لجماعة ممارسة اللجنة تطويع الضعف المفترض في أحزاب المعارضة واهتمامها بمصالحها الخاصة لخدمة مصالح اللجنة الجديدة. ووفقًا للمنظم الرئيسي فإن "أحزاب [المعارضة] لا تشارك بطريقة مخلصة تمامًا بل سوف تستخدم مشاركتها أداةً في تفاوضها مع الحكومة. ولو أنها انتزعت شيئًا من الحكومة فسوف تسحب مشاركتها في اللجنة. وليس في كل هذا ما يثير دهشتنا؛ لأننا نعلم كيف يتصرفون". وعلى الرغم من أن المنظمين كانوا يحاولون استغلال الإيمان الزائف [بالديمقراطية] المفترض عند الأحزاب، فإن هذا الإيمان الزائف ظل يقلق أعضاء اللجنة. وقد قال أحد أعضاء اللجنة من المدافعين عن حقوق الإنسان "إننا نحتاج إلى توسعة اللجنة أكثر من ذلك لأن الأحزاب غير قادرة على إحداث أي نوع من أنواع التغيير. لو سيطروا على العملية فسوف تتحول ببساطة إلى مسألة مساومة بينهم وبين الرئيس مبارك حول عدد المقاعد التي سوف يحصلون عليها [في انتخابات عام ٢٠٠٠ البرلمانية]".

لقد كان من المخيب للآمال – وإن لم يكن مستغربًا- أنه بحلول مايو ٢٠٠٠ لم تعد بعض الجماعات السياسية مشاركة في أنشطة اللجنة (بما فيهم حزب العمل المضطرب والإخوان المسلمين).

بالإضافة إلى النفعية التي رأى نشطاء حقوق الإنسان أنها تسم أحزاب المعارضة بوجه عام، يبدو أن إحدى الممارسات الاجتماعية الأخرى للجنة كانت توفير منتدى لأعضاء جماعات الممارسة الثانويين أو الدرجة الثالثة لنقد جماعة تأليف النداء مباشرة. أثناء ندوة اللجنة التي حضرتها في ٢٣ فبراير ٢٠٠٠ قام ثلاثة من المشاركين خلال فترة المناقشة بتوجيه اتهامات لأحزاب المعارضة بالضلوع في نظام انتخابات مطبوخة rigged؛ وبحسب تعبير أحد الصحفيين "إن أحزاب المعارضة ليست مجرد واجهة تزيينيةwindow-dressing في هذا النظام السياسي، بل إنها حتى أسوأ من ذلك؛ إنهم شركاء في اللعبة". كذلك اتهم عديد من المشاركين كذلك الأحزاب بأنها غير ديمقراطية في ممارساتها الداخلية. وقد دافع أحد أفراد الندوة من حزب التجمع عن حزبه ضد الاتهامات بعدم الديمقراطية، لكن لا هو ولا بقية أعضاء الندوة أنكروا ضلوع أحزابهم في طبخ الانتخابات. على الرغم من أن المشاركين الذين أطلقوا هذه الاتهامات ربما لا يكونون أعضاءً في اللجنة، فإن حقيقة أن هؤلاء الناس كانوا مدعوين إلى التجمع تشي بأن منظميه (وهم معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وجزء من جماعة ممارسة حقوق الإنسان) لم يمانعوا في رؤية شركائهم في اللجنة من جماعة ممارسة أحزاب المعارضة يتلوون غيظًا. يلاحظ لاف وفينجر أن أعضاء جماعات الممارسة أثناء انخراطهم في الممارسات الاجتماعية الهادفة إلى إنتاج مشترك من نوع ما، فإنهم ربما يصبح لديهم "مصالح متعارضة، ويقدمون مساهمات متنوعة للنشاط، ويتبنون وجهات نظر متنوعة[١]".

---

(١) انظر، Lave and Wenger 1991، مرجع سابق، ص ٩٨.

التفاعلات الاجتماعية الخاصة المنتجة للنداء :

كما ذُكر سابقًا فإن منظمي اللجنة التي أنتجت النداء أشارت إلى أنهم في أوائل عام ١٩٩٩ كانت تحفزهم حاجة ملحة واعية للتعرض للسياق السياسي الأوسع لحقوق الإنسان، وهو ما يرجع بشكل كبير إلى اقتراح الحكومة لقانون جديد لتنظيم أنشطة المنظمات غير الحكومية وتقييدها، وأنهم كانوا يتناقشون بنشاط حول ما إذا كانوا سيتعاونون مع أحزاب المعارضة بشكل مباشر أم لا. وفي أبريل ١٩٩٩ اشترك سبعة عشر ناشطًا لحقوق الإنسان في "المؤتمر الدولي الأول للحركة العربية لحقوق الإنسان"، المنعقد في كازبلانكا بالمغرب. ووفقًا لرئيس المنظمات غير الحكومية التي تمول نشاطات حقوق الإنسان فإنه "كانت توجد في كازبلانكا رغبة في تأسيس سياق لحقوق الإنسان، وأن تعيد وصلها بالسياق المحلي". يقول إعلان كازبلانكا الذي نتج عن المؤتمر "إن ضرورة الحفاظ على الطبيعة غير الحزبية لحركة [حقوق الإنسان] وتأكيد استقلالها عن الأحزاب السياسية لا ينطوي على استبعاد الحوار المستمر مع الأحزاب، الهادف إلى التعاون لأجل دعم التحول الديمقراطي، واحترام حقوق الإنسان(١)".

أحد مؤلفي إعلان كازبلانكا - وهو مفكر ذو خبرة قوية بحقوق الإنسان - أكد أن المشاركين المصريين أنفسهم أضافوا فكرة مباركة التعاون بين نشطاء حقوق الإنسان والجماعات السياسية. وقد ذكر أن النشطاء المصريين ناقشوا الفكرة منذ مؤتمر يناير ١٩٩٤ - وكان يعارضها بقوة في ذلك الوقت - وأنه قبل مؤتمر كازبلانكا ناقشت مجموعة محورية من نشطاء حقوق الإنسان الفكرة بكثافة وتوصلوا إلى فكرة أنه "لن يكون تحالفًا فعليًا مع الجماعات السياسية بل نوعًا من الأرضية المشتركة" للعمل. ووفقًا لورقة بحثية قدمها أحد المشاركين في مؤتمر خريف ١٩٩٩، فإن الشغل الشاغل لأعضاء حقوق الإنسان من جماعة الممارسة

---

(١) انظر، Cairo Institute for Human Rights Studies 1999، ص ١٣.

كان هو "كيفية الصمود في الخطوط الأمامية للكفاح من أجل الديمقراطية، وأن تصبح عاملا فاعلا في السياسة اليومية بهدف تحسين الظروف الهيكلية لحقوق الإنسان، ومع ذلك عدم التورط في أجندة حزب أو إيديولوجية سياسية معينة أو التحالف مع الأحزاب السياسية"[1].

في مايو ١٩٩٩، وبعد عودتهم إلى مصر من كازبلانكا أصدرت أربع جماعات لحقوق الإنسان بيانًا مشتركًا بعنوان "مصر تتطلع إلى إصلاح ديمقراطي جذري"، وصفته جماعة الممارسة لحقوق الإنسان بأنه المرة الأولى التي تتمكن جماعات عديدة من التعاون لإنتاج بيان مشترك. ووفقًا لأحد النشطاء المشاركين فإنه "تلت ذلك مناقشات بأن المطالب الخمسة ليست فحسب مطالب جماعات حقوق الإنسان"، وانتهى المشاركون إلى جذب أعضاء جدد من جماعات ممارسة أخرى.

ذكر أعضاء اللجنة وثائق عديدة بوصفها أسلافًا لنداء سبتمبر: بيان ديسمبر ١٩٩٧ حول الديمقراطية الذي أصدرته أحزاب معارِضة، إعلان كازبلانكا في أبريل ١٩٩٩، وبيان جماعات حقوق الإنسان في مايو ١٩٩٩. وهي جميعًا تتعامل مع الديمقراطية والإصلاح السياسي:

بيان ديسمبر ١٩٩٧ كما نُشر في صحيفة الوفد المعارضة في ١٢ ديسمبر ١٩٩٧ (ص ٣) هو نص مترهل؛ يتكون من نحو ٣٣٠٠ كلمة صدقت عليه سبع جماعات سياسية (الوفد والتجمع والليبرالي، والعمل، والناصري، والإخوان المسلمين، والشيوعيون)، وهي أساسًا نفس الجماعات السياسية الممثلة في نداء ١٩٩٩ باستثناء الحزب الليبرالي شبه المعطل. شارك العديد من أعضاء اللجنة في المؤتمر الذي استمر لمدة يومين ونتج عنه البيان، لكن المشاركين من جماعة ممارسة حقوق الإنسان نسبوا تأليف بيان ١٩٩٧ بوضوح إلى الجماعات السياسية

(١) انظر، Hassan 1999، ص ٥.

ولم يعتبروه جهدًا مشتركًا. يدعو بيان ١٩٩٧ مرارًا وتكرارًا إلى الإصلاح السياسي والديمقراطي.

تبنى المؤتمر الدولي الأول للحركة العربية لحقوق الإنسان إعلان كازبلانكا في أبريل ١٩٩٩، وقد انعقد المؤتمر في كازبلانكا بالمغرب في الفترة من ٢٣-٢٥ أبريل ١٩٩٩. وقد ساعد العديد من أعضاء الوفد المصري للمؤتمر في تشكيل "لجنة الإصلاح السياسي والدستوري" التي أصدرت بيان سبتمبر ١٩٩٩. يضع البيان "النضال من أجل الديمقراطية" في صدارة قائمة مسئوليات جماعات حقوق الإنسان العربية، وقائمة أولويات العمل لدى هذه الجماعات توازي عن قرب قائمة نداء سبتمبر[١].

أصدرت أربع منظمات مصرية لحقوق الإنسان بيان مايو ١٩٩٩ (جماعة تنمية الديمقراطية، معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مركز هشام مبارك للاستشارات القانونية لحقوق الإنسان، والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان) الذي أطلق عليه 'مصر تتطلع إلى إصلاح ديمقراطي جذري'. يستخدم النداء الأزمة الراهن لمسودة قانون حول الهيئات غير الحكومية (تم تمريره في البرلمان في يونيو ١٩٩٩) لمناقشة مسائل أكبر، ويضع قائمة بخمس أولويات للإصلاح.

إذا قارنا النصوص الثلاثة السابقة على نداء سبتمبر ١٩٩٠ فسوف يتضح على الفور أن النداء هو الأقصر: فهو يتكون من ٢٥٠ كلمة، أي نصف حجم بيان مايو ١٩٩٠، وأقل من عُشر حجم بيان ديسمبر ١٩٩٧. كما أنه أقصر على نحو دال من إعلان كازبلانكا (٣٤٠٠ كلمة تقريبًا)، لكن المقارنة المباشرة معه غير ممكنة، لأن الإعلان يتعامل أيضًا مع العديد من الموضوعات التي تتجاوز الديمقراطية ومصر.

(١) انظر، ١٩٩٩ CIHRS 1999, 13.

تتداخل قوائم الأولويات بين إعلان كازبلانكا وبيانات مايو ١٩٩٩، وسبتمبر ١٩٩٩: فكل قائمة تتكون من خمسة عناصر يتضمن كل منها رفع قانون الطوارئ. والفرق بينها (كما هو موضح في جدول رقم ٤ بالأسفل) أنه بتطور قائمة الأولويات من إعلان كازبلانكا في أبريل إلى بيان مايو إلى بيان سبتمبر تتزايد النبرة السياسية للقائمة، وهو ما يشي بأن نشطاء حقوق الإنسان المصريين كانوا يزيدون عن قصد الطابع السياسي لعملهم جزءًا من نفس العملية التي أدت بهم إلى تنظيم 'لجنة الإصلاح السياسي والدستوري'.

تحتوي قائمة أولويات بيان سبتمبر ١٩٩٧ الكثير من نفس العناصر التي يتضمنها نداء سبتمبر ١٩٩٩ (قانون الطوارئ، والانتخابات، والأحزاب، والصحافة) لكنها مرتبة على نحو مختلف. هناك عشر أولويات مبدئية، بعضها يتضمن أكثر من تسع أولويات فرعية وضعت في قائمة أسفل منها يزيد عدد كلمات النص الذي يتضمنها عن نحو ٣٠٠٠ كلمة. (الشخص الذي قام بصياغة مسودة نداء سبتمبر (الذي ذكرته من قبل – ربما كان في ذهنه أيضًا بيان سبتمبر ١٩٩٧ عندما ذكر أن الإيجاز غاية). وهكذا فبينما قادت الحاجة إلى جذب الأحزاب السياسية نشطاء حقوق الإنسان إلى اتجاه منفتح بدرجة أكبر على السياسة، فإن هؤلاء النشطاء ربما أقنعوا الأحزاب السياسية بالتخلي عن أسلوبهم المتمثل في حشد الغث والسمين من الأمور، وذلك لصالح قائمة أولويات أكثر إيجازًا.

جدول (٤) أولويات حقوق الإنسان كما ذُكرت في النصوص

إعلان كازبلانكا (أبريل ١٩٩٩)	بيان حقوق الإنسان (مايو ١٩٩٩)	نداء سبتمبر (سبتمبر ١٩٩٩)
التعذيب	قانون الطوارئ	قانون الطوارئ، الاعتقال
قانون الطوارئ	النقابات/الاتحادات العمالية	الانتخابات
الاعتقال	الصحافة	الأحزاب السياسية
التقاضي judiciary	الأحزاب	الصحافة
الإصلاح القانوني legal reform	التعذيب	الاتحادات العمالية، المجتمع المدني

نظرًا لأننا أشرنا إلى أن نداء سبتمبر يتضمن قائمة أولويات أكثر تسييسًا من الوثائق السابقة عليه، فإنه قد يعد من الغريب أنه يستخدم كلمة الديمقراطية بتكرار أقل من سابقيه. تظهر كلمة "الديمقراطية" أو كلمة "ديمقراطي" ٢٢ مرة (من ٣٣٠٠ كلمة تقريبًا) في بيان ١٩٩٧، و٣ مرات (من ١٥٠ كلمة تقريبًا في القسم الذي يضع الخطوط العريضة لأولويات جماعات حقوق الإنسان) في إعلان كازبلانكا في أبريل ١٩٩٩، و٦ مرات (من بين ٥٣٥ كلمة) في نداء مايو ١٩٩٩، ومرة واحدة (من ٢٥٥ كلمة) في نداء سبتمبر. علاوة على ذلك فإن بياني ١٩٩٧ ومايو ١٩٩٩ يستخدمان كلمة "ديمقراطي" في عناوينهما وفي مطالبهما المحورية – "الإصلاح السياسي والديمقراطي" في بيان ديسمبر ١٩٩٧، و"الإصلاح الديمقراطي الجذري" في بيان مايو – أما في نداء سبتمبر فإنه يدعو إلى "إصلاح سياسي ومؤسساتي". لقد قرر أعضاء ممارسة جماعة حقوق الإنسان أن يتحولوا عمدًا بعيدًا عن استخدام كلمة الديمقراطية لأسباب مرتبطة بالنزاع حول السلطة بينهم وبين سياسيي المعارضة، وهو موضوع سوف أستكشفه بتفصيل أكبر في الفصل الخامس.

وفقًا للكثير من المشاركين فإن صياغة النداء لم تكن على وجه التحديد صعبة؛ لأن النداء "كان مقصودا منه بوضوح تغطية نقاط الاتفاق، وليس تسوية الخلافات". احتفظ صائغو المسودة بمستوى من العمومية بشكل متعمد، ذاكرين على سبيل المثال 'الإصلاح الدستوري'، بدون أن يدخلوا في أية تفاصيل حول نوع الإصلاح؛ لقد دارت المناقشات السابقة عن الدستور حول مسألة مكانة الشريعة الإسلامية. وقال أحد أعضاء اللجنة إن النقاط الرئيسية التي دفع باتجاهها في النداء كانت رفع قانون الطوارئ، وتحديد عدد فترات الرئاسة، و"رغبتنا في التسليم بمقاربة تدريجية". وقد ذكر اثنان من المشاركين أن المشكلة الوحيدة في الحصول على إجماع اللجنة كانت الفقرة الأخيرة من النداء التي تدعو إلى تحول مصر إلى

جمهورية برلمانية وهي فكرة تتعارض مع أجندة الجماعات الإسلامية (التي تطالب بجمهورية إسلامية). "في النهاية فإن الموافقة على هذه الفقرة كانت سياسية وليست إيديولوجية" وفقًا لأحد أعضاء اللجنة؛ أي أن الإسلاميين صدقوا على الفقرة لأن عمل ذلك كان مناورة سياسية، وليس لأنهم وافقوا على المبدأ (انظر المزيد فيما يأتي).

ما إن كُتبت مسودة النداء، وتم تدقيقه داخل اللجنة حتى كُلِّف الأعضاء المشاركين ممن ينتمون للأحزاب بإقناع رؤساء أحزابهم بتوقيعها. وقد أحدث رؤساء الأحزاب بجلاء تغييرات دالة على مسودة النداء، بإضافة أو حذف عبارات وجمل كاملة. بالإضافة إلى ذلك يبدو أن أعضاء جماعة الممارسة من المعارضة كانوا متشوقين لأن يحصلوا على التصديق على النداء. "موقف الأحزاب فيه قليل من الغيرة من جماعات حقوق الإنسان، وهم لا يريدون أن يتخلوا عن موضوع الديمقراطية ليكون لنا جميعًا". هكذا قال منظم اللجنة، وهو ناشط لحقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن اللجنة كانت مشتقة من المكونات الثلاثة لجماعة الممارسة، فإنه عند نشر النداء فإن كلا من الأحزاب والحكومة (عبر صحفهم الخاصة) قد نسبوا إلى الأحزاب وحدها ليس فحسب تحديد مبادئ النداء بل تأليفه كذلك. فعلى سبيل المثال لم يرد أي ذكر في مقال جريدة الشعب - الذي صاحب النداء- للمشاركين ممن لا ينتمون لجماعة الممارسة الحزبية. (قامت جماعات حقوق الإنسان أيضًا بنشر النداء عبر قنواتها الخاصة. فقد نشر معهد القاهرة لحقوق الإنسان - على سبيل المثال - النداء في منشورته 'سواسية'، لكن مثل هذه المنشورات تصل إلى جمهور بالغ الصغر بالقياس إلى جمهور صحف المعارضة). وقد اعترف منظم حقوق الإنسان في اللجنة بفتور بأن هذه الخطوة لم يكن متفقًا عليها في اللجنة، "على الرغم من أننا عرفنا أنه بمجرد أن تضع الأحزاب يدها على النداء، فإنها ستفعل به ما يحلو لها". وقد ذهب أحد أعضاء اللجنة إلى أن

تصوير النداء على أنه نتاج للأحزاب بمفردها خدم رغبة الأحزاب في ادعاء الجهد لنفسها، كما خدم رغبة الحكومة في التشهير به.

لقد كان حزب العمل هو آخر الأحزاب التي وقعت على البيان، وتردد في التوقيع لعدة أيام؛ وهو الحزب الشرعي الوحيد المناصر للإسلاميين في وقت كتابة النداء (سبتمبر ١٩٩٩)، ومن ثمَّ فإن إيديولوجيته (إضافة إلى جماعة الإخوان المسلمين غير الشرعية) كانت متسقة بأقل قدر مع رؤية الجمهورية البرلمانية التي قُدمت في النداء. يتبنى مقال صاحب النص المنشور من النداء في صحيفة الشعب، نبرة دفاعية في شرحه لهذا التأخير قائلا بأن سببه كان مجرد إجراءات بيروقراطية داخل الحزب، وليس أي خلاف داخلي بشأنه، كما ادعت ذلك تقارير نشرتها صحيفة 'الأهالي' اليسارية[1]. كان هناك تفسيران لقرار حزب العمل بأن يوقع النداء قدمهما أعضاء من اللجنة لا ينتميان لحزب العمل، يتضمنان ادعاءات بأن إبراهيم شكري رئيس حزب العمل كان يساوم الحكومة المصرية على أحد أمرين؛ (١) عدد المقاعد النيابية التي قد يُسمح لحزب العمل بالحصول عليها في انتخابات عام ٢٠٠٠ البرلمانية، (٢) إلقاء القبض على مجدي حسين رئيس تحرير جريدة الشعب في منتصف أغسطس ١٩٩٩ بتهمة التشهير. كلا التفسيرين يذهب إلى أن شكري قام بتأجيل التوقيع في البداية لأنه لم يرغب في أن تتداخل مع المفاوضات، لكنه أصيب بخيبة أمل من عروض الحكومة له، وقرر أن الانضمام إلى القوى غير الإسلامية من خلال التوقيع على هذا 'الخطاب الراديكالي' (بتعبير أحد المشاركين) هو رد مناسب. وسواء أصحت تلك الواقعة أم لا فإنها تكشف عن الشكوك العميقة لدى أعضاء جماعة ممارسة حقوق الإنسان حول أعضاء جماعة ممارسة أحزاب المعارضة.

(١) انظر، جريدة الشعب، ٣ سبتمبر، الصفحة الأولى.

نُشر النداء الموقع في صحف المعارضة، ووزع للتوقيع عليه. اختلفت تقديرات أعضاء اللجنة ممن تحدثت إليهم حول عدد من وقعوا النداء على نحو واسع، فقد قال البعض إنهم مائتان في حين قال آخرون إنهم بلغوا ٦٠٠ شخص. وقد أخبرني أعضاء في اللجنة أن الحكومة لم تُصدر رد فعل عام نحو النداء، ولم يُتوقع منها ذلك. وذهب أعضاء في اللجنة إلى أن مبارك ضغط على الأحزاب السياسية لكيلا تستمر في أنشطة مشتركة في الأسابيع الفاصلة بين توقيع النداء والاستفتاء الرئاسي في ٢٥ سبتمبر. وعلى سبيل المثال فقد ألغى حزب الوفد مسيرة مزمعة، في حين قام التجمع بما اعتبره نشطاء حقوق الإنسان عملا بالغ الفقر لتنظيم مسيرة عشية الاستفتاء (وفشل زعماء الحزب أنفسهم في الظهور في المسيرة)، وهو ما عزاه أحد أفراد اللجنة إلى عدم رغبة حزب التجمع في 'إحراج مبارك.

على الرغم من القلاقل المستمرة بين أعضاء جماعات الممارسة الثانوية وجماعات الدرجة الثالثة المختلفة، فإن لجنة الإصلاح السياسي والدستوري استمرت في إجراء لقاءات حتى ربيع عام ٢٠٠٠، بعد أن تم تحديد أولويات العمل في عام ٢٠٠٠ بأنها التركيز أولا على جهود رفع قانون الطوارئ ثم التركيز ثانيًا على الانتخابات البرلمانية. لقد حضرتُ في ٢٣ فبراير ٢٠٠٠ أحد أنشطة اللجنة التي أتيح حضورها لبعض المدعوين من غير الأعضاء، وهي ندوة حول الانتخابات عقدت في مكتب مركز القاهرة لحقوق الإنسان في جاردن سيتي. قام خمسة من المتحدثين ورئيس الجلسة (وكلهم من الرجال المتراوحة أعمارهم بين أربعين وخمسة وستين عامًا بالتقريب) الممثلين للجماعات السياسية المعارضة بتقديم محاضرات شفاهية، تكلم بعضهم عن خبراتهم الشخصية بوصفهم ضحايا مفترضين لانتخابات مزورة، بينما تحدث آخرون عن ما يجب عمله لإصلاح النظام. ثم قام رئيس الندوة بفتح الباب أمام المناقشات، وعند هذه النقطة أتيح لأفراد

من الجمهور (من النساء والرجال تتراوح أعمارهم بين العشرين والستين، لكن معظمهم يبدون في عشرينيات وثلاثينيات عمرهم) أن يأخذوا أدوارهم في الكلام ويقفوا ويلقوا خطب حماسية عن ظلم الحكومة والحزب الوطني الديمقراطي، وهشاشة أحزاب المعارضة. كان هناك استجابة محدودة من المتحدثين الرئيسيين، على الرغم من أن المتحدث باسم حزب التجمع دافع عن حزبه ضد الاتهامات بعدم ديمقراطية إجراءات داخلية في الحزب. كما ناقض رئيس الندوة ادعاء أن أحزاب المعارضة تساوم الحزب الوطني الديمقراطي مباشرة للحصول على مقاعد في انتخابات مزورة، تاركًا الباب مفتوحًا أمام إمكانية أن المساومة أقل مباشرة و/أو أنها تحدث مع الحكومة وليس المسئولين عن الحزب الوطني الديمقراطي. وقد وزع رئيس الجلسة في نفس الاجتماع نداء آخر للرئيس مبارك ليقوم الحضور بالتوقيع عليه، يطالب بإسقاط التهم عن حافظ أبو سعدة، السكرتير العام للمنظمة المصرية العامة لحقوق الإنسان الذي اتُّهم بانتهاك قانون عسكري يمنع قبول أية مساهمات أجنبية بدون موافقة رسمية[1].

الوظائف الاجتماعية للنداء :

النداء هو نموذج ممتاز للتبرير لماذا يكون تأمل شاهد instance خطاب بوصفه 'استعراضًا spectacle' حيث تحدث التفاعلات وثيقة الصلة بين 'اللاعبين' كاشفًا بدرجة أكبر غالبًا من رؤيته بوصفه اتصالا مباشرًا بين اللاعبين والجمهور (أعني نموذج المرسل – المستقبل). إن حقيقة أن أعضاء اللجنة (من جماعات ممارسة حقوق الإنسان ومن جماعات ممارسة أحزاب المعارضة كذلك) كانوا غير واضحين – وفي الواقع بدوا غير مهتمين – بشأن عدد الأشخاص الذين

(١) في مايو عام ٢٠٠٠ أسقطت الحكومة القضية ضد أبو سعدة و محامي المنظمة المصرية لحقوق الإنسان EOHR مصطفى زيدان، التي بدأت في ديسمبر ١٩٩٨ بعد أن نشرت المنظمة تقريرًا يتضمن ادعاءات بالتعذيب أثناء التحقيق في جريمة قتل بقرية الكوش.

وقعوا النداء، ومتى وأين تم تقديمه لمبارك، وما إذا كان هناك أي رد فعل للحكومة يشي بأن النداء حقق وظائفه المبدئية بمجرد إنتاجه والموافقة عليه ونشره. وقد ذكر لي مراقبان مختلفان للمشهد السياسي المحلي، لديهما اطلاع دقيق على الأمور (أحدهم عربي غير مصري والآخر غربي) أن أحزاب المعارضة اعتادت بشكل نمطي أن تستنفد طاقتها في توقيع النداء لكنها تفشل في جمع عدد معقول من التوقيعات أو تنجز أنشطة متابعة تم التخطيط لها مثل المسيرات. وفي حين قد يكون هذا صحيحًا فإنه يفتقد نقطة مهمة حول هذا النداء تحديدًا، وهي أن أعضاء ممارسة أحزاب المعارضة نظروا إلى عملهم على أنه أنجز تمامًا بمجرد التوقيع على النداء ونشره. بصياغة أخرى، اهتم المشاركون بدرجة أكبر بالتفاعلات بين بعضهم بعضًا بدرجة أكبر من اهتمامهم بالكيفية التي سوف يستقبل بها الجمهور 'العرض الذي قدموه'، وهنا يكمن مفتاح فهم ما الذي قصد بالنداء أن يفعله لهؤلاء الذين أنجزوه.

من المحتمل بدرجة كبيرة أن النداء أدى عددًا من الوظائف لأعضاء مختلفين من جماعات الممارسة الرئيسيين والثانويين والدرجة الثالثة، عدد منها لن أتمكن مطلقًا من معرفته. الوظيفتان اللتان سوف أدرسهما هما إنشاء هوية جماعة الممارسة الرئيسية (اللجنة) والتفاوض على علاقات السلطة بواسطة أعضاء جماعات الممارسة الثانوية والدرجة الثالثة في مقابل بعضهم بعضًا. أقصد بإنشاء الهوية أن النداء أتاح للجنة أن تضع نفسها في الخريطة سياسيًا وجماهيريًا، لكي تعبر عن هدف اللجنة وما تسعى لفعله. من المهم هنا ملاحظة أنه كان من المهم أن تتأسس الهوية داخليًا – أي أن يشكل أعضاء اللجنة هوية للجماعة بين أنفسهم – بدرجة أكبر من أهمية أن يدرك الأشخاص الخارجيون تلك الهوية. ويفسر هذا عدم انشغال أعضاء اللجنة نسبيًا بالكيفية التي يستجيب بها الآخرون (مثل الموقعين الآخرين على النداء، والحكومة) للنداء بمجرد نشره.

أعني بالتفاوض حول علاقات السلطة أن النداء قام بأداء وظيفة السماح لجماعات الممارسة الثانوية والدرجة الثالثة بأن تُعيد تشكيل علاقاتهم بعضهم مع بعض، نظرًا لأن كل المتعاونين والمتنافسين لهم مصالح متنوعة في موضوع الإصلاح السياسي في مصر. ولابد أن أؤكد هنا أنني عندما أقول 'النداء' فإنني لا أعني النص وفق المعنى المفهوم الشائع فحسب بل أعني النص بوصفه نتاجًا لسلسلة من التفاعلات الاجتماعية، فمجمل عملية تشكيل اللجنة وإنتاج النص أُطلِق عليها 'النداء'. لقد منحت عملية إنتاج النداء أعضاء ممارسة جماعات حقوق الإنسان إمكانية انتزاع مسألة مبادرة الإصلاح السياسي من جماعة ممارسة أحزاب المعارضة. فبعد التناقش حول مدى صواب التكلم في مواضع سياسية صريحة والعمل مع أحزاب المعارضة منذ ١٩٩٤ على الأقل وافق بعض الأعضاء المحوريين في جماعة ممارسة حقوق الإنسان على السير قدمًا وفق خطة تمكنوا من دمجها في إعلان كازبلانكا في أبريل ١٩٩٩. وفي الوقت نفسه كانت جماعة ممارسة أحزاب المعارضة السياسية تنفذ عملها المعارض الخاص عبر عملية إنتاج النداء. كان جزء من هذا العمل يتعلق بإنكار ما سعى له نشطاء حقوق الإنسان (الأخذ بزمام قيادة مسألة الإصلاح السياسي)، وهو عمل أنجزته أحزاب المعارضة جزئيًا بادعاء التأليف المنفرد للنداء عندما قاموا بنشره.

وعلى الرغم من القلاقل الظاهرية بين جماعات ممارسة حقوق الإنسان وأحزاب المعارضة، فإنه من الواضح أن كلتا الجماعتين يشتركان في بعض المصالح، وإلا لما استطاع أعضاؤهما التعاون داخل اللجنة لإنتاج النداء. أحد المصالح المشتركة هو أن كليهما واجه إما أزمات مستمرة أو وشيكة في ربيع ١٩٩٩ وأرادوا أن يعالجوا مسألة الإصلاح السياسي بوصفها طريقة للتحكم في تلك الأزمات. كانت أزمة جماعة ممارسي حقوق الإنسان تتمثل في قانون الحكومة الجديد بخصوص أنشطة المنظمات غير الحكومية، في حين كانت أزمة أحزاب

المعارضة الوشيكة هي الانتخابات البرلمانية المقررة في عام ٢٠٠٠. كما قدم استفتاء سبتمبر ١٩٩٩ كذلك حافزًا لجماعتي الممارسة معًا على عمل بيان عام (يدعو إلى تحديد عدد فترات الرئاسة)، على الرغم من أن نشطاء حقوق الإنسان – كما ذُكر من قبل – اتهموا المعارضين السياسيين بالجبن لأنهم فشلوا في القيام بمسيرات سياسية مقررة عشية الاستفتاء. وظيفة أخرى مهمة للنداء هي أنه أتاح لجماعات المعارضة وحقوق الإنسان تجربة استخدام كل منهما للآخر لدمج قواهما من أجل التمويه على صغر كل جماعة وضعفها بهدف إنتاج نداء حول الإصلاح السياسي في وقت آمنت كل جماعة من جماعات الممارسة (لأسبابها الخاصة) أن هذا مطلوب.

مقالات الصحف :

سوف أناقش في هذا القسم كيف أن معالجة الديمقراطية بوصفها موضوعًا مركزيًا في مقالات الصحف قد ساعد اثنين من المثقفين في تحقيق مكانة مميزة في جماعات الممارسة الخاصة بهما. تتشابه الدكتورة هالة مصطفى وفهمي هويدي من زاويتين: كلاهما مساهم منتظم في صفحات الرأي بجريدة الأهرام (الجريدة اليومية الحكومية الأكثر وجاهة) في عامي ١٩٩٩ – ٢٠٠٠، وكلاهما جعل من موضوع الديمقراطية محورًا لكتاباته أثناء تسعينيات القرن العشرين. بخلاف هذين الأمرين فإنهما مختلفان تمامًا: أولاهما أنثى علمانية ليبرالية بدأت كتاباتها المهنية في ثمانينيات القرن العشرين، والآخر ذكر إسلامي بدأ كتاباته المهنية في ستينيات القرن العشرين. هالة مصطفى هي مدير وحدة الأنظمة السياسية في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، وهو وعاء فكر يعد جزءًا من إمبراطورية الأهرام للنشر (وأصبحت في عام ٢٠٠١ رئيس تحرير صحيفة جديدة عنوانها 'الديمقراطية')، أما فهمي هويدي فهو مفكر إسلامي يكتب مقالات أسبوعية بجريدة الأهرام. النصوص الأساسية التي سوف أدرسها تشمل مقالين لكلٍ منهما، نُشرا في

خريف ١٩٩٩، إضافة إلى كتب لكل منهما حول موضوع الديمقراطية قاما بنشرها منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين.

جماعات الممارسة خلف المقالات :

كما ذُكر من قبل فإن شواهد الخطاب المدروسة هنا كتبهـا أفـراد ولـيس جماعات الممارسة بذاتها، لكن جماعات الممارسة التي يعتبر المؤلفـون أنفـسهم أعضاءً فيها تمارس تأثيرًا كبيرا على كتاباتهم. وصف فهمي هويدي نفـسه أثنـاء حواري معه بأنه مفكر إسلامي. وقال إنه لم يكن عضوًا في أي منظمة سياسـية، لكن والده كان من مؤسسي الإخوان المسلمين. سُجن هويدي مرتين بسبب تعاطفاته السياسية، مرة في الخمسينيات ومرة ثانية بين عامي ١٩٨٤-١٩٨٦. بدأ كتاباتـه في الستينيات، وبدأ عموده في صحيفة الأهرام بعد إطلاق سراحه فـي ١٩٨٦. إن مكانة هويدي باعتباره كاتب أعمدة في صحيفة مملوكة للحكومة ومفكرًا إسلاميًا له روابط أسرية وثيقة بجماعة الإخوان المسلمين مكانـة اسـتثنائية فـي الـصحافة المصرية، التي تميل إلى الفصل الحاد بدرجة كبيرة بين المسارات الحزبية. أثنـاء حديثنا وصف مرات عديدة صعوبات مداومة الاستقلال السياسي، قائلا "يجـب أن تدفع ثمنًا"، لكنه بدا سعيدًا لأن الثمن لم يكن باهظًا. لقد أطلق عليه 'إسلامي مجدد' أو مصلح إسلامي بسبب جهوده العملية المتوجهة نحو المستقبل لإبراز أن الإسلام منسجم كلية مع الديمقراطية، ويحتوي بداخله جذورها[١]. لقد مكنته أعماله مـن أن يصبح عضوًا في العديد من جماعات الممارسة؛ الأكثر اتصالا مـن بينهـا بهـذه المناقشة هما جماعتان سوف أطلق عليهما "المفكرين الإسلاميين"، و"تيـار كتـاب الأعمدة"؛ أعني كتاب الأعمدة في المنشورات الرئيسية.

(١) Korany 1998: 43-46 .

المنصب الذي تشغله هالة مصطفى في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية يؤهلها لعضوية جماعة ممارسة سأطلق عليها 'الأكاديميين المقربين من الحكومة academics close to government'. وأقول إن منصبها 'يؤهلها' لمثل هذه العضوية لأنه على الرغم من أن مركز الأهرام بوصفه مؤسسة معروف عنه أنه يشتغل على قضايا السياسة العامة عن قرب مع مسئولين حكوميين رفيعي المستوى، فإنه ليس كل الأكاديميين المنتمين للمركز مقربين بالضرورة من الدوائر الحكومية. مع ذلك فإن هالة مصطفى نموذج ممتاز للأكاديمية التي توثق عن قصد صلاتها مع الحكومة لكي تعظم من تأثيرها في رسم السياسات، بينما تمنحها هذه الروابط في المقابل مكانة فريدة في الدوائر الأكاديمية. تقول هالة مصطفى مناقشة معضلة محاولتها دفع السياسة الحكومية حول الديمقراطية إلى الأمام وفي الوقت نفسه الحفاظ على سمعتها بوصفها مخلصة للحكومة بأنها لأمد طويل منذ اتخذت قرارًا بشأن الموقع الذي يتيح لها أكبر تأثير "أفضل أن أقوم بإحداث تغييرات صغيرة من داخل النظام على أن لا أنجز أي شيء من خارجه". وقد اكتشفت هالة أيضًا أن عليها أن تصوغ رؤيتها الليبرالية العلمانية في لغة دبلوماسية، لكي تتجنب أن توصم بأنها إما 'رجعية' من قبل الناصريين، أو 'ملحدة' من قبل الإسلاميين.

الممارسات الاجتماعية لجماعات الممارسة:

إحدى الممارسات الاجتماعية التي يشترك فيها كلا المثقفين اللذين أدرسهما هو أنهما يكتبان بغزارة؛ على الرغم من أن السؤال عن منْ سينشر لهما يختلف بشكل دال لدى كلٍّ منهما. بالإضافة إلى العديد من مقالات الرأي لهالة مصطفى فإنها ألفت أربعة كتب عن الديمقراطية، وكتابين عن الإسلام السياسي، وأصبحت في عام ٢٠٠١ رئيس تحرير صحيفة جديدة هي 'الديمقراطية'؛ وكانت قبل ذلك قد شغلت منصب رئيس تحرير صحيفة 'قضايا برلمانية'. نشرت معظم أعمالها الأخيرة في مؤسسة الأهرام التي تراها هالة بالغة الأهمية. حين تحدثت إليها في

أوائل عام ٢٠٠٠ وكانت في انتظار عقد من مؤسسة الأهرام للنشر، لنشر صحيفة (الديمقراطية). كان الإصدار التجريبي في يدها منذ وقت يزيد على الستة شهور، لكنها قالت إنها سوف تنتظر بصبر رد الأهرام بدلا من أن تبحث عن ناشر آخر؛ لأنها أرادت أن 'تؤخذ الصحيفة بجدية' في الدوائر الحكومية. وفي يونيو ٢٠٠٠ أخبرتني أنها حصلت على موافقة الأهرام على نشر الصحيفة، لكنها لا تزال تحاول حل مشكلة الدعم؛ أعني ما إذا كانت الصحيفة ستنشر بواسطة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (بواسطة منحة من مصادر أجنبية في أغلب الأحوال)، أو ستدعمها مؤسسة الأهرام للنشر بنفسها. كانت هالة تتمسك بالحل الأخير لأنه يمنح صحيفتها مكانة النشرة 'الداخلية INSIDR'، وهو ما يجعلها متمتعة بقبول كامل من الحكومة المصرية. وقد آتى صبرها أكله، وظهر العدد الأول في يناير ٢٠٠١.

تطويع خطاب المسئولين الحكوميين الرسميين هو الممارسة الاجتماعية الثالثة 'للأكاديميين المقربين من الحكومة'، وهي ممارسة برعت فيها هالة على وجه التحديد. لقد قامت هالة بكتابة مقال رأي عقب إلقاء مبارك لخطبة كانت الديمقراطية فيه موضوعًا أساسيًا. وقد أخبرتني هالة أنها فعلت ذلك "لأنني أردت أن أقدم أفضل تأويل ممكن لعباراته، وهو التأويل الذي يجب أن يُتمسك به." لقد آمنت هالة علاوة على ذلك بأنها إذا نجحت في تعزيز 'أفضل' تأويل لعبارات الرئيس مبارك (أعني: أكثرها مساندة للديمقراطية)، فإن هذا التأويل من شأنه أن يشجع على سياسات أكثر مساندة للديمقراطية من جانب الحكومة.

لقد غدت الأعمدة التي تكتبها هالة 'حقلا للاشتباك' بحسب تعبير سكولون؛ أي أنها أصبحت نافذة يطوّع من خلالها شخص ما شواهد الخطاب العام بهدف إنجاز عملها التفاعلي الخاص. يحاجج سكولون بأن شواهد الخطاب الجديد على سبيل المثال "لا تكون دومًا متاحة ومفتوحة للتأويل"، بل هي "متاحة باعتبارها

نصوصًا للتطويع فقط في إطار أغـراض أفـراد جماعـة الممارسـة وأهـدافهم وفاعليتهم". علاوة على ذلك يقول سكولون إن حالات تطويع الخطاب تلك "هي في الوقت نفسه مواقع للإنشاء الخطابي للفرد"(١). لقد طوعت هالة خطاب مبارك على نحو يبدو مناسبًا لإطار جماعة الممارسة الخاصة بها – أي على نحو يعبـر عـن الإخلاص للرئيس من خلال أن تنقل إليه الخدمة بجذب اهتمام استحساني بخطبه – في حين تعزز من أفكارها الخاصة المناصرة للديمقراطية. ومن خلال أداء الشيئين معًا تقوم بإنجاز العمل الاجتماعي المهم لإنشاء هويتها العامة الخاصة.

بالنسبة لفهمي هويدي فإن العمل في تخـوم جمـاعتين جـزئيتين للممارسـة (المفكرين الإسلاميين وكتاب الأعمدة) – كما فعل هو – ونشر كتاباته كان أمرًا أكثر تعقيدًا. وفي الواقع فإن التعامل مع حظر كتاباته كان مـن بـين أكثـر الممارسـات الاجتماعية أهمية. ومثلما هو الأمر مع هالة مصطفى فقد كتب فهمي هويدي أعمـدة أسبوعية بشكل مطرد لمنشورتين عربيتين غير مـصريتين؛ همـا جريـدة الـشرق الأوسط ومجلة 'المجلة' وذلك إضافة إلى جريدة الأهرام. لكنه – على خلاف هالـة مصطفى – ووجه غالبًا برفض الأعمدة التي قدمها للنشر في جريدة الأهـرام. وقـد أصدر في عام ١٩٩٨ كتابًا يشتمل على ٣٨ مقالا رفضت صحيفة الأهـرام نـشرها فيما بين عامي ١٩٨٦–١٩٨٨. وقد نـشرت كتـاب 'المقـالات المحظـورة' دار الشروق، وهي دار نشر مشهورة بنشر أعمال مفكرين إسلاميين معاصـرين. كتـب فهمي هويدي في مقدمة كتاب 'المقالات المحظورة' أنه لم يتلق لا عبارات إرشـادية أو تفسيرات للرفض: "كنت أُبلَغ بأن المقال تم 'تأجيله' فقط..وأحيانـا كنـت أتلقـى اتصالا هاتفيًا صبيحة الأحد أو الاثنين يسألني خلاله مسئول صفحة الرأي: هل لـديك مقال آخر؟!(٢)" استمرت هذه العملية لسنوات عديدة؛ وقد أخبرني في مـارس ٢٠٠٠

(١) انظر، سكولون ١٩٩٨، مرجع سابق، ص ٢٠.
(٢) هويدي، فهمي. (١٩٨٨). المقالات المحظورة. دار الشروق، القاهرة، ص ٧.

أن العديد من الأعمدة قد رفضت في الشهر المنصرم. واعترف بعدم انشغاله برفض صحيفة الأهرام لمقالاته، ووصف الصحيفة 'بالسخف'، لأن الأعمدة سوف تأخذها منشورات غير مصرية، معروضة للبيع بدورها في وسط القاهرة.

أكد هويدي أن المقالات المحظورة غالبًا ما تكون تلك التي تتعامل مع قضايا مصرية محلية، وإن لم يكن هذا دائمًا. من بين المقالات الثماني والثلاثين المحظورة في كتاب ١٩٩٨ تتعامل خمس عشرة مقالة بوضوح مع موضوعات مصرية، وتتعامل ثلاث عشرة منها مع موضوعات خارجية وثيقة الصلة بالمشهد السياسي المصري (مثل الإرهاب أو تطبيق الشريعة الإسلامية على سبيل المثال)، وتتعامل عشر مقالات مع الصراع العربي- الإسرائيلي. وعلى الرغم من أن أحد مقالات هويدي حول الديمقراطية، وسوف أتناوله ببعض التفصيل، تم حظره فإن الديمقراطية لم تكن تيمة رئيسية في معظم مقالاته المحظورة. الفكرة التي أود تقديمها هنا ليست أن كتابات هويدي عن الديمقراطية كانت محظورة بشكل مكثف، وفي الواقع لقد نشرت صحيفة الأهرام كتابه (الإسلام والديمقراطية) في ١٩٩٣. بل فكرتي هي أن استمراره في تقديم أعمدته الأسبوعية لصحيفة الأهرام بإخلاص على الرغم من الحظر يقترح أنه كان قادرًا على التعايش مع التوتر الناتج عن التعبير المتكرر عن عدم الاستحسان من قِبَل واحدة على الأقل من جماعتي الممارسة التي ينتمي إليهما (وتشير حواراتي مع مراقبين من الخارج إلى أن كتابات هويدي غالبًا ما تلقى رفضًا من جماعة ممارسة الإسلاميين أيضًا)، وأن هذا التعبير المتكرر عن عدم الاستحسان ربما ساعد هويدي على الاحتفاظ بعضوية جماعتي ممارسة منفصلتين.

توضح التفاعلات التي قادت إلى نشر مقال هويدي في الثالث من سبتمبر في جريدة الشعب الموالية للإسلاميين طريقته في التعامل مع حظر النشر. شهد هويدي أثناء رحلة في صيف ١٩٩٩ إلى شاطئ من شواطئ الإسكندرية يؤمه

الأغنياء حدثًا أزعجه. كان أحد ضباط الشرطة يؤنب شابًا مصريًا مشاكسًا بسبب الإزعاج الذي يحدثه. التفت الشاب إلى الضابط وصرخ في وجهه قائلا إنه ابن 'فلان'، وأردف 'أنت عارف هو ممكن يعمل إيه؟!' وعند هذه النقطة تراجع الضابط واعتذر. وحين ناقش هويدي المسألة مع قاطني الإسكندرية، علم أن هذه الحوادث شائعة. وقال هويدي إنه قرر أن يكتب عمودا عن الموضوع، وأن يستخدم هذه الحادثة ليركز على حقيقة أن "هناك أشخاصًا هنا فوق القانون". أطّر المقال وجهة النظر بمفردات الديمقراطية، قائلا إن "الديمقراطية الحقيقية التي لا تجعل أحدًا فوق الحساب مفتاحًا أساسيًا للمشكل لاريب". أسفل العمود ذكرت صحيفة الشعب أن جريدة الأهرام "رفضت نشره"، وهو أمر أكده هويدي. يذكر هويدي في هذا العمود أيضًا أن مقالا (طبعته جريدة الأهرام في أغسطس ١٩٩٩)، ألفه كاتب أعمدة زميل هو عادل حمودة يروي فيه مثالا مشابهًا للسلوك السيئ للأغنياء وذوي النفوذ في شواطئ الإسكندرية. وقد ذكر هويدي أن الدرس هو "لا بأس أن تتكلم عن حادثة بعينها، لكن ليس من الجيد أن تتوغل أكثر من ذلك".

أخبرني هويدي أنه لم يعط العمود الممنوع من النشر لصحيفة الشعب مباشرة. "الناس يعتقدون أنني أكتب لصحف المعارضة، لكن هذا غير حقيقي. لقد أعادت صحيفة الشعب طباعته من إحدى الصحف الخليجية" التي يكتب هويدي لها، وهي حقيقة لم ترد في مقال صحيفة الشعب، التي رسمت كذلك صورة لهويدي. وهكذا يبدو أن العمل المعقد لإدارة حظر النشر ينطوي على عدد من الممارسات الاجتماعية لهويدي وجماعتي الممارسة اللتين ينتمي إليهما. يكتب هويدي أعمدته برهافة ويرسلها إلى صحيفة الأهرام. يقرر شخص ما في الأهرام (أعني الرقيب) غالبًا 'تأجيل' نشر العمود ويخبر هويدي بذلك. يقوم هويدي بعد ذلك بإعطاء العمود لأحد الناشرين غير المصريين، الذي ينشره في غضون يوم أو يومين. وغالبًا ما تقوم صحيفة الشعب المتحالفة مع الحركة الإسلامية بعد ذلك بإعادة نشر

العمود، مصحوبًا بصورة لهويدي، مع إشارة إلى أن صحيفة الأهرام حظرت نشره. ومن ثمَّ يتم تلبية عدد من المصالح: مقال هويدي يتم نشره داخل مصر وخارجها، تحظى الشعب بفرصة للتفوق على صحيفة الأهرام، وادعاء ارتباطها بكاتب أعمدة بارز، ويتم تعزيز مصداقية هويدي باعتباره إسلاميًا من خلال رفض صحيفة الأهرام لعموده، ونشره في صحيفة الشعب، ويتم هذا مع ذلك بدون المخاطرة بمكانته ضمن الاتجاه العام لجماعة الممارسة المكونة من كتاب الأعمدة.

الممارسة الاجتماعية الأخيرة لهويدي التي سوف أذكرها هي أنه استخدم كتاباته عن الديمقراطية لكي يساعد على حل مجموعات عديدة من المتناقضات: فهو من ناحية إسلامي ومن ناحية أخرى ديمقراطي، وهو ابن لقيادي في جماعة الإخوان المسلمين، لكنه نفسه ليس عضوًا في الجماعة، وهو أيضًا عضو في كل من المعارضة والاتجاه السائد في الحياة السياسية والفكرية المصرية. وقد أخبرني أنه كتب كتابه 'الإسلام والديمقراطية' الصادر عام ١٩٩٣ على سبيل المثال "بسبب مشكلة شخصية". فقد ذكر أنه في فترة سجنه في الثمانينيات "واجهتُ مشكلتين: كنتُ ضحية نظام حكم غير ديمقراطي، وفي الوقت نفسه وجدت أن الناس الذين سُجنت معهم غير مقتنعين بالحاجة إلى الديمقراطية. لقد لاحظت أن الإخوان المسلمين لا يفهمون الديمقراطية، كانوا خائفين منها. ولذلك فقد ألفت الكتاب لمعالجة هاتين المشكلتين."

الوظائف الاجتماعية للمقالات الصحفية :

لقد اختارت هالة مصطفى وفهمي هويدي الجمع في مقالاتهما بين خيوط من الآراء المتباينة التي لا تمتزج بسهولة؛ مساندة الرئيس مبارك ومساندة الديمقراطية في حالة هالة مصطفى، ومناصرة الديمقراطية ومناصرة النزعة الإسلامية في حالة فهمي هويدي. حقيقة أن هذه الآراء لا تمتزج بسهولة يبدو أنها تُمكِّن الكاتبين من

التمسك بادعاءاتهما بأن لكل منهما كينونته الفريدة داخل جماعات الممارسة التي ينتمي إليها. كتابات مصطفى عن الديمقراطية أتاحت لها التمسك بدعوى أنها أكثر من يكتب عن القضايا المرتبطة بالديمقراطية غزارة في جماعة 'الأكاديميين المقربين من الحكومة' التي تنتمي إليها، وبالمثل تتيح لها أن تكون الشارح الأكاديمي الأبرز لتلفظات مبارك عن الديمقراطية. وقد ساعدها الدور الأخير في ازدهار كل من مكانتها داخل جماعة الممارسة، وروابطها مع المسئولين الحكوميين الرسميين. أما حجج هويدي بأن الديمقراطية منسجمة مع النزعة الإسلامية فقد جعلت منه كاتبًا استثنائيًا بين الكتاب الإسلاميين (الذين يعززون غالبًا أفكار "العدل" أو "الحرية"، وليس الديمقراطية في ذاتها)، وكاتبًا استثنائيًا أيضًا بين كتّاب الأعمدة في الأهرام. بالإضافة إلى ذلك فإن إدارته الماهرة لقضايا الحظر التي تتعرض لها كتاباته حول الديمقراطية في بعض الأحيان تعزز من دعاواه بالانتماء إلى جماعة ممارسة المفكرين الإسلاميين، في حين تحفظ مكانته في جماعة ممارسة كتاب الأعمدة، وهي مكانة يقدرها بقوة على نحو واضح.

موجز الوظائف الاجتماعية للنصوص :

بنظرة عامة فإنه من بين الوظائف الحاسمة التي أرى أن شواهد الخطاب المختارة تؤديها لجماعات الممارسة ذات الصلة ما يأتي:

بالنسبة لجماعة ممارسة كتّاب خطب الرئيس مبارك: إنشاء هوية عامة للرئيس مؤيدة للديمقراطية تتسم بالغموض (وهو 'غموض مقصود'، بحسب تعبير أحد المراقبين)، عشية فترة رئاسية جديدة، وكذلك التعزيز الخطابي لبنية السلطة القائمة بحسب ما تتلاءم مع الحياة السياسية المحلية.

بالنسبة لجماعة الممارسة التي أنتجت نداء سبتمبر: إنشاء هوية عامة للجماعة، وكذلك إعادة التفاوض حول علاقات السلطة بين أعضاء جماعات

الممارسة الثانوية وجماعات الدرجة الثالثة (جماعات حقوق الإنسان والجماعات السياسية المعارضة).

بالنسبة للمفكرين: نحت مكانة فريدة لنفسيهما داخل جماعات الممارسة الخاصة بهما، بواسطة المزج بين دعم الديمقراطية وعنصر آخر (دعم الرئيس مبارك في حالة هالة مصطفى، ودعم النزعة الإسلامية في حالة فهمي هويدي).

الفصلين الرابع والخامس سوف يستكشفان كيف أُنجز هذا العمل عبر أدوات واستراتيجيات لغوية.

الفصل الرابع

هويات تحت الإنشاء

نظرًا لأنني سبق أن قدمت شواهد الخطاب حول الديمقراطية التي اخترت أن أدرسها وجماعات الممارسة التي أنتجتها، فقد آن أوان التحول إلى النصوص نفسها لاستكشاف كيف تُنجز النصوص وظائف اجتماعية محددة من زاوية لغوية.

عنوان هذا الفصل والفصل الذي يليه يشير إلى أنني قمت بتنظيم تحليلي للنصوص تبعًا للوظائف الاجتماعية البارزة التي قامت بإنتاجها، وكان من الممكن بسهولة أن أقسم التحليل حسب تتابع النصوص، أو حسب كل أداة لغوية، لكنني اخترت أن أفعل خلاف ذلك في محاولة لأن أبقى مخلصة للفهم الاجتماعي للخطاب؛ وأحاجج لصالح فائدة التفكير في ما تفعله النصوص وليس ما تقوله. ولأنني قررت ذلك فإن تقسيم التحليل استنادًا إلى الوظائف الاجتماعية ليس أمرًا سهلا، لأنه يصعب الفصل التام بين مفاهيم مثل إنشاء الهوية، وترسيخ المركز الاجتماعي، ومراكمة علاقات السلطة أو مراجعتها. يبدو أن أي متكلم – من خلال طرح ادعاء يخص هوية عامة معينة على سبيل المثال- يجب عليه أن يقدم ادعاءً حول موقعه بالنسبة للاعبين الآخرين وبالنسبة لهيكل السلطة. ويمكن لأي متكلم أن يجعل من مراكمة علاقات السلطة أو طلب مراجعتها شطرًا كبيرا من إنشائه لهويته الذاتية.

الأداة اللغوية الرئيسية التي اخترتها لفحص إنشاء الهوية في النصوص هي أساليب الإشارة (خاصة الإحالة إلى الذات واستخدام أداة التعريف) والتضفير الخطابي، وكلاهما غالبًا ما يعمل بواسطة توليد تضمينات (انظر مناقشة الأدوات اللغوية في الفصل الثاني). لا يعني هذا الادعاء بأن هذه الأدوات هي فقط ما تم استخدامه، بل تعني أنني عندما نظرت إلى النصوص كانت هي الوسائل الأكثر ظهورًا لفهم كيفية إنشاء الهويات.

إنشاء الهوية في مقتطفات خطب مبارك :

سوف أدرس في هذا القسم بعض الأدوات اللغوية – خاصة الإحالة إلى الذات باستخدام الضمائر والأسماء الأخرى واستخدام أساليب الإشارة مثل أدوات التعريف – المستخدمة لخلق أبعاد معينة للهوية العامة مبارك، وسوف أركز على المقتطفات المتعلقة بالديمقراطية من خطب لمبارك أمام البرلمان المصري في ٥ أكتوبر ١٩٩٩ (إثر أداء القسم الرئاسي لفترة رئاسة جديدة) وفي ١٣ نوفمبر ١٩٩٩ (إثر افتتاح دورة جديدة لمجلس الشعب). انظر ملحق (أ) للنص العربي لمقتطفات خطبة أكتوبر وملحق (ب) لمقتطفات خطبة نوفمبر. كما لاحظت في الفصل الثالث فإن جماعة الممارسة التي تكتب خطب الرئيس مبارك تغيرت، أو أعيدت صياغتها، لكل خطبة، وسوف أوضح أن أسلوب الهوية ومقاربة إنشائها تختلف بدرجة ما من خطبة إلى أخرى.

الإحالة إلى الذات في مقتطفات الخطبة :

يستخدم الرئيس مبارك في مقتطفات كلتا الخطبتين ضمير المتكلم المفرد الفاعل (أنا) وياء الملكية كما يستخدم ضمير المتكلم الجمع المنفصل (نحن)، والمتصل 'نا' للإشارة إلى نفسه. في بعض الحالات، يبدو أن ضمير الجمع يعبر عن 'نحن' عامة تشير إلى الرئيس مبارك وبعض الجمهور غير المتعين (البرلمان، وربما مجلس الوزراء ومشاهدي التليفزيون)؛ في حين تبدو 'نحن' في بعض الحالات خاصة (ربما تشير إلى مبارك وإدارته فقط)؛ وتتبقى حالات أخرى يبدو أن 'نحن' تشير فيها إلى مبارك فحسب. بالإضافة إلى ذلك يستخدم الرئيس مبارك في بعض الحالات اسم الفاعل 'مصر'، بخلاف المركز الإحالي للأنا، وهو ما سوف أحاجج بأنه نوع من الإحالة إلى الذات.

يصرح مبارك في العديد من المواطن في المقتطفات حول الديمقراطية المأخوذة من خطبة ١٣ نوفمبر (ملحق ب) بأفكاره وأحاسيسه حول الديمقراطية، ويشير فيها إلى نفسه مستخدمًا ضمير الملكية المفرد للمتكلم:

ب. أ) لقد كان **اعتقادي** دائمًا أن الديمقراطية تنمو بالرأي الحر..

ب. ب) فلقد كان **موقفي** الواضح هو أن الصحافة يجب أن تكون قادرة بنفسها على إصلاح سلبياتها.

ب. جـ) **ثقتي** الكاملة في أن المعارضة جزء من الحكم.

يستخدم مبارك أيضًا صيغ الفعل في حالة المتكلم المفرد العديد من المرات في المقتطف، تتضمن مرتين للتذكير بالجملة التي يشكل السطر ٢٥ جزءًا منها

ب.د) **ولست** في حاجة.. (سطر ٢٣) إلى أن **أؤكد** لكم..(سطر ٢٤) **ثقتي** الكاملة في أن المعارضة جزء من الحكم! (سطر ٢٥).

كذلك تظهر صيغ الفعل للشخص المتكلم في بيان مكوّن من جزأين متقابلين يدعي فيها مبارك أنه يتحدث عن التمثيل المتزايد للمعارضة في البرلمان:

ب.ز) **ولست أتحدث** عن وجود شكلي للمعارضة.. (سطر ٢٨)، بل **إنني أتحدث** عن وجود حقيقي! (سطر ٢٩).

ويستخدم فعلا بضمير المفرد المتكلم ليتمنى للبرلمان حظًا طيبًا في الانتخابات المقررة في نوفمبر ٢٠٠٠:

ب.هـ) **أرجو** للجميع حظًا طيبًا. (سطر ٥٦).

وهكذا فإنه يمكن للمرء أن يرى في هذه السطور أن الرئيس مبارك يربط نفسه شخصيا بمعتقدات حول الديمقراطية، ويأخذ مواقف بشأنها، ولديه ثقة فيها ويؤكد عليها ويتحدث عنها ويقدم تمنيات تخصها، كل ذلك بواسطة ضمائر المفرد

المتكلم. لقد وجد ويلسون أثناء دراسته لخطب سياسيين بريطانيين أن الجمع بين صيغ الضمير المتكلم المفرد والأفعال الدالة على العمليات الذهنية (مثل 'يعتقد'، و'يريد'، و'يتمنى') غالبًا ما كان يُستخدم لنقل الاتجاهات -خاصة الإخلاص[1] - وهو ما يبدو أنه يحدث هنا أيضًا.

يبدو أن مبارك يقدم وعودًا للمعارضة في جزء من خطبة نوفمبر بحصة أكبر من المقاعد النيابية، على الرغم من أن الرئيس يشير إلى نفسه مستخدمًا ضمير الجمع المتكلم:

ب. ف) إننا **لا نصادر** على حق المعارضة في تمثيل نيابي..(سطر ٣٦) أكثر توازنًا (سطر ٣٧) وليس هناك ما يمنع من أن **نبحث** أنسب السبل لتحقيق ذلك (سطر ٣٨).

لا يستخدم مبارك ضمير 'أنا' أو 'نحن' في قسم من المقتطف يذكر فيه الخطوات التي تم اتخاذها بالفعل، بل يستخدم 'مصر'. وفي حين أن هذا الاستخدام غامض فإنني ربما أحاجج بأنه يدافع هنا بوضوح عن إنجازه الخاص بشأن الديمقراطية (انظر على وجه التحديد السطور ٩، ١١؛ والبنط الثقيل يشير إلى نبر الرئيس مبارك الصوتي) وهكذا فإنه بذلك يحيل إلى نفسه:

ب.ل) وعلى هذا الطريق (سطر ٦) **خطت مصر** خطوات مهمة (سطر ٧) لا يستطيع (سطر ٨) لا يستطيع إنكارها إلا مكابر جاحد (سطر ٩) **وتلازمت** منذ وقت مبكر مسيرة الإصلاح الاقتصادي (سطر ١٠) والسياسي (سطر ١١) في خطوات جادة (سطر ١٢) **أتاحت** حرية الرأي والصحافة بشكل غير مسبوق (سطر ١٣).

ومن المثير للاهتمام أن مبارك يشير إلى نفسه أيضًا فيما أصبح أكثر السطور إثارة للجدل، والذي تستشهد به الصحف المصرية مرارًا وتكرارًا من بين سطور الخطبة:

---

(١) انظر، Wilson 1990: 62.

ب.ي) مبارك: وإذا كنت أعـد بأن تكـون الانتخابـات القادمـة نظيفـة- نظيفة ونزيهة (سطر ٦٥) تخضع في كل مراحلها لإشراف كامـل مـن القـضاء (سطر ٦٦).

الجمهور: تصفيق لمدة أربع ثواني (سطر ٦٧)

مبارك: الذي يعتز به كل مصري (سطر ٦٨)، وتوفر له الدولة كل ما هـو جدير به من استقلال (سطر ٦٩) لأننا نؤمن بأن استقلال السلطة القضائية مـن - هو من أهم ركائز الحكم في مصر. (سطر ٧٠) أقول إننا إذا كنا جميعًـا (سـطر ٧١) حريصين على ضمانات - ضمان انتخابات حرة ونزيهة (سـطر ٧٢) فـإن على الأحزاب والأفراد المشاركين في العملية الانتخابية (سـطر ٧٣) أن يتجنبـوا ممارسات غير ديمقراطية (سطر ٧٤).

أحد الملامح النحوية الجديرة بالملاحظة في الجملة من سطر (٦٥-٧٠) أنها تحتوي على بداية جملة شرطية (إذا كنت أعد..) لابد لاكتمالها من جزء ثانٍ، لكنها لا تكتمل، ليس على الأقل في نفس الجملة. وبدلا من ذلـك فـإن الجملـة التاليـة (السطور ٧١-٧٤) تعيد الربط بواسطة استخدام الفعل (أقول) وجملة شرطية جديدة (إذا كنا جميعًا حريصين على ضمانات) وهكذا فإن الجزء الثاني من هذه الجملـة (فإن على الأحزاب والأفراد..) يقوم بوظيفة مكمل الجملتين الـشرطيتين الأولـى والثانية، والجزء الثاني من جملة الشرط يطلق عليه في العربية 'جواب الـشرط'. وهكذا فإن الجواب المعطى لكل من 'إذا كنت أعد..' وجملة 'إذا كنا جميعًا..' هو 'فإن على الأحزاب والأفراد'؛ أعني أن التغير في سـلوك الحكومـة لـيس هـو الضروري لضمان انتخابات حرة ونزيهة بل تغير سلوك الأحزاب والأفراد.

البعد الثاني المهم في مثال ب.ي هو أن المتكلم يُحوّل المنظور تدريجيًا من ضمير متكلم مفرد في سطر ٦٥ (إذا كنت أعد) إلى ضمير جمـع مـتكلم يـضع

مسافة أكبر في سطر ٧٢ (أقول إذا كنا جميعًا). من ثمّ، فإن كلا من (١) المسافة الفاصلة بين فعل الشرط في سطر ٦٥ وجوابه في سطر ٧٣، و(٢) التحول من ضمير المفرد إلى ضمير الجمع المخاطب يضعفان بشدة من تأثير استخدام ضمير المتكلم المفرد في سطر ٦٥، وهو ضمير يشي للوهلة الأولى بدرجة عالية من التزام الرئيس مبارك بالضمانات.

ملاحظة موجزة حول كيفية تطويع أعضاء الصحافة المصرية للمقتطف السابق: في حين نُقلت الجملة السابقة بدقة في كل النصوص الكاملة من الخطبة، فقد أسقطت العناوين الصحفية الشرط؛ وقد حملت صحيفة الأهرام على سبيل المثال عنوانًا رئيسيًا في الصفحة الأولى يقول "أعد بأن تكون انتخابات مجلس الشعب المقبلة نظيفة ونزيهة، ويشرف القضاء على كل مراحلها". ولم تتم الإشارة إلى جملة الشرط، وركزت مقالات الصحف على التضمينات (وهي بلا شك تضمينات مقصودة وإن كان يمكن إنكارها كما يجدر بالتضمينات أن تكون) بأن الرئيس مبارك كان يعترف بأن الانتخابات السابقة كانت أقل نظافة ونزاهة.

في مقتطف من خطبة الرئيس مبارك في الخامس من أكتوبر يشير إلى نفسه مستخدمًا ضمير المتكلم المفرد عندما يظهر أنه يضع نفسه بالقرب من جمهوره النيابي:

أ.أ) وقد لا تكون فرصة مواتية اليوم..(سطر ١) لكي **أتحدث** على نحو (سطر ٢) أكثر تفصيلا عن هذا البرنامج (سطر ٣).

أ.ب) **لكنني**.. (سطر ١٠) **أستطيع أن أؤكد** على عدد من الحقائق المهمة (سطر ١١).

ومع ذلك فقد تبع ذلك على الفور تحول الرئيس مبارك إلى ضمير الجمع للمتكلم مستعرضًا إنجازاته حول الديمقراطية:

أ.جـ) أولا..(سطر ١٢) أن البرنامج الذي **نتحدث** عنه (سطر ١٣) **ونأمل** على تنفيذه (سطر ١٤) يستند إلى جهد دءوب (سطر ١٥) **بذلناه** منذ **حملّنا** الشعب المسئولية (سطر ١٦).

ربما تشمل 'نحن' في سطري ١٣ و١٤ الرئيس مبارك وآخرون (البرلمان، وإدارته الخاصة)، لكن استخدام نحن في سطر ١٦ يقترح أن المشار إليه هو الرئيس مبارك نفسه، لأنه لا يوجد أي مشار إليه آخر ظل في السلطة منذ ١٩٨١ إلا الرئيس مبارك نفسه، عندما "حملّنا الشعب بالمسئولية".

الإحالات الحميمة في مقتطفات الخطب :

يوجد بعد آخر من أبعاد إنشاء الهوية في خطبة أكتوبر لافت للانتباه هو استخدام أداة التعريف، وهو شكل آخر من أساليب الإشارة، لتأسيس مشهد سياسي يكون الرئيس مبارك المتمركز بإتقان فيه هو 'الحكم الفعلي'. كما ذكرت من قبل فإن أداة التعرف غالبًا ما تستخدم في اللغة العربية لكي تشير إلى مفاهيم يُعبر عنها بدون أداة تعريف في الإنجليزية مثل 'الإصلاح السياسي political reform'. (من فضلك انظر القسم ٢-٤-أ لمناقشة الفروق بين العربية والإنجليزية فيما يتعلق باستخدام أداة التعريف). لا أسعى هنا لمقارنة اللغتين العربية والإنجليزية، أو الادعاء بأن استخدام الرئيس مبارك لأداة التعريف غريب أو استثنائي. بل الأمر في الواقع على خلاف ذلك، فإلحاق أداة التعريف بكلمات أو تعبيرات معينة بشكل نسقي يبدو أمرًا طبيعيًا بشكل كامل، وقد أصبح بيسر الطريقة المعتادة التي يتم بواسطتها ذكر هذه التعبيرات، وبناء على ذلك يتم تعزيز رؤية "الواقع" الذي تستدعيه هذه العبارات. ولنستشهد ببيلج: "إن ما هو 'ملكنا ours' مقدم كما لو كان العالم الموضوعي: الذي هو ملموس للغاية، موضوعي للغاية، لا يقبل أي خلاف تمامًا"[1].

---

(١) انظر، Billig 1995: 109.

يسقط مبارك في مقتطف خطبة أكتوبر كل الإحالات إلى نفسه من السطور ١٧-٧٧ (نهاية القسم الذي يتناول الديمقراطية) وبدلا من ذلك يتخذ دور المحاضِر، يرسم مخططًا لرؤية بعض اللاعبين في الحياة السياسية المصرية لحقوقهم وواجباتهم. أولا: اللاعبون الثلاثة:

أ.د) الجمع بين جهود **الدولة** (سطر ٣٠) وجهود **مؤسسات المجتمع** المختلفة (سطر ٣١) مع دور الوطن- **المواطن الفرد** (سطر ٣٢) لأنه ما لم تتكافل الجهود (سطر ٣٣) التي يبذلها شركاء التنمية السياسيون (سطر ٣٤) في إطار خطوات واحدة (سطر ٣٥) تتسق بين **هذه الأدوار الثلاثة** (سطر ٣٦) يصبح من العسير (سطر ٣٧) أن نتوقع النجاح الكامل (سطر ٣٨).

كما رأينا فيما سبق فإن اللاعبين الثلاثة تم تحديدهم بأنهم الدولة ومؤسسات المجتمع والمواطن الفرد؛ ويتلعثم مبارك في الفئة الثالثة، فقد نطقها في البدء 'الوطن'، ثم صحح نفسه. لقد تم الكشف عن حقيقة أن هؤلاء الثلاثة يشكلون عصبة في الواقع الذي يتم إنشاؤه بواسطة استخدام ضمائر الإشارة (وكذلك أساليب الإحالة) في السطر ٣٦ (**هذه الأدوار الثلاثة**)، وقد استُخدم ضمير الإشارة في العربية بمعية أداة التعريف.

ثم ينتقل مبارك إلى وصف واجبات كل لاعب من اللاعبين الثلاثة:

أ.ي) إن **مهمة الدولة** هي أن تهيئ المناخ المناسب (سطر ٣٩) وأن تضع السياسات السليمة (سطر ٤٠) التي تضمن تحقيق الأولويات السياسية (سطر ٤١) **ومهمة مؤسسات المجتمع** المتمثلة في **الأحزاب** (سطر ٤٩) **والنقابات** (سطر ٥٠) **والاتحادات** (سطر ٥١) **وجمعيات النشاط الأهلي** (سطر ٥٢) أن تساعد على توسيع حق المشاركة (سطر ٥٣) وأن تكون طرفًا أساسيًا في عملية الارتقاء المستمر (سطر ٥٤) بقدرات المواطنين (سطر ٥٥).

أ.خ) ومهمة **المواطن** أن يعرف أنه محور التنمية وموضوعها (سطر ٦٥) وأن ارتقاء حياته رهن (سطر ٦٦) بقدراته المتزايدة (سطر ٦٧).

مما يستحق الذكر أيضًا أن مبارك يحدد في مثال (ب.ف) أنواع المؤسسات الاجتماعية التي يسمها بأنها شركاء شرعيون؛ الأحزاب، والنقابات، والاتحادات، وجمعيات النشاط الأهلي (المنظمات الأهلية غير الحكومية)، وكلها مراقبة بواسطة الحكومة، وقد تعرضت النقابات المهنية والمنظمات الأهلية لتشريعات تنظيمية جديدة في التسعينيات.

أين يوجد مبارك في هذا الإطار الثلاثي؟ يبدو أنه يضع نفسه خارج ساحة النزاع fray (أو ربما فوقها إذا أردنا الدقة)، يعطي محاضرة حول الموقف. وهي مع ذلك محاضرة من موضع سلطة وشرعية شعبية تم استدعاؤها بوضوح في السطر ١٦:

أ.ع) منذ حمّلنا **الشعب** المسئولية (سطر ١٦).

استنادًا إلى الشرعية المأخوذة من الشعب، يناقش مبارك عددًا من 'الحقائق' و'الأولويات'..إلخ، المرتبطة بخططه وسياساته، وهي جميعًا جُعِلت محسوسة بواسطة إضافة أداة التعريف:

أ.غ) أستطيع أن أؤكد على عدد من **الحقائق المهمة** (سطر ١١).

أ.ف) وترسيخ **مفهومي دولة المؤسسات**.. (سطر ١٩).

أ.ق) التي تضمن تحقيق **الأولويات الصحيحة** (سطر ٤١).

أ.ك) للتدخل في **الوقت الصحيح** (سطر ٤٦).

أ.ل) وتعمل على تحقيق التجانس بين أهدافها (سطر ٥٧) وبين **مقتضيات الصالح العام** (سطر ٥٨).

وبحسب ما ذكرت من قبل فإن حجاجي هنا ليس بـأن أداة التعريـف يـتم استخدامها بطريقة غير عادية في هذه المقتطفات، على الرغم من أنه يوجـد فـي معظمها خيارات متاحة لقول نفس الشيء بدون أداة تعريف. فعلى سبيل المثال كان بمقدور الرئيس مبارك في الشاهد (أ.غ) أن يقول 'حقائق مهمة'، أو أن يقول فـي شاهد رقم (أ.١.ف) مفهومي دولة المؤسسات وفي (أ.ق) كان بإمكانـه أن يقـول (أولويات صحيحة). حجاجي هو أن هذا الإلحاق المتكرر لأدوات التعريف بمفاهيم مثل حقائق مهمة، وفهم وصالح عام وأولويات صحيحة ووقت صحيح (وهو ما تم تعزيزه في المثالين الأخيرين بواسطة الصفات التقييمية) له أثر في تحديد وضـعية لمبارك بوصفه نوعًا من القاضي العلوي. وفي كل الأحوال فإن الاختيارات التـي يتم عملها فيما يتعلق بالإحالة إلى الذات واستخدام أداة التعريـف فـي مقتطفـات الخطبتين تخدم مصلحة جماعة الممارسة من كتاب الخطب في خلق هويـة عامـة معينة مبارك. وبـالنظر إلـى مقطـف نـوفمبر، فـإن مبـارك يـربط نفـسه شخصيًا بقناعات ومشاعر مساندة للديمقراطية (التي تساعد على وضعه بين زمـرة الأخيار في المجتمع الدولي) لكنه يُبعد نفسه عـن تقيـيم سـجله الخـاص حـول الديمقراطية وعن إعطاء وعود بالتقدم فيما يتعلق بانتخابـات العـام ٢٠٠٠، إنـه 'غموض متعمد' بحسب ما وصف لي أحد المفكرين المؤثرين عبـارات الـرئيس مبارك حول الديمقراطية. وإذا تحولنا لوهلة إلى إنشاء الـذات فـي الـسرد، فقـد أوضحت شيفرن أنه ليس من الشاذ بالنسبة لتمثيلات الذات أن تكون متناقضة، وأن الرواة غالبًا ما قاموا باستعراض عناصر متباينة لـذواتهم المعرفيـة (الـشعورية) والفاعلة. في مقتطف خطبة أكتوبر، تم إبراز أكثر أبعاد الهوية الجمعيـة لمبـارك تحكمًا: فهو لديه كل الحقائق، يعلم ما هي مصالح الجماهير، ومن موقعه الأعلـى سوف يسلم الأدوار لهؤلاء الذين سيكون مسموحًا لهم باللعب.

إنشاء الهوية في نداء سبتمبر :

لقد اقترحت في الفصل الثالث إنشاء هوية جماعية وكان من بين الوظـائف الاجتماعية الرئيسية التي أنجزها النداء الذي صاغت لجنة الإصلاح السياسي والدستوري مسودته ونشر في الصحافة المصرية في أوائل سبتمبر ١٩٩٩. وسوف أناقش في هذا القسم الآثار اللغوية لذلك الإنشاء للهوية، التي أعتقد أنه يمكن ملاحظتها في النداء، في أنماط الإحالة إلى الذات غالبًا.

كما سأبين لاحقًا فإن هوية الجماعة التي أنشئت هشة ومفتتة، ربما يرجع ذلك جزئيًا إلى القلاقل الموجودة داخل اللجنة، لكن قد يكون ذلك متعمدًا بشكل جزئي، محاولة للتخفيف من تهديد وجه الأحزاب السياسية المعارضة وحكومة مبارك الممثَّلة في النداء.

في مفتتح النداء يشير أعضاء ممارسة لجنة كتابته إلى أنفسهم بعبارة (الموقعون على هذا النداء)، وكذلك في مفتتح الفقرة الأخيرة من النداء، سطري ٦٢، و٤١ من النص العربي على التوالي. هناك أربع إحالات أخرى إلى الذات، ثلاث منها في صيغ أفعال (إحداها ملحق به ضمير منفصل)، وأخيرًا قائمة بأسماء الموقعين أسفل النداء. كما ذكر من قبل في الفصل الثالث فإن الأسماء الوحيدة التي كُتبت هي أسماء رؤساء أحزاب المعارضة الشرعية الأربعة (فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد، خالد محيي الدين رئيس حزب التجمع، ضياء الدين داوود رئيس الحزب الناصري، إبراهيم شكري رئيس حزب العمل)، وحُذفت أسماء ممثلي الجماعات السياسية غير الشرعية، ونشطاء حقوق الإنسان، والمثقفون الذين وقعوا على بعض مسودات صيغ النداء. الإحالة الضميرية إلى الذات هي كما يأتي:

ج) الموقعون على هذا النداء إذ **يتطلعون** إلى تحرير الحياة السياسية.. (سطر ٢٦)

ج) **فهم يطالبون** بأن يبدأ هذا التحرير..(سطر ٢٧)

ج) إن الموقعين على هذا النداء **يأملون**..(سطر ٤١)

هناك أبعاد متنوعة أراها لافتة للنظر لهذه الطريقة في الإحالة إلى الذات (سواء باعتبارهم'موقعين على النداء' أو ببساطة 'هم'). أولا، حتى تعبير 'الموقعين على هذا النداء' يظل غير محدد، كما أن نص النداء نفسه لا يذكر من الموقعين عليه، وفي الواقع فإن هذا سهّل على قادة أحزاب المعارضة أن يطوعوا النداء ويحتفظوا لأنفسهم بفضل إنتاجه من خلال إظهار أسمائهم فقط، على الأقل كما نشر النداء في جريدة الشعب. ثانيًا، لا يتحول النداء في أي نقطة إلى ضمير الجمع المتكلم 'نحن' في الإشارة إلا الموقعين. ثالثًا، لا توجد إشارة واضحة إلى لجنة الإصلاح السياسي والمؤسسي، في وثيقة أدّعي أنه كان مقصودًا بها على نحو واسع أن تضع اللجنة في الخريطة السياسية.

تتضارب كل هذه الأبعاد مع أنماط الإحالة إلى الذات، المترسخة في الوثائق السابقة (نداء أحزاب المعارضة حول الإصلاح السياسي في ديسمبر ١٩٩٧، وإعلان كازبلانكا للحركة العربية لحقوق الإنسان في أبريل ١٩٩٩، ونداء جماعات حقوق الإنسان للإصلاح السياسي في مايو ١٩٩٩) التي ذكرها أعضاء جماعة الممارسة بوصفها أسلاف لنداء سبتمبر:

يتضمن نص نداء أحزاب المعارضة كما هو منشور في جريدة الوفد في ١٢ سبتمبر ١٩٩٧ قائمة بكل أسماء الجماعات السياسية المشاركة (بما فيها الجماعات المحجوبة عن الشرعية)، كما يذهب إلى أن هناك مشاركين آخرين لم تُذكر أسماؤهم (جمع غفير من سياسيين، ومفكرين، وأساتذة جامعات، وخبراء، وباحثين). وبالنسبة لبقية النداء فإن الأغلبية العظمى من الإحالات إلى المشاركين تتم عبر ضمير الجمع المتكلم.

يستخدم إعلان كازبلانكا باتساق هوية مؤسساتية هي 'المؤتمر' للإحالة إلى الجماعة التي أنتجت الإعلان، والتي تشمل نشطاء حقوق إنسان ينتمون إلى خمس عشرة دولة عربية.

تشير جماعات حقوق الإنسان في بيان مايو ١٩٩٩ إلى نفسها بوصفها 'منظمات حقوق الإنسان المصرية الموقعة على هذا النداء'، وتتكرر الإحالة إلى الذات بوصفها 'جماعات حقوق الإنسان' مرتين إضافيتين في البيان. ومع ذلك تتغير الإحالة إلى الذات في الفقرة الأخيرة إلى ضمير المتكلم الجمع 'كما **نتوجه** بندائنا إلى كل قوات المجتمع'، و'**لنكافح** معًا من أجل غد ديمقراطي' في محاولة واضحة لبناء تعاضد مع المخاطبين.

التفكير أولا في علة إغفال من صاغوا مسودة نداء سبتمبر لذكر المشاركين، حتى بواسطة الفئات (أعني السياسيين، ونشطاء حقوق الإنسان، والمفكرين، وهي فئات يعتبر المشاركون أنهم ينقسمون إليها)، بمثل ما حدث في نداء المعارضة في ديسمبر ١٩٩٧، ربما يجعل المرء يقول إن النداء كان مقصودًا أن يوقعه في النهاية (بعد نشره) العديد من المصريين، وليس فحسب هؤلاء الذين شاركوا في إنتاجه. لا يفسِّر هذا، مع ذلك، لماذا لم يُحِل النداء إلى 'اللجنة' بوصفها هوية مؤسساتية، كما حدث في إعلان كازبلانكا. كما لا يفسر لماذا اختار منتجو النداء في توظيفهم للضمائر، ضمير 'هم'، في مقابل ضمير 'نحن'، الأقرب بدرجة أكبر من المركز الإحالي.

قد يكون ما يفسر اختيار الإحالة الذاتية 'هم' في مقابل 'نحن' أو 'اللجنة' حاجة المشاركين أو رغبتهم في إبعاد أنفسهم بدرجة ما عن النداء. لقد أكدت الكتابات السابقة حول الخطاب السياسي على وجود إمكانيتين. فقد وجد ويلسون أثناء دراسته للخطب السياسية البريطانية أن الإحالة إلى الذات باستخدام طرائق أخرى بخلاف 'أنا' أو 'نحن' تمثل استراتيجية لإبعاد المتكلم نفسه؛ سواء عن

الموضوع المتحدث فيه أو عن المشاركين المنخرطين في الخطــاب[١]. الإمكانيــة الثانية اقترحها أشخاص مثل زبنيك (استنادًا إلى أعمال براون وليفنسون) وهــي أن اختيار ضمير أبعد من المركز الإحالي يمكِن من "تخفيف تهديــد أنــشطة معينــة للخطبة (مثل الانتقادات والمطالب) للوجوه الإيجابية والسلبية للآخــرين، وكــذلك الدفاع عن الوجه الإيجابي للمتكلم[٢]. وقد أوضحت زوبنيك أن الناشــط الــسياسي الأمريكي يضع مسافة بينه وبين التلفظات بواسطة توظيف "نحن" بدلا من "أنا" أثناء النقاش الجماعي في التليفزيون، لكن فكرتها يمكن بشكل منطقي أن تُستقرأ لتفــسير اختيار "هم" بدلا من "نحن" باعتبارها إحالة للجماعة إلى ذاتها.

تكشف بعض السمات الأسلوبية الأخرى - إضافة إلى اختيار الــضمائر - عن آثار كلٍّ من الجهد المبذول في محاولة تشكيل هوية جماعية، على الرغم مــن ضعفها وتفتتها، من بين جماعات ممارسة متباينة، والجهود المبذولة لتلطيف التهديد الذي تضعه الهوية الجماعية أمام حكومة مبارك. وإحدى السمات التــي تــسترعي الملاحظة هي أن مطالب النداء الخمسة هي بلا فاعل؛ وبواسطة الإيحاء وحده يفهم القارئ أن الحكومة هي التي يجب أن تنفذ الإجراءات المطلوبة:

ج) فهم يطالبون بأن يبدأ هذا التحرير باتخــاذ خمــسة إجــراءات أساســية هي(سطر ٢٧-٢٨) إلغاء حالة الطوارئ والإفراج عن المعتقلين السياسيين والعفو عن المسجونين السياسيين في غير قضايا العنف (سطر ٢٩).

قارن هذا باللغة في بيان منظمات حقوق الإنسان في مــايو ١٩٩٩، الــذي يصرح بوضوح بمن تقدَّم له المطالب:

---

(١) انظر، Wilson 1990: 62.

(٢) انظر، Zupnik 1994: 372.

في هذا الإطار هناك خطوات ضرورية من الواجب أن ينظر السيد الرئيس في القيام بها، ربما دون انتظار بلورة برنامج شامل للإصلاح السياسي مثل: ١. وقف العمل بقانون الطوارئ (بيان المنظمات المصرية لحقوق الإنسان، في ١٤ مايو ١٩٩٩).

الخلاصة أنه يبدو أن اختيار هؤلاء الذين أنتجوا نداء سبتمبر للإشارة إلى أنفسهم كـ'هم'، وليس 'نحن'، واختيارهم كذلك لئلا يوجهوا مطالبهم إلى مستهدَف محدد، يعكس استراتيجية إبعاد تؤدي وظيفتين اجتماعيتين على الأقل. الأول أنها تُنشئ هوية جماعية ضعيفة وغير مترابطة نسبيا (بالمقارنة بالأنماط الراسخة في الوثائق السابقة)، وتعكس على نحو دقيق الطبيعة التجريبية للتحالف بين جماعات حقوق الإنسان والأحزاب السياسية. ثانيًا، استنادًا إلى حقيقة أن النداء يقدم مطالب فإن هذا الإبعاد يخفف من تهديد النداء (١) لوجه هؤلاء الذين يخاطبهم، خاصة الرئيس مبارك، (٢) لوجه أحزاب المعارضة. يتماشى مثل هذا الجهد مع ما أخبرني به أعضاء من اللجنة حول ضعف الالتزام الإيديولوجي والنزوع المتناقض لأحزاب المعارضة السياسية نحو النداء؛ فالأحزاب تريد أن تستغل مشاركتها في اللجنة صك مساومة في مفاوضاتها مع الحكومة حول الانتخابات القادمة، لكنها لا تريد أن تذهب بعيدًا إلى حد إغضاب مبارك، لأنه كان على وشك أن يعاد انتخابه. كذلك كان لدى نشطاء حقوق الإنسان والمفكرين أسباب لتخفيف التهديد الذي تشكله هذه المطالب بالنسبة لمبارك، وكما أخبرني أحد أعضاء اللجنة "أردنا أن نعبر عن أننا سوف نقبل بمقاربة تدريجية" حين يتعلق الأمر بالإصلاح. إن تخفيف التهديد الذي يمثله النداء لمبارك كان كذلك وسيلة لتخفيف التهديد لأحزاب المعارضة من خلال تبني أسلوب أكثر انسجامًا مع بيانات أنتجتها أحزاب المعارضة منه مع بيانات أنتجتها جماعات حقوق الإنسان؛ وسوف أتناول هذا بالتفصيل أثناء مناقشة علاقات السلطة في الفصل الخامس.

إنشاء الهوية في مقالات الصحف :

أتحول الآن إلى مقالات الصحف التي كتبها هالة مصطفى وفهمي هويـــدي، وسوف أستكشف – فيما يتعلق باستراتيجيات لغوية معينة– كيف استخدم كل منهما موضوع الديمقراطية لإنشاء هوية عامة فريدة داخل جماعـــات الممارســـة التـــي ينتميان إليها. تقوم هالة مصطفى وفهمي هويدي بإنشاء هويات عامـــة لنفـــسيهما، متباينة كلية، وهو ما لا يثير استغرابًا نظرًا لانتمائهما إلـــى جماعـــات ممارســـة متباينة؛ ففهمي هويدي هو مفكر إسلامي مستقل، أما هالة مصطفى فهـــي باحثـــة سياسية علمانية تنتسب إلى وعاء فكري مساند للحكومة. الخيوط المشتركة بينهمـــا هي أنهما مفكران، وأن لكل منهما إسهامات متكررة في صفحة الـــرأي بـــصحيفة الأهرام، وأنهما (وذلك هو الأكثر أهمية من وجهة نظر هذه الدراسة) جعـــلا مـــن الديمقراطية موضوعًا رئيسيًا في كتاباتهما. وقد استخدم كلاهما –علـــى نحـــو مـــا سوف أوضح– الاستراتيجيات اللغوية على نحو مختلف لإنجاز أهدافهما. وســـوف يكون تأمل أنماط التفاعل البيني بين أنمـــاط الإحالـــة للـــذات، واســـتخدام أدوات التعريف، والتضمين، والتضفير الخطابي في المقالات كاشفًا على نحو خاص فيمـــا يتعلق بهذا الخصوص.

فهمـــي هـــويدي :

في عمود عنوانه 'هامة القانون وقامات الرجال' نشرته جريدة الشعب فـــي الثالث من سبتمبر ١٩٩٩، يُبدّل هويدي بين ضمير المتكلم المفرد وضمير المـــتكلم الجمع في الإشارة إلى نفسه، على الرغم من أنه يستخدم غالبًـــا ضـــمير المـــتكلم المفرد. ويبدو استخدامه لـــ'نحن' في بعض الحالات إدماجيًا؛ أي يبدو أنـــه يـــدمج القارئ في 'نحن' على نحو واضح، في محاولة لإقناع القارئ بأن يشاركه وجهـــة نظره:[1]

(١) انظر، Connor-Linton 1988, Zupnik 1994

د.١.أ) وإذ نحمد الله على أننا لم نبلغ تلك المرحلة بعد.

وتبدو 'نحن' في حالات أخرى خاصة، ويظهر أنها مصممة لكي تضع هويدي داخل إحدى جماعات الممارسة التي ينتمي إليها (ولنتذكر أنه إسلامي وأحد كتاب الأعمدة في الوقت نفسه، وهو مركب غير عادي):

د.١.ب) كتب زميلنا الأستاذ عادل حمودة مقالا عمّا يجري في مارينا.

حقيقة أن فهمي هويدي اختار في المثال السابق ضمير الجمع المتكلم للملكية 'نا' بدلا من الضمير المفرد 'ي' يشير ضمنيًا إلى أن عادل حمودة (وهو كاتب أعمدة بارز) ليس زميلاً لفهمي هويدي فحسب، بل لآخرين أيضًا. هؤلاء الآخرون هم تيار كتاب الأعمدة، الذين يضع فهمي هويدي، من ثمَّ، نفسه بينهم. يعزز هويدي هذا التضمين بواسطة استخدامه مصطلح 'أستاذ'، (وهو يعني حرفيًا "أستاذ جامعي"، لكنه يُستخدم للإشارة إلى أي شخص متعلم دون أن يحمل درجة الدكتوراه) وهو مصطلح تكريمي يستخدمه عادة أشخاص يعملون معًا في بيئة مكتبية للإشارة إلى الاحترام والمزاملة.

هناك تضمين آخر يولده ربط هويدي نفسه بحمودة. ولنتذكر أن عمود الثالث من سبتمبر نشرته جريدة الشعب لأن جريدة الأهرام اعترضت عليه. وبواسطة الإشارة إلى عمود حمودة عن الموضوع نفسه (الأخلاقيات السيئة للأغنياء الجدد في مصيف الإسكندرية)، الذي يشير هويدي إلى أن صحيفة الأهرام نشرته في ٢١ أغسطس، يولد هويدي تضمينًا هو أن العدالة تقتضي أن يُنشر عموده هو كذلك. يولّد نشر العمود - بعد رفض الأهرام له - في مكان آخر (مبدأيًا في إحدى الصحف العربية التي تصدر خارج العالم العربي، ثم في صحيفة الشعب) مصحوبًا بملاحظة أن الأهرام حظرت نشره تضمينًا آخر بأن هويدي أُفرِد من بين كتاب الأعمدة بالحظر. مثل هذا التضمين (القابل للإنكار بالطبع، بما يُتيح

لهويدي الاحتفاظ بوظيفته في الأهرام) يؤدي لهويدي على الأقل وظيفتين اجتماعيتين مفيدتين، بالإضافة إلى جذب اهتمام القراء لعمله. الأول أنه يساعده في تعزيز ادعائه بالانتساب إلى جماعة ممارسة المفكرين الإسلاميين، الخاضعة لقيود حكومية شديدة على أنشطتها. الثاني أنه يُساعد في إنشاء هوية عامة لهويدي تؤسَّس على بعدين هما الاستقلال والشجاعة.

إذا نظرنا أولا إلى البعد الثاني من الهوية العامة، فمن اللافت للاهتمام أن هويدي يستخدم ضمير المتكلم المفرد للإشارة إلى نفسه في سياقات تبدو منطوية على مخاطر أو سجالية، وهو عكس ما يراه المرء في مقتطفات خطب الرئيس مبارك على سبيل المثال. ولننظر في مقتطفين آخرين من عمود ٣ سبتمبر:

د.١.ج) وإنما الذي نمَّا ظني أكثر وأكثر **وشجعني** على المغامرة بالفتوى في الموضوع..

د.١.د) وأحسب أن ثمة فرصة مواتية الآن. حيث الحديث عن التغيير يشكل أحد عناوين هذه المرحلة، بعدما تحدث عنه الرئيس مبارك.

ففي مثال (د.١.ج) يربط هويدي نفسه شخصيًا (على الرغم من أنه يقدم نفسه بوصفه مفعولا وليس فاعلا) بفعل مثير للخلاف، هو إصدار فتوى، والفتوى رأي شرعي إسلامي من نفس النوع الذي ذاع صيته في مسألة سلمان رشدي[١]. (وقد استخدمتُ هنا مجازيًا بالتأكيد، نظرًا لأن هويدي ليس رجل دين، ولا يمكن اعتبار عموده فتوى حقيقية بأي شكل من الأشكال). يربط هويدي نفسه شخصيًا في

(١) على الرغم من أن المؤلفة ربما تستخدم مثال فتوى سلمان رشدي لتقريب مفهوم الفتوى للقراء الغربيين، فإن هذا المثال يؤدي إلى توجيه فهم القراء – سلبيًا نحو الفتوى من حيث هي فتوى من ناحية. كما قد يؤدي تجاور نسبة فعل الفتوى لهويدي ومثال الفتوى الخاص برشدي إلى تمرير إيحاءات سلبية تخص هويدي نفسه (المترجم).

مثال (د.١.د) بنوع آخر من الآراء الخطرة، هو التحدي المهذب للرئيس مبارك بأن يفي بوعوده حول التغيير.

بالعودة الآن إلى جماعة ممارسة المفكرين الإسلاميين، نجد أن هويدي يقدم دعوى بعضويته فيها، تتم بشكل أساسي بواسطة التضفير الخطابي مع المصطلحات الإسلامية والنصوص المقدسة. فالتلميح إلى 'إصدار فتوى' في المثال السابق يولد تضمينًا (قابلا للإنكار) بأن هويدي – بوصفه إسلاميًا – ربما يكون كفئًا لإصدار فتوى إسلامية شرعية. ويقول هويدي بالإضافة إلى ذلك أن حادثة مارينا ذكرته بحديث؛ والحديث قول يرجع إلى النبي محمد (ص) أو أحد أصحابه، والحديث النبوي الصحيح يشغل المكانة الثانية بعد القرآن نفسه:

د.١.هـ) أما إذا سألتني لماذا هي من علامات الساعة، فردي أنني قرأت حديثًا نبويًا يُشير إلى أن من تلك العلامات انقلاب الأمور رأسًا على عقب، بحيث 'تلد' الأمة ربتها، ولما وقعت عيني على ما رأيت في مصيف 'مارينا' قلت إن الذي شهدته لا يختلف كثيرا عن المثل الذي ورد في الحديث.

د.١.و) ثمة حديث نبوي يصور على نحو صائب فداحة ما يصيب المجتمع إذا ما اختلت موازين العدل فيه، واستطالت قامة الرجال فوق القانون، إذ يُقرر: "إنما أهلك من قبلكم أنه كان إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد".

ولنلاحظ، من ثمَّ، أن هويدي في مثال (د.١.هـ) يستخدم ضمير المفرد المتكلم، ويربط نفسه على نحو شخصي تلميحًا بالحديث. ويكرس هويدي في كتابه الصادر في عام ١٩٩٣ بعنوان "الإسلام والديمقراطية" العديد من الفصول لتأويل مقتطفات من القرآن والحديث لكي يوضح أن المفهوم الغربي للديمقراطية ينسجم بشكل كامل مع القيم الإسلامية.

على الرغم من ذلك فإن ربط هويدي نفسه مع جماعة ممارسة الإسلاميين بواسطة التضفير الخطابي مع الخطاب الديني حافل بالتوترات، فهو يبعد نفسه عنها بنفس القدر الذي يربط نفسه بها. ففي مقال سبتمبر على سبيل المثال فإن الدرس المأخوذ من الحديث المذكور في مثال (د.١.و) ليس درسًا دينيًا متوقعًا (وهو أن سوء سلوك الأغنياء الجدد لا يتماشى مع القيم الإسلامية)، بل هو درس علماني: فمساواة الناس جميعًا أمام القانون هو عنصر محوري من القيم الديمقراطية العلمانية. والمثال الذي يستشهد به هو لدولة غربية:

د.١.ي) فإننا نجد أن المجتمعات الديمقراطية هي التي تعلو فيها قيمة احترام القانون. وإنجلترا التي تُعد أعرق الديمقراطيات الغربية هي أوفرها حظًا في هذا الباب. والديمقراطية الحقيقية التي لا تجعل أحدًا فوق الحساب مفتاحًا أساسيًا للمشكلة لا ريب..

يقدم هويدي براهين إضافية في مكان آخر من المقال (ليس في الأجزاء المقتطفة) على استقلاله عن الجماعة الإسلامية بواسطة تقريظ مقال نشر في مجلة روزاليوسف الأسبوعية المعروفة بسياسة تحرير معادية للإسلاميين بشراسة. يتكئ هويدي في عمود ٣ سبتمبر - بالإضافة إلى التضفير الخطابي مع الخطاب الديني والعلماني - على خطاب الرئيس مبارك (وهو أمر غير معتاد بالنسبة لهويدي)، لكنني سوف أرجئ هذا الموضوع للفصل التالي.

هالة مصطفى :

توظف هالة مصطفى في عمودين نشرا في صفحة الرأي بالأهرام في ربيع ١٩٩٩ العديد من الأدوات اللغوية (خاصة اختياراتها المتعلقة بالإشارة إلى نفسها، والتضفير الخطابي، واستخدام أداة التعريف) في معالجتها للديمقراطية لادعاء أبعاد معينة للهوية الجماعية. البعد المركزي للهوية الذي سوف أناقشه هنا هو ادعاء

هالة مصطفى بأنها الشارح الأفضل لتصريحات الرئيس مبارك حول الديمقراطية داخل جماعة الممارسة التي تنتمي إليها (المفكرين المقربين من الحكومة). يتكئ مقال (الرئيس مبارك وعهد جديد من الديمقراطية) – المنشور في ٢٨ سبتمبر ١٩٩٩ على تيمات من خطبة ألقاها الرئيس مبارك في أغسطس ١٩٩٩، أما في مقال (الديمقراطية ودولة المؤسسات) المنشور في ٣٠ نوفمبر ١٩٩٩ فتقتبس بكثافة من خطبة الرئيس مبارك في نوفمبر أمام البرلمان لكي تعضد من تيمة "الدولة المؤسساتية".

التضفير الخطابي مع خطب الرئيس مبارك هو أكثر الأساليب الموظفة في المقالين وضوحًا؛ فيهما يمتلئان بالاقتباسات القصيرة والطويلة من الخطبتين المذكورتين، وهو ما يبرز اهتمام المؤلفة الحميم بخطاب الرئيس. وإضافة إلى الاقتباس المباشر، تلتقط هالة مصطفى مصطلحات أو تعبيرات من الخطب، خاصة تلك التي كانت جديدة في خطاب مبارك في ذلك الوقت. فعلى سبيل المثال تعبير (المجتمع المدني) الذي استخدمه مبارك لأول مرة في خطبة أغسطس والتقطته هالة مصطفى في مقال ٢٨ سبتمبر، وتعبير (تدعيم دولة المؤسسات وترسيخها) الذي ورد في خطبة مبارك في نوفمبر، وخصصت له معظم مقالها في ٣٠ نوفمبر.

يساعد التضفير الخطابي – بالإضافة إلى محاولة الارتباط الوثيق بمبارك – مع مصطلحات العلوم السياسية الغربية في بناء بعد آخر لهوية هالة مصطفى (الحائزة على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية)، هو كونها مفكرة محنكة لها روابط خارج مصر. وفي الواقع فإن هالة مصطفى لا تقوم بترجمة هذه المصطلحات إلى العربية في مقالها في ٣٠ نوفمبر فحسب، بل تدرج المصطلحات الإنجليزية ببنط ثقيل بحروف لاتينية إثر الترجمة العربية:

هـ.٢.أ) "مستوى المؤسسية "Level of Instituationalization" في أي مجتمع معيار أساسي لضمان الديمقراطية.

هـ.٢.ب) إن بناء المؤسسات يُصبح الشرط الضروري للوصول إلى ديمقراطية سليمة Full Democracy.

هـ.٢.ج) ما يُعرف بظاهرة "شخصنة القوة Personalizing Power".

وتفعل هالة مصطفى نفس الشيء مرة أخرى في مقالها في ٢٨ سبتمبر، حيث تضمّن العبارة الإنجليزية "Developmental Process" (عملية تنموية) بالحروف اللاتينية. مثل هذه الممارسة غير عادية في صحيفة الأهرام، حيث غالبًا ما تظهر المصطلحات الإنجليزية أو غيرها من اللغات الغربية بحروف لاتينية في الإعلانات فحسب، لكنها نادرًا ما توجد داخل نص المقالات. وهكذا فإن استخدام هالة مصطفى لمصطلحات بحروف أجنبية ينحيها عن الآخرين.

استُخدمت أساليب الإشارة في المقالين موضع الدراسة لتأسيس واقع معين يتم داخله تأمين هوية المؤلِّفة. فعلى سبيل المثال تصنع هالة استخدامًا لافتًا للنظر لأداة التعريف في مواضع تكون غير مطلوبة فيها، حتى لو وضعنا في الاعتبار تباين استخدام أداة التعريف في العربية مقابل الإنجليزية، وفيما يأتي مثالان من مقال سبتمبر:

هـ.١.أ) وربما تأتي في مقدمة القضايا التي احتلت مكانة بارزة ضمن الأولويات قضية الديمقراطية، وهي القضية التي ركز الرئيس عليها بأكثر من معنى وفي أكثر من جانب.

هـ.١.ب) فهي القضية التي تمتعت باستمرارية واهتمام ملحوظ بشكل يتجاوز ما أولته العهود السابقة.

هكذا تُعرِّف هالة مصطفى الديمقراطية بوصفها موضوع اهتمام الرئيس مبارك، وتدعم أهميتها الخاصة بوصفها الشارح لهذا الموضوع ذى الأهمية. وعلى نحو مشابه تستخدم مصطفى في مقالها في ٣٠ نوفمبر أسماء الإشارة الإحالية بالإضافة إلى الصفة من أجل ادعاء أن الرئيس مبارك مهتم بقوة بـ 'الدولة المؤسساتية'.

هـ.١.ج) وهذا الاهتمام المحوري الذي يوليه الرئيس مبارك 'لدولة المؤسسات، إنما يرجع إلى ارتباطها الوثيق والمباشر بعملية التطور الديمقراطي.

بالإضافة إلى التعبيرات الإحالية مجرد عدد مرات ذكر الديمقراطية في مقالي هالة مصطفى يميل إلى تعزيز كل من ادعائها بأن الموضوع له أهمية مركزية عند مبارك، وادعائها بأنها المفكرة الرائدة الموالية للحكومة التي تكتب عن الموضوع. وهي تستخدم في عمودها في ٣٠ نوفمبر كلا من الاسم (ديمقراطية)، والصفة (ديمقراطي) عشرين مرة بالعربية (ومرة واحدة بالإنجليزية في المثال السابق)، وفي عمود ٢٨ سبتمبر تستخدمهما أربع عشرة مرة؛ وكل من المقالين يبلغ عدد كلماته حوالي ١٢٠٠ كلمة.

ذكرت في بداية هذا القسم أن اختيارات هالة مصطفى فيما يتعلق بالإحالة إلى الذات من بين وسائل تؤسس من خلالها هوية عامة في المقالين. في هذه الحالة، فإن غياب الإحالة للذات هي التي تعطي لكتابات هالة مصطفى خاصية مميزة. السطر الذي يتم فيه تقديم اسم كاتب العمود يحمل اسم "د.هالة مصطفى"، وهي تسمية مماثلة لطرائق تسمية كتاب الرأي الآخرين؛ إن استخدام لقب (دكتور) قبل اسم الكاتب الذي يحمل درجة الدكتوراه هو ممارسة شائعة في مصر، وتؤسس مصداقية للكاتب بوصفه مثقفاً. على الرغم من ذلك فإنه داخل المقالات ذاتها لا توجد أية إشارة إلى الكاتبة نفسها سواء أكانت باستخدام الضمير أم غير ذلك. مثل هذا الاختيار يساعد في بناء صورة للكاتبة بوصفها متنائية، لا تقدم أية لمحة عن

الشخصية الكامنة وراء شخصيتها المهنية. يذكرنا هذا بخطاب الحكومة، ويساعد بمصاحبة التضفير الخطابي مع خطب مبارك - في تعزيز إنشاء هوية هالة مصطفى بوصفها شارحة شبه رسمية لعبارات الرئيس عن الديمقراطية. ربما يرتبط غياب الإحالة إلى الذات كذلك باستراتيجية حماية الذات؛ لقد ذكرت هالة أنها تهتم بإلباس آرائها الليبرالية العلمانية لغة دبلوماسية غير انفعالية، لكي تتجنب أن يتم تصنيفها على أنها رجعية (بواسطة الناصريين) أو ملحدة (بواسطة الإسلاميين).

تلخيص استراتيجيات إنشاء الهوية :

أوضحت في التحليل السابق كيف أنه في كل شاهد من شواهد الخطاب السياسي المصري التي تم دراستها ثمة جزء من وظيفة التكلم عن الديمقراطية يُكرَّس لإنشاء أبعاد معينة من الهوية العامة، وأن مثل تلك الهويات كانت تُنشأ عبر أدوات لغوية بالغة البساطة مثل استخدام الضمائر وأداة التعريف:

بالنسبة لجماعة الممارسة التي كتبت خطب الرئيس مبارك (بما فيها الرئيس نفسه، وإن لم تكن مقصورة عليه)، فإن الإحالة إلى الذات والأشكال الأخرى من الإشارة ساعدت في إنشاء صورة لمبارك بوصفه مناصرًا مخلصًا للديمقراطية فيما يتعلق بمشاعره الشخصية، وهي صورة يُعتقد في كونها معينة على نحو خاص في إدارة علاقات مصر مع الأمم الأخرى. تحاول مقتطفات الخطب في الوقت نفسه أن تنأى بمبارك شخصيًا عن تقييم التطور الذي تحقق بالفعل باتجاه عملية المقرطة حتى الآن، وعن التوقعات بتغييرات دالة في الانتخابات القادمة.

فيما يتعلق بجماعات الممارسة التي أنتجت نداء سبتمبر، فإن نموذج الإشارة إلى الذات في النداء ساعد على تأكيد (بشكل أساسي لمصلحة المشاركين أنفسهم). إن نشطاء حقوق الإنسان والسياسيين المعارضين يستطيعون العمل معًا في موضوع

الإصلاح السياسي، وأنهم راغبون في تبني مقاربة تدريجية للموضـــوع، وأنهـــم لا يدعمون أية مواجهة مباشرة مع الحكومة.

لقد استخدم المثقفون الأفراد المقالات الصحفية حول الديمقراطيـــة لتأســـيس هويات فريدة داخل جماعات الممارسة الخاصة بهم. وادعى هويـــدي – بواســـطة مركب من الإحالة إلى الذات والتضفير الخطابي – عضوية كل من جماعة كتـــاب الأعمدة الصحفية وجماعة المفكرين الإسلاميين، لكنه برهن كذلك علـــى اســـتقلاله عن الإسلاميين من خلال السخرية من ممارسات اجتماعيـــة معينـــة. أمـــا هالـــة مصطفى فهي تدعم من خلال استخدام التضفير الخطابي وأداة التعريف والإحالـــة إلى الذات (غياب هذه الإحالة في حالتها) ادعاءها بامتلاك استبصارات فريدة حول خطاب الرئيس مبارك، وإنشاء هوية لذاتها بوصـــفها الـــشارح المـــدقق لتلفظـــات الرئيس حول موضوع تدعي أنه بالغ الأهمية بالنسبة للسيد الرئيس؛ هو موضـــوع الديمقراطية.

سوف أدرس في الفصل التالي كيف تستخدم النصوص بعض الاستراتيجيات اللغوية المتماثلة – خاصة التضفير الخطابي، وكذلك اســـتراتيجيات أخـــرى مثـــل التأطير والإحالة إلى الآخرين – لإنجاز الوظائف الاجتماعيـــة للتفـــاوض حـــول علاقات السلطة، سواء داخل جماعات الممارسة التي أنتجت النصوص أو بين تلك الجماعات ومن هم خارجها.

الفصل الخامس

تعزيز علاقات السلطة وتحديها

"في حوار مع مبارك في معرض القاهرة الدولي للكتاب في يناير ١٩٩٢، استخدمتُ مصطلح 'المجتمع المدني' في مداخلتي. وقد قاطعني مبارك على غير عادته ليطرح سؤالا حادًا، "ما الخطأ في الرجال العسكريين؟" وقد شرحت له ما يعنيه مصطلح 'المجتمع المدني'، وحاولت أن أوضح أنه لا ينطوي على معنى مضاد للجيش. أومأ مبارك برأسه وكتب بعض الملاحظات عن هذا المصطلح الجديد.. 'المجتمع المدني'. استخدم مبارك مصطلح 'المجتمع المدني' بعد ستة أعوام في خطابه أمام منتدى دافوس الاقتصادي الدولي في سويسرا ١٩٩٧. وفي وقت قريب (٢٥ أغسطس، ١٩٩٩)، استخدم مبارك في خطاب ألقاه في طلاب الجامعة المصريين في الإسكندرية، مصطلح 'المجتمع المدني' مرة أخرى. وقد ذُكر بأسلوب أكثر محورية من المرة السابقة، واجتذب من ثمَّ عناوين الصحف المصرية والعربية (مثل صحيفة الأهرام في ٢٦ أغسطس، ١٩٩٩). ويفخر مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية أن يكون الوعاء الفكري الرائد في تقديم وتعزيز مفهوم 'المجتمع المدني' في الميدان المصري والعربي في الأحد عشر عامًا المنصرمة. كما يفخر مركز ابن خلدون بأن أحد قادة أكبر دول العالم العربي أصبح مؤمنًا مخلصًا بـ'المجتمع المدني'"[١].

في المقتطف السابق المأخوذ من عدد سبتمبر ١٩٩٩ من مجلة 'المجتمع المدني والمقرطة في الشرق الأوسط Civil Society and Democratization in the Middle East' الناطقة بالإنجليزية يقوم المفكر المصري البارز سعد الدين

---

(١) Ibrahim 1999: 7 .

إبراهيم (الذي أدانته محكمة أمن الدولة في مايو ٢٠٠١ بتهم تتعلق بنشاطاته المناصرة للديمقراطية، وقبول دعم أجنبي بدون تصريح حكومي، ثم برأته المحكمة العليا من الاتهامات لاحقًا، انظر هامش بهذا الخصوص في مقدمة الكتاب) بتقديم دعوى بنوع من الملكية الفكرية لمصطلح 'المجتمع المدني civil society'، كما ظهر مؤخرًا في خطب مبارك. ويدعي إبراهيم على وجه أكثر تحديدًا أنه استورد المصطلح من الخطابات الخارجية في ١٩٩٢، في فترة لم يكن المصطلح مألوفًا كلية لمبارك. استخدم مبارك المصطلح في خطبة ألقاها بسويسرا وخطب أخرى بعد ١٩٩٧، لكن إبراهيم يشير ضمنيًا في المقتطف السابق إلى أن استخدام مبارك لمصطلح (المجتمع المدني) في منتدى محلي (خطبة ألقاها أمام الطلاب في الإسكندرية في أغسطس ١٩٩٩) هو ما له مغزى على نحو خاص، إنه نصر يستحق الاحتفال به من قبل مركز ابن خلدون. لا يذكر إبراهيم في مقاله القصير أن الترجمة العربية لمصطلح 'civil society' – المجتمع المدني أو المجتمع الأهلي – ظلت نفسها موضع خلاف في عام ١٩٩٩، وهو موضوع سوف أناقشه فيما يأتي.

مقال سعد الدين إبراهيم مثال جيد من أمثلة التضفير الخطابي، وكيف يرتبط بعلاقات السلطة. فهو يطوع خطابًا لمبارك مدعيًا أنه هو الشخص الذي قدم لمبارك مصطلح 'civil society'، ويربط نفسه بناء على ذلك بسلطة الرئاسة. وهو يتكئ كذلك على نحو غير مباشر على خطاب خارجي حول الديمقراطية لا يسمّيه (لابد وأن يكون خارجيًا، وإلا لماذا لم يسمع مبارك عن المصطلح حتى ١٩٩٢؟)، مظهرًا نفاذه إلى خطاب خارجي مرتبط بسلطة الغرب، ويدّعي أنه ربط الرئيس مبارك بهذا الخطاب.

إن بعض ما يحدث في القطعة المقتبسة فيما سبق - وسوف أحاجج بأن هذا هو الحال أيضا في النصوص موضع البحث في هذه الدراسة - هو محاولة للتفاوض حول علاقات السلطة تُنجز عبر الخطاب حول الديمقراطية. من الجلي بشكل معقول في القطعة المقتبسة سابقًا أن سعد الدين إبراهيم يصرح على نحو مكشوف بأنه يحدد مكانة مركز ابن خلدون بأنه "وعاء الفكر الرائد" في تعزيز فهم المجتمع المدني، ويذهب أبعد من ذلك إلى التعبير عن 'فخره' بتحول الرئيس مبارك إلى فكرة المجتمع المدني (وهو ما يوحي بأن المركز مسئول عن هذا التحول جزئيًا على الأقل). وهكذا فإن القطعة تحاول التفاوض حول علاقات السلطة والمكانة بين مركز ابن خلدون وخصومه من أوعية الفكر الأخرى (وربما بين سعد الدين إبراهيم نفسه ومفكرين أفراد من خصومه)، وبين مركز ابن خلدون وحكومة الرئيس مبارك، وربما بين مصر والغرب على بعض المستويات (مثل تصوير الرئيس المصري على أنه يطوّع أو ينتحل مصطلحًا من الخطاب الغربي). ربما لا تكون محاولة التفاوض حول علاقات السلطة - سواء باستنساخ هياكل السلطة المترسخة أو مقاومتها - بنفس الوضوح في النصوص موضع الدراسة، لكنني آمل أن أوضح أنها فحسب حاضرة ومفيدة في تأويل الخطاب بنفس الدرجة. قد تكون علاقات السلطة التي يتم التفاوض حولها هي تلك التي توجد داخل جماعة الممارسة التي أنتجت النص أو بين الجماعة والآخرين.

الأدوات اللغوية التي تمت دراستها في الفصل السابق - وهي أشكال من الإشارة والتضفير الخطابي - سوف تكون مفيدة هنا أيضا. فيما يتعلق بالإشارة فسوف أتأمل في هذا الفصل مرة أخرى استخدام أدوات التعريف وأنماط الإحالة، لكن فيما يتعلق بالإحالة فسوف أركز على الإحالة إلى الآخرين وليس الإحالة إلى الذات. فيما يتعلق بالتضفير الخطابي سوف أقدم إلى التحليل التنويعات التي يطلق عليها باختين "الانتقاد المستتر". وأخيرًا سوف أدرس كيف تنجز الأطر بعض عمل علاقات السلطة في الخطاب حول الديمقراطية.

علاقات السلطة في مقتطفات خطب مبارك :

في مقتطفات مبارك من خطب ٥ أكتوبر و١٣ نوفمبر ١٩٩٩ تسهم الإحالة إلى الآخرين والأطر والتضفير الخطابي جميعًا في الاستنساخ اللفظي لهيكل سلطة رأسية top-down تسيطر عليه النخبة بشكل مركزي، وهو هيكل اشتهرت به مصر[١]. لقد تمَّ خطابيًا عزل المتحديين المحتملين لهيمنة الدولة فيما يتعلق بالديمقراطية (وهم الأحزاب السياسية، والمؤسسات غير الحكومية، والمواطنين، وأي شخص قد ينتقد سجل مبارك حول الديمقراطية)، وتم تقليصهم عدديًا، وربطهم بظواهر غير محببة. ومُيعت بشدة الضمانات بإجراء انتخابات نزيهة أو زيادة نصيب المعارضة من مقاعد البرلمان، وهو ما خلَّف شعورًا بأن الوعود بذلك قدمت ولم تقدم في نفس الوقت. الأكثر احتمالا أن مثل هذه الميول في الخطاب - المتعايشة مع المشاعر المناصرة للديمقراطية التي يرتبط بها مبارك شخصيًا- تعكس التضاد العاطفي ambivalence الموجود لدى أعضاء جماعة كتاب الخطب السياسية حول الديمقراطية، والأولويات المتضاربة لرسم صورة مذبذة لمبارك بوصفه مناصرًا للديمقراطية، في حين يعبر عن نواياه بالسيطرة الصارمة على المشهد السياسي المحلي.

الإشارة إلى الآخرين في مقتطفات الخطب :

لا يشير مبارك في مقتطفات الخطبتين موضع البحث إلى أي شخص أو جماعة باسمها، بل يشير مرات عديدة إلى أشخاص أو جماعات باستخدام فئات مثل 'المواطن' أو 'المؤسسة'. والشاهد الأكثر وضوحًا الذي يستخدم فيه مبارك التسمية ليشوه سمعة خصم ورد في خطبة ١٣ نوفمبر ١٩٩٩:

---

(١) انظر، Korany 1996, Ibrahim 1996, Springborg 1989, and others; وانظر أيضًا حول هياكل سلطة بديلة شكلها مصريون لا ينتمون إلى النخبة Singerman 1995 and Fandy 1998.

ب.أ) خطت مصر خطوات مهمة (سطر ٧) لا يستطيع (٨) **لا يستطيع إنكارها إلا مكابر جاحد** (سطر ٩).

يوجد في سطر (٩) من المثال السابق ثلاث أدوات لغوية جُمع بينها لعزل منتقد إنجازات الرئيس مبارك حول الديمقراطية الذي لم يُصرح باسمه (انظر الفصل السابق فيما يخص حجتي بأن 'مصر' في السطر رقم (٧) تعتبر شكلا من أشكال الإحالة إلى مبارك). أولا، وردت 'مكابر جاحد' في صيغة المفرد، وهو ما يقلل خطابيًا من عدد الجاحدين ممن ربما ينكرون أن مصر قد اتخذت خطوات مهمة. ثانيا، العبارة غير معرّفة، وهو اختيار أسلوبي وليس محكومًا بالمعنى بشكل واضح. ثالثًا، أداة الاستثناء 'إلا' اقترنت بالنفي 'لا يستطيع'، وهو عزل إضافي للجاحد. بالإضافة إلى ذلك بالطبع فإن الإيحاءات السلبية لاسم 'مكابر' وصفة 'جاحد' واضحة بما يكفي.

هناك تكتيك آخر أقل وضوحًا لتحقير الخصم المحتمل ولكنني ربما أحاجج بأنه أيضًا فعال، يظهر في مقتطف من خطبة مبارك في ٥ أكتوبر (النص الكامل في الملحق). وكما ذكرت في الفصل السابق فإن مبارك في هذا المقتطف من الخطبة يحدد اللاعبين الأساسيين في الحياة السياسية المصرية بأنهما الدولة والمؤسسات (مثل الجمعيات المرخصة، والخاضعة لتنظيم القانون المصري) والمواطنين الأفراد ثم يوجز واجبات كل لاعب. على الرغم من أنه يتم تعريف المؤسسات بأنها اللاعب الأكثر إمكانية للخطورة انظر المناقشة الواردة فيما يلي تحت عنوان 'الأطر Frames، فإن المقتطف يقلّص خطابيًا أيضًا من دور المواطنين بالإشارة إليهم بصيغة المفرد فقط:

أ.أ) مع دوري **الوطن-المواطن** الفرد (سطر ٣٢).

أ. ب) ومهمة **المواطن** أن يعرف أنه محور التنمية وموضوعها (سطر ٦٥).

أ.جـ) عندما يستقر في ضمير **كل مواطن** (سطر ٧١) ضـــرورة احتـــرام القانون (سطر ٧٢).

يشير الرئيس مبارك في الأمثلة الثلاثة السابقة (ب و ج هما جزء من قـــسم كامل حول واجبات المواطن)، إلى 'المواطن' بصيغة المفرد؛ وهو اختيار أسلوبي لكتّاب خطبه، نظرًا لأن استخدام صيغ الجمع كان سـيكون سـليمًا – تـم تأكيـده بواسطة استخدام اسم 'فرد' مع كلمة 'مواطن'. بالإضافة إلى ذلك فـإن واجبـات المواطن كما تم تصويرها في المقتطف هي واجبات معرفية بشكل صرف وليـست أداءً لأفعال agentive:

أ.١.د) ومهمة المواطن أن **يعرف** أنه محور الديمقراطية وموضوعها (سطر ٦٥).

أ.١.ي) عندما **يستقر** في **ضمير** كل مواطن (سطر ٧٢) ضـــرورة احتـــرام القانون (سطر٧٣)، و**الحرص** على أداء الواجب الوطني و**الإدراك المسئول** (سطر ٧٤)، لأهمية التوازن بين الحق والواجب (سطر ٧٥).

وبناء على ذلك فإن واجب هذا الفرد هو أن 'يعرف' لكـي 'يـستقر فـي ضميره' وأن يكون 'حريصًا' أن يكون لديه 'إدراك مسئول'؛ أعني أنهـا جميعًـا معرفية أو انفعالية وليست أداءً لأفعال. وهكذا يميل المقتطف إلى تعزيـز هيكـل سلطة يُعزل في إطارها المواطن، وتشجعه الحكومة على أن يـستريح ويفحـص وعيه لا أن يأخذ المبادرة.

الأطر في مقتطفات الخطبة :

من بين الأدوات اللغوية التي تصفها تانن بأنها أطـر إحاليـة تعمـل فـي الخطاب تُستخدم أدوات النفي والـشرط والمخصـصات qualifiers بكثافـة فـي

مقتطفات مبارك. وكما ذكرت من قبل فإن استخدام هذه الأدوات اللغوية يولّد في حالات عديدة تضمينات implicatures تظهر كما لو كانت مقصودة، لكنها قابلة كذلك لأن يتم إنكارها. ويوجد العديد من الأمثلة، لكنني سوف أركز على ثلاث قطع تبدو لي لافتة على نحو خاص فيما يتعلق بعلاقات السلطة. أولا: في تحديد مبارك في خطبة الخامس من أكتوبر لمسئوليات المؤسسات، خاصة نعت مؤسسات محددة بأنها مكمن خطورة:

أ.ف) وأن تحافظ على كيانها الوطني..(سطر ٥٦) وتعمل على تحقيق تجانس بين أهدافها..(سطر ٥٧) وبين مقتضيات الصالح العام.. (سطر ٥٨) **كي لا تكون أداة في أيدي قوى وجماعات خارجية**..(سطر ٥٩)، كما تمارس دورها الديمقراطي والتطوعي..(سطر ٦٠) **دون أن تقحم نفسها** (سطر ٦١) طرفًا في صراع هدفه التمييز بين مصالح المواطنين..(سطر ٦٢) أو تغليب مصلحة فئة (سطر ٦٣) على حساب فئة أخرى (سطر ٦٤).

تستخدم الفقرة في المثال السابق عددًا من الأدوات اللغوية لكي تربط المؤسسات بممارسات سلبية. إن حقيقة أن الرئيس مبارك يحث المؤسسات على العمل من أجل الحفاظ على 'هويتها الوطنية' وربط أهدافها بالمصالح العامة يضع شكوكًا حول وطنية هذه المؤسسات. وتعزز أدوات النفي المستخدمة في السطور ٥٩ و٦١ من هذا الانطباع، لأن النفي يستخدم بشكل عام فقط عندما يكون إثباته متوقعًا من نواحٍ أخرى[1]؛ أعني أن المؤسسات ستصبح أدوات في أيدي قوى أجنبية أو أنها ستورط أنفسها في صراعات فئوية. وهكذا يصور المقتطف المؤسسات، فقط بواسطة حثها بهذا الشكل، على أنها خطر محتمل وأنها غير مسئولة، وذلك دون أن يتهمها بذلك بالفعل.

---

(١) انظر، Tannen 1979: 170.

تُظهر السطور ٦٢-٦٤ من المثال السابق كيف أن استخدام لغة تقييمية في هذا المقتطف (وهو مؤشر آخر للأطر) يُسهم في بناء صورة للمؤسسات بوصفها فاقدة للإحساس بالمسئولية. فكلمات وتعبيرات مثل 'تمييز' و'على حساب' لها إيحاءات بالغة السلبية وتقترح أن المؤسسات غير الحكومية لا يمكن بدون إشراف حكومي أن يوثق بها مع الرفاه العام. ويمدنا مقتطف الخطبة نفسه بالحل، باستخدام بعض الكلمات نفسها (مثل 'المصالح' و'فئة') لوصف أحد واجبات الدولة:

أ.خ) توازن المصالح بين كل فئات المجتمع (سطر ٤٣)

وهكذا فإن أثر هذا المقتطف هو رسم هيكل سلطة تحظى فيه الدولة وحدها بإمكانية أن يوثق فيها لأجل الحفاظ على المصالح العامة، في إطار هذا الهيكل ربما يتاح لبعض المؤسسات أن تشارك لكنها لابد وأن تخضع للمراقبة عن قرب، وأن لا يوثق بها كلية، وأن يبقى المواطن معزولا وأن يظل سلبيًا.

في خطبة نوفمبر تتعاضد أدوات النفي والمخصصات والروابط التقابلية في مقطع لافت لكي تستدعي أطرًا بعينها تتعلق بتمثيل المعارضة في البرلمان:

ب.ب) إننا **لا** نصادر على حق المعارضة في تمثيل نيابي (سطر ٣٦) **أكثر** توازنًا (سطر ٣٧) **وليس** هناك ما **يمنع** من أن نبحث **أنسب السبل** لتحقيق ذلك (سطر ٣٨)، **ولكن بداية الطريق** (٣٩) الجمهور: تصفيق لمدة ٩ ثوانٍ وهتاف غير مميَّز (سطر ٤٠).

النفي في (لا نصادر) سطر ٣٦ وأداة التخصيص في (أكثر توازنًا) سطر ٣٧ يثيران الاهتمام؛ لأنهما يقترحان أن مبارك يعترف بأنه توجد إمكانية لتحسين الوضع الحالي؛ أي أن الحكومة في الماضي صادرت (أو على الأقل يعتقد الناس أنها فعلت ذلك) وأن تمثيل المعارضة الحزبية غير 'متوازنة'. يبدو إذن أن العبارة المميَّزة في سطري ٣٨-٣٩ تحتوي على ضمانات بعلاج هذا الوضع؛ لكنها

ضمانات تقوم بإضعافها ست وسائل وفقًا لحساباتي (١) أداة النفي 'ليس هناك ما'، و(٢) الفعل المنفي 'يمنع' يقومان بخلق انطباع – على نحو مفارق – بأنه توجد عوائق أمام مواصلة تعزيز تمثيل المعارضة، وهو ما لا يألو مبارك جهدًا في إنكاره. ثم (٣) الفعل 'نبحث' هو أيضًا فعل ضعيف؛ أعني أنه وعد فقط بالنظر في الفعل وليس باتخاذه، وهو انطباع تعززه عبارة (٤) أنسب السبل؛ وهو ما يعني أن ما سوف يُنظر ليس نفسه فعلا حتى، بل هو 'أفضل السبل' لاتخاذ فعل. ونصل إلى سطر (٣٩) وفيه (٥) أداة العطف التقابلية (لكن) التي تقوم بوظيفة إنكار أية توقعات ضعيفة تخلقها العبارة السابقة[١]، ثم (٦) 'بدايات الطريق' التي تشتمل على مسلمة بأنه يوجد 'طريق' لتعزيز تمثيل المعارضة، وهو طريق لم يبدأ حتى بعد.

ومن المثير للانتباه، بحسب ما رأينا في سطر ٤٠، فإن جمهور مبارك يبدأ التصفيق في منتصف كلامه في سطر ٣٩، متأخرًا قليلا على نحو واضح عن رد الفعل للكلام في سطر ٣٨. واستمر التصفيق (الذي يحدث على نحو غير متكرر في خطب مبارك) وصحبته غمغمة بين الجمهور، استجاب له الرئيس مبارك بتبادل تلقائي للكلام مع الجمهور (وهو أمر غير معتاد منه):

ب.ج) ولكن بدايات الطريق (سطر ٣٩) الجمهور: تصفيق لمدة تسع ثوانٍ، ثم غمغمة (٤٠) مبارك: أه، أه..(ضحك)..أه..(ضحك) (٤١) ما اتفقتم واختلفتم (٤٢) ما انتو حيرتونا (٤٣) الجمهور: ضحك وغمغمة.

من الواضح أن جمهور مبارك (أعضاء البرلمان ممن ينتمي أغلبهم إلى الحزب الوطني الديمقراطي (حزب مبارك)، لكنهم يشملون عددًا من الأعضاء من أحزاب المعارضة) اعتبر أن عبارته في سطر (٣٨) تستحق التقدير، على الرغم من عدم وضوح مسألة ما إذا كانت العبارة قد جلبت التصفيق لأنهم رأوا

(١) Tannen 1979: 170.

أنها خطوة جديدة مهمة أو لأنها صيغت بمهارة. يضيف كون مبارك يرد على استجاباتهم بالضحك ويغيظهم بعدم قدرتهم على اتخاذ قرار، وهو ما يستدعي بدوره ضحك الجمهور، إلى التأثير الكلي بأن مبارك يقدم وعدًا ولا يقدمه في نفس الوقت. وبهذه الوسيلة يُعاد في المقتطف إنتاج علاقات القوى القائمة – سيطرة كاملة لمبارك، والتلويح باستخفاف بقطعة طُعم صغيرة أمام معارضة خائرة.

التضفير الخطابي والانتقاد المستتر في مقتطفات الخطبة :

لا يقوم مبارك في مقتطفات الخطبتين بأية إشارة مباشرة أو استشهاد من خطاب لآخرين. وقد ذكر أحد الأكاديميين من خارج الحكومة قام بالتنسيق لكتابة إحدى الخطبتين أن شخصًا ما (ربما مبارك نفسه، أو أسامة الباز) حذف كل الاستشهادات التي ضمنها الأكاديمي في مسودة الخطبة؛ وخمَّن بأن مبارك يتجنب الاستشهادات (سواء من القرآن أم من غيره من المصادر)، لأن مبارك لا يريد أن يحرج نفسه بواسطة ارتكاب أخطاء في القراءة. ومع ذلك يشير مبارك في المقتطفات موضوع الدراسة مرة إلى خطابه الشخصي، ويستخدم تعبيرات عديدة من معجم حول الموضوعات المتعلقة بالديمقراطية يشاركه فيه لاعبون آخرون في المشهد المصري والدولي. وفيما يلي أولا: الإحالة إلى خطابه الشخصي التي تظهر في خطبة الخامس من أكتوبر:

أ.ف) وقد لا تكون الفرصة مواتية اليوم..(سطر ١) لكي أتحدث على نحو (٢).. أكثر تفصيلا عن هذا البرنامج (٣)..الذي يشكل حجر زاوية (٤) في رؤية مستقبلية (٥) لخيارات مصر مع بداية ألفية ثالثة (٦). لأن موعد ذلك هو لقاؤنا القادم مع بدء الدورة الجديدة (٧) لمجلسكم الموقر (٨) إن شاء الله (٩) لكنني..(١٠) أستطيع أن أؤكد على عدد من الحقائق المهمة (١١).

في هذا المثال يومئ مبارك مستقبليًا إلى الخطبة التي سيلقيها في نـوفمبر. ويدشن الخطبة القادمة بوصفها "رؤية مستقبلية لخيارات مصر مع بداية ألفية ثالثة"، وهو اعتذار ضمني عن المحتوى الأكثر تواضعًا للخطبة الحاليـة، ويـتم تخفيـف الاعتذار على الفور تقريبًا بواسطة أداة العطف التقابلية 'لكنني' والعبارة الإيجابيـة 'أستطيع أن أقدم عددًا من الحقائق المهمة'. ومرة أخرى يُظهـر المثـال الـرئيس مبارك في وضع تحكم، يقدم لجمهوره كم المعلومات الذي يـرى أنـه مناسـب لا أكثر.

يُستخدم الانتقاد المستتر واستراتيجيات أخرى في فقرة من خطبـة نـوفمبر تتبع مباشرة الفقرة في مثال (ب.جـ) لتسجيل نقاط ضد أحزاب المعارضة (التأكيد في سطر ٤٨ من عمل مبارك ولم أقم بإضافته):

ب.١.د) ولكن بداية الطريق تتمثل في أن تُصلح المعارضة من أوضـاعها (سطر ٤٥). وأن تكون أكثر ديمقراطية في داخلها (٤٦) الجمهور: غمغمة (٤٧). مبارك: وأن تُعبر بالفعل عن مصالح الجماهير! (٤٨) الجمهـور: تـصفيق لمـدة إحدى عشرة ثانية (٤٩) مبارك: الأخوة والأخـوات.. (٥٠) الجمهـور: ضـحك وغمغمة (٥١) مبارك: (ضحك) موش؟؟الواقع ولا إيـه ضـحك (٥٢) الجمهـور ضحك متواصل وتصفيق لمدة ثانيتين (٥٣).

يقدم المثال السابق – إلى أكبر حد – أكثر المقاطع ديناميـة (هـو المقطـع الوحيد الذي يصبح فيه النبر الصوتي لمبارك مفعمًا بالحيوية، وهو المقتطف الـذي يجلب أطول تصفيق من الجمهور) في الخطبة كلها التي ألقيت فـي ١٣ نـوفمبر ١٩٩٩ إلى حد كبير. قد أحاجج بأن جزءًا من أسباب ذلك يرجع إلى انتقاد مبـارك المستتر للمعارضة، الذي يبدو علنيًا وخفيًا في الوقت نفسه. فالانتقاد علني بمعنـى أن المعارضة هي المفعول به المشار إليه مباشرة. أما ما هو خفي فهـو التـضفير

الخطابي، نظرًا لأن مبارك يستخدم في هذه الفقرة بعض العبارات التي تستخدمها المعارضة لنقد حكومته وحزبه أو تقديم مطالب بها، مثل السطر ٤٦ (أكثر ديمقراطية في داخلها)، والسطر ٤٥ (بداية الطريق) القريبة من عبارات مستخدمة في نداء سبتمبر ١٩٩٩ (الخطوات الأولى في الطريق)، وسطر ٤٨ (مصالح الجماهير)، وهي عبارة يسارية مصكوكة. من ثمّ، فإن الجمهور العريض الموالي لمبارك ربما يستجيب هو أيضًا لقلب لمبارك للمناضد turning-of-tables في وجه المعارضة. كما هو الحال في مثال (ب.١.ج) حيث توقف لمبارك عن الحديث ليضحك ويمنح الجمهور فرصة لكلام، وهو ما استدعى مزيدًا من الضحك، معززًا الشعور بأن المتكلم والمستمعين كليهما مسرور ببراعة الحوار المتبادل.

* سبب آخر للتصفيق الحماسي للسطور ٤٥-٤٨ ربما يكون هيكليًا. ففي دراسته الرائدة حول عمل الخطابة السياسية يلاحظ أتكينسون Atkinson أن بند القوائم الثلاثية يمكن أن يكون 'فخ تصفيق' بالغ الفعالية، خاصة إذا ميز المتكلم المقاطع الثلاثية بنبراته (رفع النبر في العنصر الأول، وخفضه في ختام العنصر الثالث)[١]. وهذا هو ما حدث في حالة المثال السابق. فالسطور ٤٥، ٤٨،٤٦ تؤسس قائمة ثلاثية من المطالب، وشدد الرئيس مبارك على العنصر الثالث بنبر ثقيل وتنغيم خافض، يوصل النقطة بسلاسة إلى نهايتها.

في الفقرة الأكثر إثارة للتعليق من الخطبة (انظر الفصل السابق)، يستعير مبارك من خطاب جماعات حقوق الإنسان وأحزاب المعارضة:

ب. س) مبارك: **وإذا كنت أعد** بأن تكون الانتخابات القادمة **نظيفةً-نظيفةً ونزيهة** (سطر ٦٥)، تخضع في كل مراحلها لإشراف كامل من القضاء (٦٧).

---

(١) Atkinson 1984: 62.

الجمهور: تصفيق متقطع لمدة أربع ثوانٍ :

مبارك: الذي يعتز به كل مصري (٦٨)، وتوفر له الدولة كل ما هو جدير به من استقلال (٦٩)، لأننا نؤمن بأن استقلال السلطة القضائية هي من - هو من أهم ركائز الحكم في مصر.

وكما هو الحال في مثال (ب.ب) فإن ما يجذب الاهتمام للسطر ٦٥ من المثال هو أنه يولد تضمينًا بأن مبارك يعترف بأن الانتخابات السابقة لم تكن "نظيفة ونزيهة"؛ وإلا فكيف يمكن أن يتسق له الوعد بأن تكون الانتخابات القادمة كذلك؟

هذا التضمين – بمصاحبة الفعل 'أعد' الذي يبدو أنه يحتوي على فعل كلامي[1] – تم إضعافهما معًا بواسطة جملة شرطية يتأخر جواب شرطها، تبدأ في سطر ٦٥ بأداة الشرط 'إذا'. ويظهر جواب الشرط في السطر ٧٣، لكنه يقوم بشكل أساسي بوظيفة مكمل جملة شرط أخرى تبدأ في سطر ٧١:

ب.١.ش) أقول إننا إذا كنا جميعًا (سطر ٧١) حريصين على ضمانات - ضمان انتخابات حرة ونزيهة (٧٢)، فإن على الأحزاب والأفراد المشاركين في العملية الانتخابية (٧٣) أن يتجنبوا الممارسات غير الديمقراطية (٧٤).

وهكذا فإن تأجيل حل الجملة الشرطية (بالإضافة إلى حقيقة أن الحل ينطوي على أفعال يقوم بها آخرون، وليس مبارك أو حكومته) هو شاهد آخر على أن الوعد الذي يظهر أنه تم إنجازه لكنه قُوِّض لغويًا - قد أفرغ من قيمته بوصفه فعلا كلاميًا.

---

(١) انظر، see Austin 1962 and Levinson 1983: 226-262.

علاقات السلطة في نداء سبتمبر :

يقوم نداء سبتمبر، الذي نشر في أوائل سبتمبر ١٩٩٩، بعمل مهم في التفاوض حول السلطة، بالإضافة إلى دوره في إنشاء هوية جماعية لـ'لجنة الإصلاح السياسي والدستوري' على الرغم من ضعف هذه الهوية وقلقها. وعلاقات السلطة التي يتم التفاوض حولها هي بشكل أساسي – كما آمل أن أُبيِّن في هذا القسم– بين جماعات الممارسة الثانوية المشاركة في إنتاج النداء – خاصة المعارضين السياسيين ونشطاء حقوق الإنسان – وإلى حد أقل بين اللجنة وحكومة الرئيس مبارك التي يتم توجيه النداء إليها. أو، بصياغة أخرى، إن السبل التي اختار نشطاء حقوق الإنسان والمعارضون السياسيون أن يتكلموا بواسطتها مع الرئيس مبارك ويخاطبوا الإصلاح السياسي المنشود في النداء أنجزت نزاعهم مع بعضهم بعضا من أجل السيطرة على الموضوع ذى الاهتمام المتبادل.

لقد قرر أعضاء من جماعة لحقوق الإنسان في ربيع وصيف ١٩٩٩ أن يسحبوا مبادرة الإصلاح السياسي من جماعة المعارضين السياسيين، حيث كانت تقع على عاتقها المسئولية عن الموضوع بشكل عام. وبحسب ما أخبرني أكثر نشطاء حقوق الإنسان اشتراكًا في النداء فإنه "كان هناك إدراك عميق بأننا لم نستطع إنجاز أي شيء من غاياتنا المتعلقة بحقوق الإنسان بدون الإصلاح السياسي. وقد أصبحت بعض الجماعات السياسية كذلك، خاصة اليساريين، أكثر وعيًا بالدور الذي يمكن لجماعات حقوق الإنسان أن تمارسه. وقد كنا نحاول ونحن نشكل اللجنة أن نملأ تلك الفجوة". ويمكن رؤية آثار لغوية لتلك النزاعات على السلطة في كيفية عمل التضفير الخطابي interdiscursivity (ويشمل الانتقاد المستتر hidden polemic) وأساليب الإشارة (خاصة استخدام أدوات التعريف).

التضفير الخطابي والانتقاد المستتر في نداء سبتمبر :

كما ذكرت في الفصل الثالث فإن النداء الذي أنتجته اللجنة يحمل تشابهًا قويًا مع البيان الذي أصدرته جماعات حقوق الإنسان في مايو ١٩٩٩، وله روابط كذلك مع إعلان كازبلانكا الصادر في أبريل ١٩٩٩ ومع بيان أحزاب المعارضة في ديسمبر ١٩٩٧. (انظر النص الكامل للبيان ضمن ملاحق الكتاب).

هناك أدلة من نواحي مختلفة على سيطرة جماعة ممارسة حقوق الإنسان. الدليل الأول هو أن إيجاز النداء الذي تبلغ عدد كلماته ٢٥٠ كلمة يشبه إيجاز بيان جماعات حقوق الإنسان في مايو الذي يبلغ عدد كلماته ٥٣٥ كلمة تقريبًا، أكثر مما يشبه بيانات السياسيين المعارضين؛ فبيان ديسمبر ١٩٩٧ يتجاوز الثلاث آلاف كلمة. الثاني، كما ذكر في الفصل الثالث فإن قائمة المطالب في النداء (رفع قانون الطوارئ، وضمان انتخابات حرة ونزيهة، وإطلاق حرية تشكيل الأحزاب، وإطلاق حرية إصدار الصحف وملكية وسائل الإعلام، وكفالة استقلال النقابات المهنية والجمعيات الأهلية) تتوازى على نحو وثيق مع القائمة الموجودة في بيان مايو (رفع قانون الطوارئ، وتحرير النقابات، وحرية الصحافة، ورفع القيود على أنشطة الأحزاب، ووقف التعذيب) وهي مختلفة بشكل كامل عن سلسلة مطالب بيان المعارضة في ١٩٩٧ التي تحتوي على الغث والسمين.

الدليل الثالث: لقد نجح المشاركون من نشطاء حقوق الإنسان في فرض تفضيلاتهم لما اعتبروه 'الدقة' في صياغة مفردات النداء. وبحسب ما أخبرني به اثنان من نشطاء حقوق الإنسان المشاركين في اللجنة فإنهما – على سبيل المثال – فضلا استخدام مصطلح 'الإصلاح السياسي والدستوري، بدلا من 'الديمقراطية' لكي يعبروا عن المطلب الرئيسي للنداء. والعبارة المختارة تظهر مرتين في النداء بما فيه عنوانه:

ج.أ) نداء من أجل الإصلاح السياسي والدستوري في مصر.

ج.ب) الخطوة الأولى في الطريق إلى إصلاح سياسي ودستوري جذري.

من المثير للاهتمام أن بيان ١٩٩٩ الذي كتبه واعتمده نفس نشطاء حقوق الإنسان يستخدم كلمة 'ديمقراطية' بكثافة أكبر، وهي ترد في عنوانه 'مصر تتطلع لإصلاح ديمقراطي جذري، على سبيل المثال، وبالمثل يستخدم البيان الذي أصدرته المعارضة في ١٩٩٧ كلمة 'ديمقراطية' مرارًا وتكرارًا. حين سألت عن هذا الاختلاف، أنكر أحد النشطاء المشاركين في إنتاج نصي سبتمبر ومايو أي مغزى خاص، قائلا فحسب إنه كان يسعى وراء 'لغة أكثر دقة'. وشرح ناشط آخر اشترك في كتابة النصين أنه هو وآخرون من جماعة الممارسة خشوا من أن تؤول الديمقراطية على أنها تعني 'الانتخابات فحسب'، وهو الاهتمام المركزي بالنسبة للسياسيين، في حين يمثل واحدًا من بين اهتمامات عديدة بالنسبة لنشطاء حقوق الإنسان. من ثمَّ، يبدو أن نشطاء حقوق الإنسان ربما غيروا لغتهم ليتجنبوا إمكانية إساءة استخدامها من قبَل رجال السياسة المعارضين.

على الرغم من حقيقة أن نشطاء حقوق الإنسان صاغوا النداء في نواحي مهمة، فإن السياسيين المعارضين تركوا أيضًا آثارًا دالة. وهنا يمكن أن نرى فكرة باختين عن الانتقاد المستتر وهي تعمل، خاصة ما أطلق عليه باختين 'خنوع' النص استباقًا لاعتراض آخر[١]. إن حقيقة أن المطالب الخمسة التي تضمنها النداء هي بلا فاعل Agentless، على سبيل المثال، هي انعكاس لما تفضله الأحزاب أسلوبيًا، وفقًا لما قاله أحد من صاغوا المسودات. وهو ما يتضح من مقارنة الطريقة التي تم بها تقديم المطالب الخمسة للنداء:

---

(١) باختين، ١٩٨٤، ص ١٩٦.

ج.ج) فهم يطالبون بأن يبدأ هذا التحرير باتخاذ خمسة إجراءات أساسية هي:

بالطريقة الأكثر مباشرة لمطالبة مبارك في بيان مايو الذي قدمته جماعات حقوق الإنسان على سبيل المثال:

في هذا الإطار هناك خطوات ضرورية من الواجب أن ينظر مبارك في القيام بها، ربما دون انتظار بلورة برنامج شامل للإصلاح السياسي مثل:...

أساليب الإشارة في نداء سبتمبر :

إن الطبيعة 'الخانعة' للنداء يمكن أن تُرى بأكبر درجة من الوضوح في الفقرة الأخيرة، وهي الجزء الأكثر إثارة للجدل من النداء وفقًا لأعضاء اللجنة. أولا: هناك حقيقة أن أحد أكثر المطالب إلحاحًا في وقت إصدار النداء، وهو مطلب قصر فترات تولي الحكم على فترتين فقط، لا يظهر في قائمة المطالب الخمسة، بل في آخر جملة من الوثيقة قبل التوقيعات، تقريبًا كما لو كان إضافة أخيرة:

ج.د) بحيث يكون رئيس الدولة رمزًا للوطن ويجري انتخابه – **بعد ذلك** – بين أكثر من مرشح وبما لا يزيد عن مدتين متتاليتين.

ثانيًا: إن تعبير "بعد ذلك"، تعبير غريب، لأن ما يشير إليه اسم الإشارة 'ذلك'، لا يبدو واضحًا على الفور. وقد أكد أحد من صاغوا المسودات أن 'ذلك' تشير إلى الاستفتاء على تولي الرئيس مبارك فترة رئاسية رابعة تالية، الذي كان مقررًا حدوثه (وحدث) في ٢٥ سبتمبر ١٩٩٩، بعد أسابيع قليلة من صدور النداء. وقد أوضح صائغ النداء أن "بعض الأحزاب ساندت بالفعل الرئيس مبارك في الحصول على فترة رئاسية جديدة"، ولذلك "كان لابد من أن يكون واضحًا أن النداء لتحديد الفترات الرئاسية غير مقصود به أن يطبق على الاستفتاء التالي." حتى مع

ذلك فإن اختيار اسم الإشارة 'ذلك' غير المحدد والبعيد بدلا من إشارة واضحة إلى الاستفتاء التالي يقترح أمرين، الأول محاولة تجنب إحراج مبارك، والثاني شعور بعدم الراحة في التعامل مع موضوع الاستفتاء.

شكل آخر من أساليب الإشارة الذي يعبر عن الطبيعة 'الخنوعية' للنداء، هو حقيقة أن العديد من الإجراءات المطلوبة تم تقديمها في صيغ نكرة (غير معرفة). لا يعني هذا القول بأن صيغ النكرة تتسم بالغرابة، بل فقط ملاحظة أنه في العديد من الحالات فإن الصيغ المعرَّفة سوف تكون متساوية في ملاءمتها واصطلاحيتها. وفيما يأتي بعض المطالب أو الشكاوى ذات الصيغ النكرة في النداء، كان يمكن التعبير عنها بصيغ معرَّفة:

ج.ذ) تحرير الحياة السياسية **مما تعانيه من قيود.**

ج.ز) باتخاذ خمسة **إجراءات** هي:

ج.ر) ضمانات **لانتخابات حرة نزيهة.**

ج.س) في ظل **منافسة سياسية كاملة ومتكافئة.**

ج.ش) تحت **إشراف قضائي كامل.**

ج.ص) سعيًا إلى **مجتمع أهلي** قادر على المساهمة في بناء الديمقراطية والتقدم.

ج.ض) الخطوة الأولى في الطريق إلى **إصلاح سياسي ودستوري جذري**

ج.ط) بما يهيئ المناخ **لانتقال سلمي للسلطة.**

ج.ظ) تقوم على **تعددية حزبية حقيقية.**

ج.ع) تتداول فيها الأحزاب الحكم طبقًا لما تُسفر عنه **انتخابات نزيهة.**

ما يمكن ملاحظته حول مثالي (ج.ز)، و(ج.ظ) هو أنه في كل حالة كان لدى منتجي النداء بدائل متاحة لتعريف التعبيرات التي ميزتُها باللون الأسود الثقيل. ففي مثال (ج.ذ) كان متاحًا أمام منتجي النداء أن يكتبوا "تحرير الحياة السياسية من القيود التي تعانيها"، وفي (ج.ز) كان من الممكن أن يكتبوا "باتخاذ الإجراءات الخمسة الأساسية التالية"، وفي مثال (ج.ر) كان من الممكن أن يكتبوا "ضمانات للانتخابات الحرة والنزيهة"..إلخ.

كما لاحظت في الفصل السابق، فإن المفاهيم العامة مثل 'الإصلاح السياسي'، و'التعددية الحزبية'، و'المجتمع المدني'..إلخ التي يتم التعبير عنها بالإنجليزية بدون أداة تعريف، عادة ما يتم التعبير عنها في العربية بأداة تعريف. (من فضلك ارجع إلى الفصل الثاني لمناقشة الفرق بين اللغتين العربية والإنجليزية فيما يتعلق باستخدام أدوات التعريف). ربما يقترح التعبير بدون أداة التعريف أن المتكلم يشير إلى مثال فردي (مثل: مجتمع مدني) أو إلى جزء من كل (مثل "بعض الإصلاح السياسي"). في حالات أخرى فإن أفضل طريقة لترجمة التعبيرات العربية التي بلا أداة تعريف هي أن تترجم بدون أية أداة، لكن تظل المسألة هي أن المتكلم العربي اختار أن يجعل التعبيرات نكرة وليست مُعرفة. والفكرة هي أنه في حين أنه لا يوجد أي مثل رديء أو شاذ من بين الأمثلة التي سبق ذكرها، فإن تكرار اختيار تعبيرات نكرة له تأثير تراكمي يجعل المطالب تبدو أقل إلحاحًا، وأقل تحديدًا، وأثر ذلك هو أنها تتعارض مع ما يدعوه بيليج بـ'أساليب الإشارة الحميمة homeland deixis' ومع ما فعله مبارك في خطبه (انظر بيليج ١٩٩٥، سبقت مناقشته في الفصل الرابع من هذه الدراسة).

يرى المرء من خلال مقارنة المثالين (ج.ز) و (ج.ظ) من نداء سبتمبر بعبارات مشابهة من بيان حقوق الإنسان الصادر في مايو ١٩٩٩ أن بعض المصطلحات المتماثلة استُخدمت جزءًا من عمل المطالب، لكن مصحوبة بأدوات

تعريف. ويحتوي نداء مايو على عبارات مثـل "وقـف كـل القيـود الإجرائيـة والقانونية"، و"تجميد جميع القيود على نشأة الأحزاب السياسية". يستخدم بيان مـايو كذلك تعبير 'المجتمع المدني' أربع مرات، في صيغة معرفة في كل مرة مقارنـة بالمثال (ج.ص) 'مجتمع أهلي'.

كما أشرت من قبل فإن كلا البيانين أيضًا يستخدمان مفردات عربية مختلفـة لترجمة الصفة "Civil" في تعبير "Civil Society"، وهو تعبير يعكـس التـضفير الخطابي مع الخطاب الغربي حول حقوق الإنسان والديمقراطية. ووفقًـا لـرئيس تحرير إحدى الصحف المصرية المعنية بموضوعات ذات علاقة بالمجتمع المـدني فإن الترجمة المعتمدة في عام ١٩٩٩ لكلمة civil، وهي 'مدني' لـم تعـد تحـظ بالأفضلية لأنها كانت محملة بإيحاءات كل من 'مدني' في مقابل 'عسكري' (وهـو ما يذكر برد فعل الرئيس مبارك على المصطلح، كما ورد في الاستشهاد الذي تـم به تصدير هذا الفصل) و'علماني' في مقابل 'ديني'، وهي تسبب مجابهة محتملـة مع الجماعات الإسلامية السياسية. على خلاف ذلك فإن تعبير 'أهلي' يحمل إيحـاء 'ما يملكه الشعب'، وهو أكثر مقبولية من الشريحة الأوسع من المشاركين، ومن ثَمَّ تم استخدامه في نداء سبتمبر.

ومن ثَمَّ فإنه فيما يخص علاقات السلطة، فإن عملية إنتاج نداء سبتمبر فـي الشاهد الأول شكلت جهدًا لجماعة ممارسة حقوق الإنسان غايته أن تكون لهم اليـد الطولى على جماعة ممارسة السياسيين المعارضين فيما يتعلق بالكفاح مـن أجـل الإصلاح السياسي، وهو جهد تجلى في الانصهار المفاهيمي والتنظيمي الدال بـين نداء سبتمبر وبيان مايو الذي أصدرته جماعات حقوق الإنسان. وفي حين لم يكـن السياسيون المعارضون غير راغبين في التخلي عن الموضـوع لنـشطاء حقـوق الإنسان، فإنهم كانوا معنيين بحماية مصالحهم مع حكومة الرئيس مبارك، ولـذلك

تمكنوا من تقديم استراتيجيات لغوية 'للخنوع' في النداء (استباقًا لاستجابة عدائية متوقعة من حكومة مبارك). ومع ذلك فإنه لا يجب أن تكون الفروق بين جماعات حقوق الإنسان والسياسيين المعارضين مرسومة بصرامة، ويذكرنا قبول نشطاء حقوق الإنسان لمثل هذا 'الخنوع' بالطبيعة الجدلية لمثل هذه العلاقات. لقد ذكرت في الفصل الرابع أن أحد المثقفين الرئيسين المشاركين في إنتاج النداء قال إنه هو ونشطاء حقوق الإنسان كانوا يريدون من النداء أن "يعبر عن رغبتنا في تبني مقاربة تدريجية" فيما يتعلق بالإصلاح السياسي. وقد لاحظ السياسي نفسه أيضًا أن أحزاب المعارضة المصرية ليست "متشددة للغاية؛ هذه هي عادة المصريين، أن يكونوا وسطيين ومنضبطين ذاتيًا". وثمة طريقة أخرى يقدمها هذا المثقف للنظر إلى التصريح الأخير هي أن قوى المعارضة تشترك بطريقتها الخاصة في التعزيز الخطابي لدينامية الرئيس القوي والمعارضة الضعيفة في مصر.

علاقات السلطة في مقالات الصحف :

جزء من العمل الذي تتجزه المقتطفات المأخوذة من مقالات هالة مصطفى وفهمي هويدي عن الديمقراطية هو التفاوض حول علاقات السلطة داخل جماعات الممارسة التي ينتمي إليها الكاتبان. وتتعرض المقتطفات بدرجة أقل لعلاقات السلطة بين الكتاب وأعضاء جماعات ممارسة أخرى؛ مثل أعضاء حكومة الرئيس مبارك أو هيئة تحرير جريدة الأهرام. ويعد التضفير الخطابي وسيلة محورية لإنجاز التفاوض حول السلطة، كما هو الحال مع أبعاد إنشاء الهوية التي تمت مناقشتها في الفصل السابق. كما تلعب طرائق الإحالة إلى الآخرين وأساليب الإشارة دورًا في هذا العمل أيضًا.

هالة مصطفى :

التفاوض حول علاقات السلطة – بشكل أساسي داخل جماعة ممارسة المفكرين المساندين للحكومة، لكن كذلك إلى حد ما بين هالة مصطفى وبعض المسئولين الحكوميين – وظيفة مهمة لمقتطفات هالة مصطفى. كذلك ترتبط علاقات السلطة على نحو وثيق بإنشاء هويتها؛ ولنلاحظ أن بعض الاستراتيجيات اللغوية التي تمت مناقشتها في الفصل السابق مثل غياب الإحالات إلى الذات واستخدام أداة التعريف، لها تضمينات دالة في علاقات السلطة. ويستدعي غياب الإحالات إلى الذات الخطاب الحكومي (ويدعم بذلك ادعاء هالة مصطفى بأنها قريبة من الدوائر الحكومية) ويعزز من أهميتها داخل جماعة الممارسة التي تنتمي إليها، نظرًا لأنها (بمصاحبة أداة التعريف (ال) التي تدخل على الموضوعات التي تريد هالة مصطفى إبرازها) تخلق واقعًا خطابيًا يكون فيها شرحها هو شرح لموضوع مهم بالنسبة للرئيس مبارك. هاتان الاستراتيجيتان لهما أهمية لا تقل في إنجاز عمل علاقات السلطة عن تلك التي سوف أناقشها فيما يأتي.

فيما يتعلق بعلاقات السلطة في جماعة ممارسة هالة مصطفى من المثقفين الموالين للحكومة، تزعم مصطفى أنها تحظى بمكانة خاصة من خلال ربط نفسها أساسًا بالرئيس مبارك عبر ممارسات خطابية متنوعة. الممارستان الأوليان هما شكلان من التضفير الخطابي. الأول، كما سبق ذكره في الفصل السابق، أنها تُضمِّن اقتباسات متوسطة الطول من الخطب في المقالين المدروسين. في المقال المنشور في ٢٨ سبتمبر ١٩٩٩ تقتبس مقتطفات من خطبة الرئيس مبارك للطلاب في مدينة الإسكندرية في ٢٥ أغسطس، وفي مقال ٣٠ نوفمبر ١٩٩٩ تقتبس بكثافة من خطبة الرئيس مبارك في ١٣ نوفمبر أمام البرلمان المصري. ثانيًا، تستخدم في مناقشتها للديمقراطية والموضوعات المرتبطة بها عبارات مماثلة لتلك التي يستخدمها الرئيس مبارك بدون اقتباس مباشر منه. ثالثًا، تنخرط في بعض

ممارسات الإشارة إلى الرئيس تتطابق بدرجة أكبر مع النموذج الذي يستخدمه أفراد من داخل الحكومة أكثر من تلك التي يستخدمها المثقف العادي أو الصحفي.

إذا نظرنا إلى استخدام مصطفى لعبارات مأخوذة من خطاب الرئيس مبارك دون اقتباس مباشر، سوف نجد على سبيل المثال في مقال نوفمبر التنويعتين التاليتين من العبارة:

هـ.٢.أ) فالديمقراطية بحكم التعريف لا تقوم بدون مؤسسات قوية **تدعمها وترسخها** .

هـ.٢.ب) لذلك كله فإن الدعوة إلى **تدعيم وترسيخ** "دولة المؤسسات" يُعد خطوة مهمة وأساسية في طريق دعم الديمقراطية وما تستلزمه من إصلاح .

يستخدم الرئيس مبارك نفس المركب من الفعلين في خطبته في أكتوبر (ملحق أ)

أ.ص) كان حجر الزاوية فيه..(سطر ١٧) هو تعود- **تدعيم** دور المؤسسات في المجتمع المصري (١٨) **وترسيخ** مفهوم دولة المؤسسات..(١٩) في واقعنا السياسي (٢٠).

شكل آخر من أشكال التضفير الخطابي بين مقالات هالة مصطفى وخطاب الرئيس مبارك هو استخدامها لتعبيرات مشابهة لتعبيراته مثل استخدامها لتعبيرات تتضمن الديمقراطية باعتبارها صفة ملحقة بأسماء عمليات مثل تنمية ديمقراطية، تحول ديمقراطي،... إلخ. وفيما يأتي مثال واحد من مقالها في سبتمبر (هـ.١.أ) ومثالان من مقالها في نوفمبر (هـ.٢.ج).

هـ.١.أ) إن هذه بعض ملامح **التطور الديمقراطي** في عهد مبارك

هـ.٢.ج) وهذا الاهتمام المحوري الذي يوليه مبارك 'لدولة المؤسسات' إنما يرجع إلى ارتباطها الوثيق والمباشر **بعمليات التطور الديمقراطي.**

هـ.٢.د) فهذا البعد يُعد من أكثر الأبعاد الديمقراطية واللازمة **لعمليات التحول الديمقراطي.**

إحدى الحجج الأساسية في عدد من خطب مبارك الموجهة لجمهور أجنبي ومصري حول الديمقراطية هي أن مصر تقوم بعملية مقرطة تدريجية، أو أنها تسير في الطريق نحو الديمقراطية. (عبَّر العديد من نشطاء حقوق الإنسان ممن حاورتهم عن إحباطهم من نجاح مبارك في إقناع الجمهور الأجنبي بأن مصر 'تسير في الطريق' إلى الديمقراطية، في حين يتساءل المصريون: متى سيصلون إليها؟. وقد تم توظيف عبارات مشابهة لتلك التي استخدمتها مصطفى (أعني الديمقراطية + اسم عملية، أو مركب اسمي يتضمن كلمة الديمقراطية + اسم عملية) في خطب مبارك في صيف ١٩٩٩ بما فيها قوله:

"التوسع في الديمقراطية"، و"الطريق إلى الديمقراطية"، في خطبة ألقاها بالإنجليزية في واشنطن العاصمة في ١٩ يونيو ١٩٩٩.

"**مسيرة الديمقراطية** تزداد عمقًا" في خطابه في ٢٢ يوليو ١٩٩٩.

"**تعميق الممارسة الديمقراطية**" في بيانه في ٢٤ سبتمبر ١٩٩٩، عشية الاستفتاء الرئاسي.

كذلك تربط هالة مصطفى نفسها مبارك عبر ممارسات التسمية التي تؤسس شكلا من التضفير الخطابي مع خطاب المسئولين الحكوميين. فهي تشير في مقاليها إلى مبارك بالطرائق الآتية:

الرئيس.
الرئيس مبارك.
الرئيس حسني مبارك.
رئيس الجمهورية.

ولا تقول مطلقًا 'مبارك' ببساطة. وفي حين أن الطرق الثلاث الأولى شائعة بدرجة كافية لتسمية مبارك في جماعة الممارسة التي تنتمي إليها مصطفى، فإن الطريقة الأخيرة 'رئيس الجمهورية'، التي استخدمتها مرتين في مقالها في نوفمبر، أكثر ارتباطًا بممارسة موظف عام رفيع المستوى لا ممارسة مثقف. لو أنه يُسمح لي أن أذكر ملاحظة شخصية، فإن غياب الإحالات في كتابات هالة مصطفى إلى الرئيس باسم 'مبارك' فقط يستدعي لذهني ممارسة اجتماعية لاحظتها في وزارة الخارجية الأمريكية، حيث يشير الموظفون المبتدئون غالبًا إلى وزير الخارجية باسم عائلته أو عائلتها (أولبرايت، أو كريستوفر) في الخطاب العادي، لكن الموظفين العاملين في فريق عمل الوزارة يشيرون دومًا تقريبًا إليها باستخدام إما 'الوزير' أو 'الوزيرة أولبرايت (أو الوزير كريستوفر). أما هؤلاء الذين يتمتعون بعلاقات وثيقة مع الوزير فإنهم كذلك في بعض المناسبات، كما هو الحال في اللقاءات الحميمة أو المكالمات التليفونية، يشيرون إلى الوزير باسمه الأول أو اسم الدلع مثل 'مادلين' أو 'كريس' ولكن لا ينطقون اسم العائلة وحده أبدًا تقريبًا.

النتيجة التي أقصدها هنا تنطوي على مفارقة جزئية لكنني أعتقد، مع ذلك، أنها صحيحة؛ وهي أن هالة مصطفى من خلال إشارتها إلى الرئيس باستخدام تسميات تعبر عن الاحترام والتقدير بدرجة أكبر مما هو مطلوب من مفكر، فإنها تدعم زعما عاما بأن لديها مكانة الشخص المطلع التي تختلف عن مكانة قرنائها في جماعة الممارسة التي تنتمي إليها. وحينما سألت الدكتورة هالة مصطفى عن هذا الموضوع؛ شرحت أنه يوجد من وجهة نظرها نوعان من المطلعين في دوائر صنع القرار: هؤلاء المسئولين عن تنفيذ السياسات (الموظفين العامين مدفوعي الأجر)، وهؤلاء الذين يحظون بالإسهام بالأفكار ويقترحون التغييرات. وهي تطمح إلى أن تكون عضوة في الجماعة الأخيرة.

على الرغم من اعتقادي بأن مقالات مصطفى تسعى للتفاوض حول علاقات السلطة بشكل رئيسي داخل جماعة الممارسة الخاصة بها (المفكرين المقربين من الحكومة)، فإنه توجد بعض المؤشرات على التفاوض حول علاقات السلطة بين هالة مصطفى والمسئولين الحكوميين. في أثناء حديثي معها عبرت عن فكرة أن الرئيس مبارك ربما يواجه مقاومة في المقرطة من داخل إدارته الخاصة وحزبه السياسي. على الرغم من ذلك فإنه يصعب الفصل بين هذين النمطين من علاقات السلطة استنادًا إلى فهمي بأن نقد المسئولين الحكوميين والسياسة الحكومية هو إحدى وسائل هالة مصطفى لبناء مصداقيتها بين زملائها المفكرين. ومثل هذا النقد مرتبط كذلك بدعوى وجود صلة خاصة مع الرئيس مبارك، كما سأبرهن على ذلك فيما يلي.

تقع انتقادات هالة مصطفى تحت نمطين عامين، نمط خفيف نسبيًا ونمط قاسي نسبيًا. يتم توجيه النقد الخفيف نسبيًا إلى السياسات الحكومية حول الديمقراطية، وسوف أبحثها فيما بعد. أما النقد القاسي نسبيًا (الذي يظهر في مقالي سبتمبر ونوفمبر) فيتم توجيهه إلى أشخاص بيروقراطيين لا تسميهم، وتصورهم على أنهم يقوضون مجهودات الرئيس مبارك في نشر الديمقراطية.

هـ.١.ب) أيضًا وعلى الرغم من التاريخ المعروف لمركزية الدولة في مصر، **وعلى الرغم من الإرث البيروقراطي الثقيل فقد شهد المجتمع المدني** نموًا ملحوظًا سواء من الناحية الكمية والنوعية على مدى العقدين الماضيين.

هـ.٢.ذ) ولكن ذلك التراث التاريخي المهم لم يحل دون ظهور **عقبات** أخرى كثيرة ليس آخرها وجود إرث تاريخي آخر وهو **الإرث 'البيروقراطي' (أي تسلط الجهاز الإداري للدولة وتعقيده)** والذي يحد من الفعالية الديمقراطية لأي **مؤسسة** في المجال السياسي.

تستخدم هالة مصطفى عديدًا من الاستراتيجيات الخطابية لانتقاد البيروقراطيين في مقتطفات المقالين. فهي تربط، أولا، تعبير 'الإرث الديمقراطي' الذي يتكون من اسم وصفة بصفة سلبية هي 'ثقيل' في (هـ.١.ب) وتحديد سلبي هو 'عقبات' في (هـ.٢.ذ) أو تعريف سلبي 'تسلط الجهاز الإداري للدولة وتعقيده' في (هـ.٢.ذ). ثانيًا، تشير هالة مصطفى إلى البيروقراطية ببساطة 'كارث' يدعو للأسف، وليس بشرًا أو حتى كيان إداري. ثالثًا، يُلاحظ أنه في المقالين يمثل البيروقراطيون عقبة أمام نوع التقدم الذي يدَّعي الرئيس مبارك أنه يسعى لتحقيقه في الوقت الراهن. رابعًا: في مقال سبتمبر يُنظر إلى البيروقراطية على أنها تحاول - لكنها تفشل في- أن تعوق تطور المجتمع المدني أثناء العقدين الأخيرين، أي فترة حكم مبارك؛ وهو ما يذكر بأن استخدام مبارك لتعبير 'المجتمع المدني' كان أكثر الملامح جدارة بالملاحظة في خطبته في ٢٥ أغسطس ١٩٩٩. أما في مقال نوفمبر فإن البيروقراطية تعوق فعالية أي مؤسسة، وهو ما يذكر بأن الرئيس مبارك يسهب باستفاضة حول تيمة المؤسسات في خطابيه في ٥ أكتوبر ١٩٩٩ و١٣ نوفمبر ١٩٩٩. وهكذا فإن هالة مصطفى تعيد التفاوض حول علاقات السلطة مع كل من البيروقراطيين المجهولين وغير الإنسانيين وكذلك داخل دائرة المثقفين التي تنتمي إليها، من خلال إظهار كونها أكثر توافقًا مع الرئيس مبارك من البيروقراطية التي تعوق إنجاز أهدافه.

كانت هالة مصطفى دومًا حذرة في التمييز بين مبارك وكل الآخرين في الحكومة المصرية؛ حتى هؤلاء المقربين من الرئيس مبارك (مثل رئيس الوزراء وأعضاء جماعة مبارك الصغيرة الخاصة) كانت تنتقدهم أحيانًا في مقالاتها (كما حدث في مقالها في جريدة الأهرام في ٦ يناير ١٩٩٩، و٢٢ نوفمبر ١٩٩٩)، وهو مؤشر آخر على أن هالة مصطفى كانت تحاول أن تعبر عن قربها وولائها للرئيس مبارك نفسه، وليس لإدارته ككل. وفي المقالين موضوع الدراسة توجد أيضًا بعض

الإلماحات المهذبة لنقد سياسات مبارك وسجله حول الديمقراطية. وعلـــى خـــلاف الطعنات الموجهة للبيروقراطيين فإن هذه الإلماحات تم تقليصها لغويًا للتخلص من وخزها المحتمل:

هـــ.٢.ز) أغلب علماء السياسة يعتبرون مستوى 'المؤســساتية' Level of Institutionalization في أي مجتمع معيارًا أساسيًا لضمان الديمقراطية، وبعبـــارة أخرى إن بناء المؤسسات يصبح الشرط الضروري للوصول إلى ديمقراطية سليمة Full Democracy.

النقد هنا ضمني؛ من خلال التحدث عن بناء المؤســسات بوصــفه شــرطًا ضروريًا 'لتحقيق ديمقراطية سليمة' تشير هالة مصطفى ضمنيًا إلـــى أن مـــصر ليست ديمقراطية سليمة، وإلا تصبح العبارة غير دقيقة. ومع ذلك، لاحظ كيف تـــم عمل التضمين السلبي برهافة. أولا: تم تنكير تعبير 'ديمقراطية سليمة'، في حالـــة كان يمكن للكاتبة أن تستخدم أداة التعريف لو أرادت ذلك. ثانيًا، الرأي الـــذي تـــم التعبير عنه نُسب (على الأقل بشكل غير مباشر) إلى 'أغلب علماء السياسة' وليس إلى هالة مصطفى شخصيًا. (سبق أن ناقشت في الفصل الـــسابق كيـــف أن إدراج مـــصطلح "Level of Institutionalization"، و"Full Democracy" بالعربيـــة والإنجليزية يربطها بخطاب العلماء السياسيين في الخارج). ثالثًا، تم ربـــط غايـــة الديمقراطية السليمة على نحو إيجابي بالمؤسساتية، وهي إحدى الغايات التي يعبـــر عنها الرئيس مبارك.

النقد الثاني المهذب يأتي في خاتمة آخر جملة في مقال نوفمبر:

هـــ.٢.ز) لذلك كله فإن الدعوة إلى تدعيم 'دولة المؤسسات'، وترسيخها يُعد خطوة مهمة وأساسية في طريق دعم الديمقراطية وما تستلزمه من إصلاح.

ومرة أخرى فإن النقد يتم بواسطة التضمين؛ أي أن كون الإصلاح مطلـوب لدعم الديمقراطية ينطوي على أن ما قدم منه غير كاف بعد. على الرغم من ذلـك فإن كلمة "إصلاح" تم التقليل منها لغويًا باستخدام البنية نفسها التي استخدمها منتجو بيان سبتمبر: فقد استخدمت بنية (ما تستلزمه من إصلاح) في مقابـل بنيـة أكثـر استقامة تتحقق باستخدام أداة التعريف، كما في نحو (الإصلاح الذي تستلزمه). كما هو الأمر في مثال (هـ.٢.ز) ربطت هالـة مـصطفى تلميحيـا النقـدي بتيمـة المؤسساتية عند الرئيس مبارك، موضحة أنه يتخذ بالفعل "خطوة مهمة وأساسـية" نحو حل المشكلة. أشعر في كلتا الحالتين من التلميح لنقد سياسة الرئيس مبـارك أو سجله حول الديمقراطية، أن وظيفة علاقات السلطة على نحو كبير هـو أن تعـزز من مصداقية هالة مصطفى مفكرة، وفي الوقت نفسه تدعي القرب مـن الـرئيس مبارك والتعاطف معه. هذه الوظيفة لعلاقات السلطة تذكرنا – بالإضافة إلـى (ولا تتعارض مع) وظيفة النقد في تعزيز أجندة هالة مصطفى لمناصرة الديمقراطيـة – باعتراف هالة مصطفى أن غايتها هي أن تنسج أفضل خيـوط تقدميـة مناصـرة للديمقراطية ممكنة حول عبارات الرئيس مبارك العامة.

فهمي هويدي:

يتم إنجاز التفاوض حول علاقات السلطة في خطاب فهمـي هويـدي عـن الديمقراطية بشكل حاذق. فنظرًا لكونه كاتب أعمدة راسخ، وكاتب مقالات محنـك فإن هويدي يشيع في كتاباته نبرة ثقة واستقلالية ونبل المبادئ. لقد حاججـت فيمـا سبق بأن هويدي (في قدراته المهنية) يمكن أن يُعد منتميًا علـى الأقـل لجمـاعتي ممارسة؛ الأولى هي جماعة المفكرين الإسلاميين والثانية هي جماعة كتاب الأعمدة الصحفية. وكما آمل أن أوضح فيما يأتي فإن مقتطفات الأعمدة التي تتفاوض حول علاقات السلطة لأجل هويدي في الجماعتين، لا تُظهر فحسب انتماءه إلى كليهمـا (وهو ما تمت مناقشته في الفصل السابق) لكنها تُظهر كذلك استقلاله عنهما بـشكل

عام بواسطة التضفير الخطابي والانتقاد المستتر. يتنازع هويدي في واحد من مقالاته حول علاقات السلطة مع فريق هيئة تحرير صحيفة الأهرام، وهو ما يعبر من زاوية عن عضويته في جماعة ممارسة كتاب الأعمدة (كل الأعضاء معرضون فيها لحظر نشر أعماليم) ومحاولته لأن يتفوق على الممارسات الاجتماعية لجماعة الممارسة تلك.

إن عمود هويدي في ٣ سبتمبر ١٩٩٩ - الذي رفضته صحيفة الأهرام ثم نشرته صحيفة الشعب - هو انتقاد معلن موجه للأغنياء الجدد الأقوياء في مصر، وهو نقد صريح لعلاقات السلطة المستقرة في المجتمع، تم إنجازه على مستوى الأصل المجرد. وفيما وراء الانتقاد المعلن فإنه يوجد موضعان في المقال يستخدم فيهما هويدي التضفير الخطابي لتعزيز أو تحدي علاقات السلطة بطريقة تؤدي عملا اجتماعيًا مفيدًا له باعتباره شخصًا. أولا، فإنه كما ذكر في الفصل السابق فإن هويدي يستخدم إحالات إلى القرآن والحديث في العمود ليعبر عن هويته باعتباره عضوًا في جماعة ممارسة المفكرين الإسلاميين. ومع ذلك فإنه قبيل نهاية المقال يتحول فجأة من التركيز على القيم الإسلامية إلى التركيز على القيم الديمقراطية:

د.١.أ) فإننا نجد أن **المجتمعات الديمقراطية** هي التي تعلو فيها قيمة احترام القانون. وإنجلترا التي تعد أعرق الديمقراطيات الغربية هي أوفرها حظًا في هذا الباب. **الديمقراطية الحقيقية** التي لا تجعل أحدًا فوق الحساب **مفتاح أساسي لحل المشكلة لا ريب..**

إن استخدام هويدي مصطلحات مثل 'المجتمعات الديمقراطية' و'الديمقراطية الحقيقية' - وهي جزء من خطاب نشطاء حقوق الإنسان المدنيين العلمانيين ومتخصصي العلوم السياسية، لا خطاب الإسلاميين - يبدو متنافرًا، وهي فقرة مكرسة على نحو كبير لمقارنة العلاقات الاجتماعية المصرية المعاصرة بالمبادئ الاجتماعية الإسلامية. ولاحظ أيضًا أن هويدي يوظف أساليب الإشارة ليؤكد على

تعلقه بالديمقراطية، بأن يُلحق أداة التعريف بكل إشاراته إلى الديمقراطية: بالإضافة إلى المفردتين في مثال (د.١.أ) ويذكر هويدي أيضًا "البناء الديمقراطي". على الرغم من ذلك فإن مثل هذه التحولات التي تبرز أولا القيم الإسلامية بوصفها ذات مكانة أعلى، ثم يتم التحول إلى القيم الديمقراطية أمر طبيعي عند هويدي. فهو لا يكرر في مقال ٣ سبتمبر كل الحجج حول لماذا يعتقد بأن النسقين يمكن أن ينسجما، وهي حجج يوردها كاملة في كتابه (الإسلام والديمقراطية) ١٩٩٣. فيما يتعلق بعلاقات السلطة فإن إمساكه بالنسقين معًا يتيح له تقديم دعوى بالانتماء لعضوية جماعة ممارسة المفكرين الإسلاميين، وجماعة ممارسة كتاب الأعمدة (وهم علمانيون بشكل عام) والاستقلال عنهما؛ وهو في الواقع يمسك براية الإسلاميين في مواجهة العلمانيين، وراية الديمقراطية في مواجهة الإسلاميين.

وإحالات هويدي إلى الديمقراطية تقود أيضًا إلى شاهد من شواهد التضفير الخطابي مع خطاب الرئيس مبارك، وهو أمر نادر الوقوع في كتابات هويدي:

د.١.ب) وأحسب أن ثمة فرصة مواتية الآن، حيث الحديث عن **التغيير** يشكل أحد عناوين هذه المرحلة، بعد **ما تحدث عنه مبارك**، مؤكدا أنه **من سنن الحياة. وهو كلام كله حق، خصوصًا إذا** اتسع نطاق التغيير ولم يقف عند حدود الأشخاص والسياسات، وإنما شمل التغيير منظومات القيم أيضًا.

يشير هويدي هنا إلى عبارة استخدمها مبارك في فترة الأسئلة والإجابات التالية لخطبته في ٢٥ أغسطس ١٩٩٩ أمام طلاب الجامعة في الإسكندرية. (من المصادفة أن هالة مصطفى تستشهد بالمقتطف نفسها في عمودها في ٢٨ سبتمبر، انظر ملحق (هـ.١).ووفقًا للتقرير الصادر باللغة العربية عن موقع الهيئة المصرية للاستعلامات فإن الرئيس مبارك كان يجيب عن سؤال حول التغييرات المتوقعة في فترة رئاسته التالية:

قال مبارك: بالقطع لابد أن تكون هناك تغييرات وهي سنة الحياة، مشيرًا إلى أن هذه التغييرات وملامحها موضع تفكير ودراسة من الآن.

يشير هويدي إلى عبارة مبارك بطريقة محترمة، بل فيها استحسان، فهو يستحسن العبارة من الوهلة الأولى من خلال إرداف عبارة الرئيس بجملة "وهو كلام كله حق". لكن تم تخفيف الاستحسان بقوله إثر ذلك: (خصوصًا إذا اتسع نطاق التغيير ولم يقف عند حدود الأشخاص والسياسات، وإنما شمل التغيير منظومات القيم أيضًا). فتعبير (خصوصًا إذا) يقيد العبارة السابقة، مشيرًا إلى إطار أو سلسلة من التوقعات بأن التغيير الذي يتحدث عنه الرئيس لن يتجاوز تغيير الأشخاص. هذا يذكر بأن عمود هويدي المنشور في أوائل سبتمبر كتب ليس في سياق استفتاء رئاسي قادم فحسب، بل في سياق تغيير وزاري متوقع أيضًا.

من ثم فإن ما يبدو أنه لدينا في عمود ٣ سبتمبر هو انتقاد صريح موجه لأغنياء مصر الجدد ذوي الامتيازات المفرطة، وانتقاد متخف قليلا موجه للرئيس مبارك، مستشهدًا بالرئيس بطريقة تبدو استحسانية، بهدف وحيد هو سحب هذا الاستحسان بالإشارة ضمنيا إلى أن التغيير الذي يوجد في ذهن مبارك سيكون غير كاف لمواجهة المشكلات التي أثارها هويدي في مقاله. ومع ذلك فعندما تناقشت مع هويدي بشأن هذا المقال ظهر غرض آخر للاستشهاد بعبارة مبارك إلى حيز الضوء. فعندما أثرت مسألة الاستشهاد، ابتسم هويدي وقال "في بعض الأحيان أضع مثل هذه الأشياء لكي أساعد المقال على الوصول إلى الناس". وأشرت إلى أنه في هذه الحالة فإن استراتيجية استرضاء فريق هيئة تحرير الصفحة يبدو أنها لا تعمل، نظرًا لأن صحيفة الأهرام اعترضت على العمود، فضحك هويدي وأيد ذلك.

وهكذا يصبح من الواضح أنه توجد شرائح مطمورة من الانتقاد هنا. فعمود سبتمبر موجه على نحو صريح نحو مشكلة معينة (هي الأغنياء الجدد الأقوياء) وموجه على نحو أكثر خفاءً لمشكلة أخرى (هي ما يفترضه من عدم كفاية

التغييرات التي سيجريها مبارك). وفي الوقت نفسه فإنه ينجز العمل الاجتماعي بادعاء عضوية هويدي لجماعتي ممارسة واستقلاله عنهما في الوقت نفسه. بالإضافة إلى ذلك فإنه يتوجه كذلك إلى علاقات السلطة بين هويدي وفريق تحرير صفحات الأهرام، محاولا استرضاءهم لنشر عمود مثير للجدل بواسطة إضافة إحالة استحسانية لاستشهاد من الرئيس. ولنلاحظ مع ذلك أن هويدي لم يحذف الإشارة إلى الرئيس مبارك بعد أن رفضت صحيفة الأهرام نشر العمود. فحتى لو أن عموده لم ينشر في الأهرام فإن الإحالة إلى اقتباس مبارك لا تزال تُنجز نوعًا من النقد والتحدي، وهو ما يضع هويدي في موقف جيد مع منتقدي مبارك؛ فإشارة هويدي إلى الحاجة لتغيير القيم سوف يكون لها صدى خاصة مع الإسلاميين.

إذا تحولنا الآن إلى عمود هويدي في ٧ ديسمبر ١٩٩٩ (ملحق د.٢.)، المعنون بـ(ربحت الديمقراطية وخسر الإسلاميون)، سوف نراه مرة أخرى يتقلب يمينًا ويسارًا بين الإسلام والديمقراطية. موضوع العمود هو رفض البرلمان الكويتي الموافقة على مرسوم ملكي يمنح المرأة الحق في التصويت. يعترف هويدي بأن التصويت على المرسوم الملكي نصر للديمقراطية في المنطقة، مع ذلك فإن هويدي يرثي الظلم الذي حاق بالنساء على يد الإسلاميين الكويتيين الذين قادوا الحملة ضد المرسوم. يستشهد هويدي بعدد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تحاجج بأن الإسلام يعتبر النساء والرجال متساوين (وهو ما يفند بعض الأحاديث التي ويستشهد بها الإسلاميون لتبرير التمييز بينهما) ولكي يحاجج بأنه لا توجد أرضية دينية صالحة لإنكار حق النساء في التعبير السياسي.

كما ذكرت من قبل فإن هويدي يكتب أعمدة لإصدارات عربية توزَّع في دول الخليج العربي، ومن ثم فإن اهتمامه بالكويت طبيعي، ويشير العمود إلى أنه تابع عن كثب الحوار الدائر في الكويت حول حقوق المرأة. هويدي كذلك محنك في

القيام بنوع من الانتقاد المستتر؛ أعني التعرض لموضوع يحيل عليه (في هذه الحالة هو حقوق النساء في الكويت وكذلك موضوع مفاهيم الديمقراطية في مقابل قيم الإسلام وتصوراته) في حين يتعرض في مستوى آخر لموضوع آخر و/أو متكلم آخر. ربما أحاجج أنه يخاطب في عمود ديسمبر – فيما وراء الانتقاد الخفي الموجه للإسلاميين الكويتيين – الإسلاميين المصريين أيضًا. ففي الوقت الذي كتب فيه هويدي عموده كان الإسلاميون المصريون قد أصبحوا متورطين في نقاش مع الحكومة حول حقوق المرأة. في أواخر نوفمبر عقد حزب العمل الذي يهيمن عليه الإسلاميون مؤتمرًا حول حقوق الإنسان ردًا على مؤتمر مدعوم من الحكومة حول الموضوع نفسه. وبحسب ما ذُكر في صفحات جريدة الشعب (انظر، عدد ٢٦ نوفمبر ١٩٩٩، الصفحة الأولى، وعدد ٣٠ نوفمبر ١٩٩٩ الصفحة الثالثة، وعدد ٣ ديسمبر ١٩٩٩ الصفحة السابعة)، أيد مؤتمر الإسلاميين قيمًا اجتماعية محافظة، وشكك في تلك القيم التي قدمها المؤتمر الذي دعمته الحكومة، والتي أدينت بوصفها غربية ومعادية للتقاليد الإسلامية. لقد تحول المؤتمران المتنازعان إلى مجرد تسخين للنقاش بين الحكومة والإسلاميين حول قانون الأحوال الشخصية الجديد الذي اقترحته الحكومة، ويعطي للمرأة حق الخلع والسفر إلى الخارج دون موافقة الزوج؛ وفي النهاية تم تمرير القانون محتويًا على مادة حق الخلع ولكن دون المادة الخاصة بالسفر.

وهكذا فإن هويدي استخدم عموده حول الديمقراطية وحقوق المرأة في الكويت على نحو جزئي؛ لينجز نقاشًا بدأ مع جماعته الخاصة من الإسلاميين في كتاب (الإسلام والديمقراطية)؛ أي حول أن الإسلام نفسه حافل بالعديد من نفس القيم الليبرالية الموجودة في الديمقراطية ذات الأسلوب الغربي، بما فيها المساواة بين الرجل والمرأة. ويذهب هويدي في بداية المقال إلى انتمائه إلى جماعة الإسلاميين الأوسع التي ينتمي إليها الإسلاميون الكويتيون أيضًا:

د.٢.أ) **لا أستطيع أن أخفي شعوري بالصدمة والحزن إزاء إسقاط قانون حقوق المرأة السياسية، وحجبه في مجلس الأمة الكويتية.**

د.٢.ب) **أما الحزن فسببه أن النواب الإسلاميين كانوا في طليعة معارضي القانون.**

في مثال (د.٢.ب) حقيقة أن دور النواب الإسلاميين في سحب المرسوم سبَّب لهويدي الحزن يولِّد التضمين بأنه مرتبط بالإسلاميين (أعني أن هويدي يقدم معلومات عن مشاعره الشخصية لا يبدو أنها مطلوبة في العمود، فيما عدا أنه يحاول بواسطتها نقل معلومات إضافية). يتم تعزيز هذا الإيحاء من خلال الفعل المنفي (لا أستطيع أن أخفي شعوري بالحزن). تذكَّر أن النفي مؤشر على الأطر التي تعمل في الخطاب، يوضح أن التأكيد (أستطيع أن أخفي) كان سيكون من نواحٍ أخرى متوقعًا. وهكذا يشير هويدي إلى أن القارئ ربما يتوقع منه إخفاء مشاعر حزنه على الأحداث في الكويت (أيضًا بسبب تعاطفاته الراسخة مع الإسلاميين)، لكنه لن يفعل لأن لديه فكرة يريد أن يقدمها.

ترتبط فكرة هويدي بعلاقات السلطة؛ أعني تحدي علاقات السلطة مع جماعة ممارسته من خلال القول بأنه أكثر حكمة من قرنائه الإسلاميين، الذين استنزفوا جهدهم حول حقوق المرأة في حين توجد موضوعات أكبر على المحك:

د.٢.ج) سمعت الدكتور محمد عمارة يقول مرة مازحًا إن البعض يجادل في تولي المرأة للإمامة العظمى 'وهل تجوز أو لا تجوز' ولكنهم يتجاهلون ما آل إليه حال الإمامة العظمى في زماننا بعدما أصبح يتولاها الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي؟! **أفيقوا أيها السادة!!**[1].

---

(١) أسقطت المؤلفة كلمة 'مازحًا' في الترجمة الإنجليزية. وهو ما يغير بالطبع من دلالة العبارة.

مثال (د.٢.ج) هو آخر فقرة في عمود ٧ ديسمبر. يبدأ العمود بمناقشة الظروف الخاصة بتصويت البرلمان الكويتي على حق المرأة في التصويت (في الانتخابات)، ثم ينتقل إلى مناقشة الجدل السياسي والديني الذي يحدث في الكويت، ثم يورد الآيات القرآنية التي توضح أن الإسلام يمنح المرأة حق المشاركة السياسية، ثم يناقش المبدأ العام للمساواة بين الجنسين في الإسلام. ثم تتحول المحاجاة بشكل مثير للاندهاش في الفقرة الأخيرة، حين يتم وضع النقاش حول حقوق المرأة بوضوح صارم في مقابل واقع الهيمنة الذي تمارسه الولايات المتحدة والبنك الدولي. ويستشهد هويدي، في هذا الشأن' بمحمد عمارة وهو كاتب أعمدة إسلامي في جريدة الشعب. هذا التضفير الخطابي أحد المؤشرات على أن هويدي يقصد بفكرته نظرائه المصريين. وفعل الأمر (أفيقوا، أيها السادة!) – الذي كتب ببنط ثقيل في الأصل – هو الإشارة الأكثر وضوحًا على أن هويدي يقصد الجمهور المصري بهذه الرسالة؛ فصحيفة الأهرام لا تُقرأ على نطاق واسع خارج مصر.

وهكذا فإن هذا النمط من الانتقاد المضمر الذي رأيناه في عمود ٣ سبتمبر تم تكراره في عمود ٧ ديسمبر بطريقة مختلفة قليلا. ففي مقال سبتمبر يأخذ هويدي حادثة شهدها في مصر، ويستخرج منها درسًا أعم يتحدى بنى السلطة في المجتمع المصري، ثم في النهاية يستشهد بمبارك بطريقة كانت استحسانة ومتحدية في الوقت نفسه؛ وهكذا فإنه يأخذ خطوة نحو إعادة صياغة علاقات السلطة في علاقته مع رقباء مقالاته. يبدأ هويدي عمود ديسمبر بحكاية تحدث في الكويت، يطورها تدريجيًا لتصبح حجاجًا عامًا حول حقوق المرأة يعبر عن استقلاله عن جماعة ممارسة المفكرين الإسلاميين، ثم يتحول إلى نقطة سياسية حادة نسبيًا تتحدى أولويات جماعة الممارسة. هذا التحدي الأخير أُنجز بحرفية أكبر، إلى حد أنه ربما لا يتم إدراكه لولا عبارة الأمر الأخيرة (وربما كان هذ هو السبب وراء إضافة

هويدي لها). وعلى نحو ما يتحدى عمود سبتمبر الحكومة ومسانديها فإن عمود ديسمبر يتحدى بشكل أساسي الإسلاميين، ومن السهل للغاية فهم علة رفض المقال الأول من جريدة الأهرام (ونشره بواسطة صحيفة الشعب المؤيدة للإسلاميين)، في حين نُشر العمود الأخير في صحيفة الأهرام باعتباره واحدًا من أعمدة هويدي الأسبوعية المعتادة.

ملخص استراتيجيات علاقات السلطة :

تكشف الأمثلة والتحليلات السابقة عن كيفية تعزيز علاقات السلطة و/أو تحديها بواسطة المشاركين في الخطاب حول الديمقراطية، وأنه غالبًا ما يحدث الكثير من العمل التفاعلي أكبر مما يتبدى أمام العين عند الفحص الأولي في مثل هذا الخطاب، كذلك العديد من الموضوعات التي تناقش بخلاف الموضوع الذي يحال إليه مباشرة مثل "الديمقراطية"، أو "الإصلاح السياسي"، أو "المجتمع المدني". تشمل بعض وسائل معالجة علاقات السلطة في مقتطفات الخطاب حول الديمقراطية التي تمت مناقشتها في هذه الدراسة ما يأتي:

تقوم جماعة الممارسة التي تكتب خطب مبارك (بما فيهم مبارك نفسه، وإن لم تكن بأية حال مقصورة عليه) بإرضاء المصالح المتضاربة من خلال رسم صورة للرئيس يبدو فيها مناصرًا للديمقراطية، في حين يقوم خطابيًا بتعزيز هيكل السلطة السياسية المصري ذي الطبيعة الرأسية. وتتضمن الأمثلة العزل الخطابي للمواطنين، وتصوير المؤسسات غير الحكومية بوصفها مصدر خطورة محتمل، ولا يمكن الوثوق فيها، وتعزيز دينامية الرئيس القوي والمعارضة الواهنة.

أنشأ إنتاج نداء سبتمبر نزاعًا على السيطرة على موضوع الإصلاح السياسي بين أعضاء جماعة ممارسة حقوق الإنسان وجماعة ممارسة المعارضة السياسية. وتشمل الآثار اللغوية على النزاع تشابهًا تنظيميًا كبيرًا بين النداء وبيانات

جماعات حقوق الإنسان السابقة عليه، كذلك استراتيجيات "خنوع" (أي، تقديم مطالب ثم تقويضها خطابيًا استباقًا لرد عدائي من الحكومة) أُقحمت في معظمها بطلب من المعارضين السياسيين. وهكذا فحتى أعضاء المعارضة السياسية اشتركوا في تعزيز علاقات السلطة الرأسية مع الحكومة.

تحدى أيضًا كاتبا الأعمدة هالة مصطفى وفهمي هويدي في كتاباتهما عن الديمقراطية علاقات السلطة داخل وخارج جماعتي الممارسة الخاصة بهما؛ حيث استخدمت هالة مصطفى استراتيجيات لغوية تتضمن التضفير الخطابي وممارسات التسمية لإبراز أهميتها داخل جماعة المثقفين، في حين استخدم هويدي التضفير الخطابي للبرهنة على استقلاله عن جماعة الإسلاميين، وللتنازع حول علاقات السلطة بينه وبين من يحظرون نشر بعض مقالاته في صحيفة مملوكة للحكومة.

الفصل السادس

الخـــاتمة

الخطاب الذي لا يقاوم :

سوف أوضح في الختام كيف أن التحليل الذي قمت به في الفصول ٣، ٤، ٥، يلقي الضوء على مغزى النصوص محل الاهتمام، كما أستفيض حول النتائج النهائية التي قدمتها في الفصل الأول، وأقدم نصيحة لتطبيق هذه المنهجية على الخطاب السياسي.

رؤية جديدة لأهمية النصوص :

لقد ذكرت في الفصل الأول أن وجهة نظري حول الأهمية السياسية للنصوص التي درستها تغيرت على نحو دال بتأثير البحث الإثنوغرافي والتحليل اللغوي؛ وسوف أشرح هنا كيف تغيرت وجهة نظري.

فيما يتعلق بمقتطفات خطب مبارك فقد شرعت في دراستها بشكل مبدئي، وأنا أتوقع أنني سأجد فجوة دالة بين الطريقة الليبرالية نسبيًا التي تتم مناقشة الديمقراطية من خلالها في خطب الرئيس والطريقة المحافظة التي تتم من خلالها ممارسة الديمقراطية في مصر. إن ما وجدته - على رغم ذلك - أنني ما إن انتقلت من القراءة السطحية إلى التحليل العميق للنصوص حتى اختفت هذه الفجوة، فالخطاب عزز الممارسة. وقد كشفت لي مناقشاتي مع أعضاء جماعة الممارسة المشاركين في إنتاج الخطب أن اتجاهات جماعة الممارسة (بمن فيهم الرئيس مبارك نفسه) نحو الديمقراطية أكثر تعقيدًا مما ظننت. فبدلا من أن يتم لَوْك المفهوم ببساطة على الألسنة أرادت جماعة الممارسة بإخلاص أن تجعل الديمقراطية

موضوعًا أساسيًا في الفترة الرئاسية الرابعة للرئيس مبارك، لكنهم شعروا في الوقت نفسه بالحاجة لتعزيز الامتيازات التي تحظى بها السلطة التنفيذية من خلال إتاحة جرعات صغيرة من الديمقراطية، وتقييد القدرة على المبادأة المسموح بها للمنظمات غير الحكومية، والنشطاء الأفراد. وقد أُنجزت هذه الوظائف – وهي إنشاء هوية غائمة تُظهر مبارك مناصرًا للديمقراطية، وذا سيطرة صارمة، وتعزيز توازن القوى الرأسي القائم بين الحكومة والمجتمع المدني– من خلال المخصصات والأطر وبقية الأدوات اللغوية التي سبقت مناقشتها في الفصلين الرابع والخامس.

عندما بدأ اهتمامي لأول مرة بالنداء المنشور في جريدة الشعب في ٣ سبتمبر ١٩٩٩ سألني الكثير من المراقبين للمشهد السياسي المصري لماذا أهتم بما يبدو بوضوح أنه تمرين فارغ تقوم به أحزاب معارضة سياسية مزيفة. ومع ذلك فإن غريزتي وخلفيتي اللغوية أخبراني أن البشر عامة لديهم أسباب لفتح أفواههم للكلام أو لتسطير الكلمات. وقد كشف عملي الإثنوغرافي واللغوي المضني أن النداء شكل عملا محفوفًا بالمخاطر قام به نشطاء حقوق الإنسان لانتزع السيطرة على موضوع الإصلاح السياسي من أحزاب المعارضة، وأن النص كان ساحة معركة خطابية بين مقاربات الإصلاح السياسي التي تتبناها جماعات ممارسة مختلفة. وهكذا فإن دراسة النداء نبهتني إلى تطورات المشهد السياسي (داخل حركة حقوق الإنسان على وجه التحديد) التي لم أكن على وعي بها.

بعد أن قمت بدراسة المقالات الصحفية لهالة مصطفى وفهمي هويدي علمت أنه من الصعب على المثقف في مصر المعاصرة أن يناصر النموذج الديمقراطي، لكن ذلك قد يكون ذا عائد مجزي. لقد حاول كلٌ من فهمي هويدي وهالة مصطفى أن يضعا مفهوم الديمقراطية المجرد في سياقات ملموسة من خلال ربطه بظواهر سياسية أكثر ارتباطًا بالمشهد المصري المعاصر: الإسلامية في

حالة فهمي هويدي ومبارك في حالة هالة مصطفى. كشف ما أخبرنـي بـه كـلا المفكرين عن عملهما، والأدوات اللغوية المستخدمة في كتاباتهما صعوبة تجسير الفجوة بين هذه المفاهيم المتباينة. مع ذلك فقد أتاحت لهما حقيقـة قـدرتهما علـى تجسير تلك الفجوة بمصداقية أن ينحتا لنفسيهما مكانـة متميـزة داخـل جماعـات الممارسة التي ينتميان إليها.

نتائج عامة

لا إمكانية مقاومة بعض الخطابات :

لماذا الديمقراطية؟ لقد سألت نفسي عددًا من المرات أثناء كتابة هذه الدراسة عمَّا إذا كانت دراسة أي موضوع راهن آخر – مثل الإصلاح الاقتصادي، أو الإرهاب أو قانون الأحوال الشخصية– في الخطاب السياسي المصري سوف تظهر نتائج مشابهة. ربما يحدث هذا إلى حد ما، فالمنهجية المستخدمة هنا يمكن أن تطبق على موضوعات أخرى عديدة، والباحث من المحتمل أن يجد أنه تم إنجاز وظائف اجتماعية أساسية مثل إنشاء الهوية عبر هذه الموضوعات أيضًا. في الوقت نفسه يبدو أنه توجد أسباب لعلة كون الديمقراطية – ويشمل ذلك الموضوعات المرتبطة بها مثل المجتمع المدني وحرية التعبير وبناء المؤسسات – موضوعًا ملحا على نحو خاص بين النخبة السياسية المصرية أثناء عامي ١٩٩٩ – ٢٠٠٠ وهي فترة هذه الدراسة. مما لا شك فيه أن الاستفتاء على فترة رئاسة رابعة في سبتمبر ١٩٩٩ والانتخابات النيابية المزمعة في نوفمبر ٢٠٠٠ لعبا دورا، لكن هؤلاء الذين حاورتهم أشاروا كذلك إلى أن الديمقراطية أصبحت مترسخة في الخطاب السياسي المصري العام باعتبارها رد فعل على خطاب أوسع، مستقر خارج مصر، يريد المصريون المشاركة فيه أو يحتاجون إلى ذلك. وكما قال لي أكاديمي مصري مقرب من الدوائر الحكومية فيما يتعلق بالكلام الغربي عن الديمقراطية، "إنه خطاب لا يُقاوم".

إن ما أقترحه هو أن موضوعات معينة – في أوقات معينة ومجتمعات معينة – ربما تكون مميزة على نحو خاص، ومن ثمّ تكون على نحو خاص متاحة أو مناسبة لإنجاز عمل اجتماعي تفاعلي ضروري مثل إنشاء الهوية أو موضعة الذات أو التفاوض

على علاقات السلطة. تصبح مثل هذه الموضوعات شكلا مما يطلق عليه سكولون الأدوات الثقافية cultural tools، بمعنى أنها تـصبح كلمـات غامـضة، جاذبـة للاهتمام، أقرب ما يكون إلى الشاشات البيضاء التي ربما يسقط عليها المـشاركون في الخطاب العام ما يحبذون، وهم على يقين بأنه سيستحوذ على الانتبـاه. إن مـا بزغ من مناقشاتي مع المشاركين في التفاعلات الاجتماعية الكامنـة وراء شـواهد الخطاب المختارة هو أن 'الديمقراطية' كانت جزءًا من سلة من الموضوعات – بدا أن 'العولمة' على سبيل المثال توجد في نفس السلة- التي نظر إليها المـصريون بوصفها ممثلة لقوى خارجية عتيدة تنبثق من الغرب المهيمن، قوى لابد أن تتبارى معها مصر بطريقة أو أخرى. وهكذا أصبح التعبير عن آراء حول "الديمقراطيـة" أحد سبل النصح فيما يتعلق بكيف يجدر بمصر أن تستجيب لهذا الخطاب الخارجي الذي لا يُقاوم؛ – إما تطويعه وتحويله لصالح مصر، أو احتضان جزء منه وتكييفه مع احتياجات مصر وثقافتها الخاصة، أو التعامل معه بشك بـالغ، أو الاعتـراض عليه بوصفه نفاقي أو غير مناسب ثقافيا، أو تجاهله – وهو ما كان، في المقابـل، طريقة للتعبير عن هوية (سواء فردية أو جماعية) ومكانة الـشخص فـي مقابـل زملائه أو خصومه.

لا يعني هذا القول بأن المصريين الذين ناقشوا الديمقراطية كـانوا يفتقـدون الاقتناع المخلص بالموضوع؛ في الوقع فإنه حتى أكثر الخـصوم ضـرواة حـول الموضوع غالبًا ما كانوا يعطون للآخرين رصيدًا لدرجات ما من الإخلاص. وعلى سبيل المثال فإن العديد من نشطاء حقوق الإنسان والصحفيين الذين انتقدوا سياسات الرئيس مبارك بقسوة أخبروني بأنهم على الرغم من ذلك يؤمنـون بـأن الـرئيس مبارك اعتقد أنه كان يحول مصر إلى الديمقراطية بشكل تدريجي. والمسألة هـي أنه لا يوجد أي تناقض بين امتلاك قناعات مخلصة حول موضوع مـا واسـتخدام ذلك الموضوع لإنجاز أعمال تفاعلية ضرورية. على الرغم من ذلـك فقـد كنـت

واعية طوال بحثي بأن جهودي لفصل قناعات هؤلاء الذين ينتجون الخطاب حـــول الديمقراطية عن العمل التفاعلي الذي يتم إنجازه في الخطاب يتضمن داخله خطـــر إساءة التأويل. وقد أزعجتني هذه النقطة كثيرًا عندما تعاملت مـــع عمـــل الكتـــاب الأفراد، الذين على خلاف هؤلاء الذين أنتجوا النصوص في جماعات، كان علـــيهم أن يقبلوا المسئولية التأليفية الكاملة عن كتاباتهم.

رؤية الكلمات بوصفها أفعالاً

أثناء إحدى مقابلاتي المبكرة في القاهرة، ما إن شرحت اهتمامي بالخطاب العام حول الديمقراطية حتى قال محاوري (وهو مؤيد قوي للحكومة المصرية ولمبارك) "سوف تجدين فرقًا كليًا بين الكلام والممارسة". وقد شعر الكثيرون ممن تحاورت معهم بخيبة أمل (وقليل منهم شعر بارتياح) لكون دراستي لا تقارن بين ما 'يقال' وما 'يُفعل' فيما يخص الديمقراطية في مصر، سواء بواسطة الحكومة أو القوى السياسية المعارضة، ومن ثمّ 'تعرية' النفاق والتناقضات.

لا تؤيد نتائجي مثل هذا الفصل بين الكلمات والأفعال؛ بل هي بالأحرى تقترح أن الكلمات هي نوع من الأفعال وأنها مرتبطة بأنواع أخرى من الأفعال. يظهر الترابط أوضح ما يكون فيما يطلق عليه اللغويون أفعال الكلام Speech Acts، تلك التلفظات التي تؤدي أفعالا مثل الوعد (حتى لو كان مخففًا)، والاعتراف الضمني بأخطاء الماضي في قول مبارك - "إذا كنت أعد بأن تكون الانتخابات القادمة نظيفة ونزيهة.." - في خطبته أمام البرلمان المصري في ١٣ نوفمبر ١٩٩٩. وفي حالات أقل وضوحًا فإنني أعتقد، مع ذلك، أن وجهة النظر تظل صالحة. على سبيل المثال، ألم يُنجز مبارك (في خطبة الخامس من أكتوبر ١٩٩٩) نوعًا من الفعل السياسي من خلال الترسيم الخطابي لحقل لعب سياسي؛ اللاعبون الوحيدون المصرح لهم باللعب فيه هم الدولة، والمؤسسات المصرح بها من الدولة والخاضعة لمراقبتها، والأفراد، والمواطنون الفراداى؟

ربما يعود جزء من خيبة الأمل الذي انتاب من تحاورت معهم لفشلي في مقابلة الكلمات على الأفعال إلى إدراكهم بأن الكلمات كانت النوع الوحيد من

الأفعال المسموح به فيما يتعلق بالديمقراطية في مصر المعاصرة، وعدم رضاهم عن هذا الوضع. لقد كانت حرية التعبير المنجز الأساسي الذي يُتباهى به في خطب الرئيس مبارك في الفترة من ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ فيما يتعلق بالمقرطة، وفي الواقع فإن العديد من المتحاورين معي قالوا إنهم يؤمنون بأن مفهوم الديمقراطية عند مبارك يتكون تقريبًا من درجة ما من حرية التعبير، بمصاحبة بناء مؤسسات (مرخصة ومراقبة من الحكومة) وكم محدد من الحرية للهيئة القضائية. ومع ذلك فإن قدرة المواطنين على تغيير حكومتهم عبر العملية الديمقراطية ليست جزءًا من الصورة السياسية التي ترسمها خطب مبارك. وكما حدث بالفعل، فقد مال كل المتحدثين من المعارضة السياسية أو جماعات حقوق الإنسان في خطابهم العام إلى تعزيز هذا الهيكل من السلطة التراتبية، الذي تتم السيطرة عليه مركزيًا. ويوجد أكثر من لاعب واحد في هذه اللعبة، لكن الفجوة بين قوتهم حقيقية.

تطبيق منهجية البحث

يبرهن هذا الكتاب على أن الخطاب السياسي يقبل أن يطبق عليه منهج مركب من البحث الإثنوغرافي في جماعات الممارسة والتفاعلات الاجتماعية التي أنتجت نصًا ما (ما كان يحاول هؤلاء الذين أنتجوا النصوص إنجازه) مع فحص الاستراتيجيات والأدوات اللغوية الموظفة في النص (كيف يُنجز منتجو النصوص أهدافهم عبر اللغة). وتوصيتي لهؤلاء الذين قد يطبقون هذا المنهج على مواقف ومشكلات سياسية أخرى هي أن يقاربوا الخطاب من خلال طرح تساؤل هو "ما الذي يحدث هنا؟" بدلا من "ما الرسالة التي يتم إرسالها؟" فالكثير من عمل الخطاب العام يؤدى بواسطة المشاركين أنفسهم ولصالحهم؛ وبدون وضع هذا في الاعتبار فإنه يصبح من السهل الوقوع في حيرة إزاء النصوص أو قراءتها بشكل خاطئ. هؤلاء الذين ينتجون الخطاب العام يفعلون ذلك باعتبارهم أفرادًا في جماعات ممارسة، وغالبًا ما يوظف شاهد من شواهد الخطاب بشكل رئيسي لينجز عملا داخل جماعة الممارسة، ويأتي في المرتبة الثانوية فحسب إنجاز عمل مع جمهور مفترض. وهكذا فإن الموضوع الظاهري غالبا ما لا يكون هو الموضوع الوحيد ولا حتى الموضوع الرئيسي موضع النقاش، والجمهور الظاهري غالبًا ما لا يكون الجمهور الوحيد، ولا حتى الجمهور الرئيسي المقصود.

لنتحول إلى الجانب اللغوي من التحليل، لقد كانت الأدوات اللغوية التي وظفتها بشكل أكثر كثافة في تحليلي هي صيغ متنوعة من أساليب الإشارة (بما فيها طرائق الإحالة إلى الذات والآخرين واستخدام أدوات التعريف والتنكير) والتضفير الخطابي (ويشمل الانتقاد المستتر). ومن المؤكد أن التداولية واللغويات الاجتماعية

تقدم العديد من الأدوات الأخرى التي يمكن من خلالها مقاربة النصوص. وقد وجدت أن بعض الأدوات اللغوية كانت كاشفة بدرجة أكبر عند النظر إلى نص معين؛ فالتضفير الخطابي بالنسبة لي كان أكثر الأدوات أهمية لفهم خطاب الكاتبين هالة مصطفى وفهمي هويدي، والانتقاد المستتر الأكثر كشفًا فيما يتعلق بنداء سبتمبر، والعديد من صيغ الإشارة أكثر فعالية في تأويل خطب الرئيس مبارك. بالإضافة إلى ذلك كانت هناك مستويات كاملة ممكنة للتحليل اللغوي تركتها دون مساس، مثل بنية الخطاب والحجاج.

لقد اتخذت في هذا الكتاب قرارًا ضد السير في هذا الاتجاه، لأنني اعتقدت أن دراسات الحجاج والبلاغة مألوفة بالفعل لعلماء السياسة وغيرهم ممن يدرسون الخطاب السياسي في الشرق الأوسط. واخترت بدلا من ذلك أن أسير في اتجاه تحليل ظواهر لغوية يومية صغيرة مثل التعبيرات الإحالية؛ لأنني أردت أن أوضح كيف يمكن أن تكون دراستها مربحة، خاصة حين يكون التحليل مدعمًا بالبحث الإثنوغرافي. فهي تكشف نماذج واستراتيجيات يعبر المشاركون في إنتاج الخطاب السياسي بواسطتها عن قربهم من الأفكار أو بعدهم عنها، وعن توثيق صلتهم أو فك ارتباطهم بالبشر الآخرين، وعن تعظيم أو تحقير أثر التحدي الذي يُراد بالخطاب أن يقدمه للآخرين. ولم تكن الممارسات الاجتماعية أو النماذج اللغوية التي اكتشفتها غير عادية بل عادية، وذلك ما أضفى عليها أهمية. وكما يقول بيليج فإن "تحوير مفردات ضئيلة"، أو (لنجعل الاستعارة ممتدة) فإن "تحوير" الممارسات الاجتماعية اليومية هو الذي يعمل الكثير من التحفيز التفاعلي المكثف في الخطاب. لو وجه المرء عنايته لتلك النماذج اللغوية والاجتماعية الشائعة؛ فإنها يمكن أن تكشف عن طرائق جديدة لقراءة الخطاب، لكن من السهل تجاهل ما يبدو صوته للوهلة الأولى مشابهًا لما يطلق عليه بيليج "طنين كثافة مرورية بعيدة"، وربما ساعدني الطنين الدائم للكثافة المرورية خارج شباكي القاهري أثناء تأليف هذا الكتاب في التوليف بين النغمات.

مراجع البحث

Abu Khalil, As'ad. 1994. "Al-jabriyyah in the political discourse of Jamal 'Abd al-Nasir and Saddam Husayn: the rationalization of defeat." The Muslim World 84 (3–4): 240–257.

Akhavi, Shahrough. 1997. "The dialectic in contemporary Egyptian social thought: the scripturalist and modernist discourses of Sayyid Qutb and Hasan Hanafi." International Journal of Middle East Studies 29:377–401.

Anderson, Lisa. 1998. "Democracy in the Arab world: a critique of the political culture approach." In Political Liberalization and Democratization in the Arab World, B. Korany,R.Bryner,and P.Noble (eds),Vol.1 of2:77–91.Boulder,CO: Lynne Rienner Publishers.

Anderson,Richard D.Jr.,Valery J.Chervyakov,and Pavel B.Parshin.1995."Words matter: linguistic conditions for democracy in Russia." Slavic Review 54 (4): 869–895.

Atkinson, Max. 1984. Our Masters' Voices: the Language and Body Language of Politics. Reprint. London and New York: Routledge, 1989.

Austin, John L. 1962. How to Do Things With Words. Oxford: Clarendon Press.

Ayalon, Ami.1987.Language and Change in the Arab Middle East: The Evolution ofModem Political Discourse. New York and Oxford: Oxford University Press.

al-Azmeh, Aziz. 1994. "Populism contra democracy: recent democratist discourse in the Arab world." In Democracy Without Democrats, G. Salame (ed), 112–129. London: I.B. Tauris Publishers.

Bakhtin, Mikhail. 1981. "Discourse in the novel." In The Dialogic Imagination: Four Essays by M. M. Bakhtin, M. Holquist (ed), 259–422. Translated by Caryl Emerson and Michael Holquist. Austin: University of Texas Press.

Bakhtin, Mikhail. 1984. Problems of Dostoevsky's Poetics. Edited and translated by Caryl Emerson. Minneapolis: University of Minnesota Press.

Bakhtin,Mikhail.1986."The problem of speech genres." In Speech Genres and Other Late Essays, translated by Vern W. McGee, 61–102. Austin: University of Texas Press.

Bengio, Ofra. 1998. Saddam's Word: Political Discourse in Iraq. New York: Oxford University Press.

Billig, Michael. 1995. Banal Nationalism. London: SAGE Publications.

Brown, Penelope and Stephen Levinson, 1978. "Universals in language usage: Politeness phenomena." In Questions and Politeness, E. Goody (ed), 291–347. Cambridge: Cambridge University Press.

Brown, Roger and Albert Gilman. 1960."The Pronouns of Power and Solidarity." In Style in Language, T.A. Sebeok (ed), 253–276. Cambridge, MA: Technical Press of the Massachusetts Institute of Technology.

Cairo Institute for Human Rights Studies. 1999. I9laan al-daar al-bayDaa' li-l-Haraka al9arabiyya li-Huquuq al-insaan (The Casablanca declaration of the Arab human rights movement). Cairo: Markaz al-qaahira li-diraasaat Huquuq al-insaan.

Chilton, Paul. 1990. "Politeness, politics, and diplomacy." Discourse & Society 1 (2): 201–224.

Connor-Linton, Jeff. 1988."Author's style and world-view in nuclear discourse: A quantitative analysis." Multilingua 7 (1–2):95–132.

De Cillia, Rudolf, Martin Reisigl, and Ruth Wodak. 1999. "The discursive construction of national identities." Discourse & Society 10 (2):149–173.

De Fina, Anna. 1995. "Pronominal choice, identity, and solidarity in political discourse." Text 15 (3):379–410.

De Landtsheer, Christ'l. 1998."Introduction to the study of political discourse." In Politically Speaking: A Worldwide Examination of Language Used in the Political Sphere, O. Feldman and C. De Landtsheer (eds), 1–16. Westport, CT: Praeger Publishers.

Fairclough, Norman. 1995. Media Discourse. London: Edward Arnold.

Fandy, Mamoun. 1998."Political science without clothes: the politics of dress or contesting the spatiality of the state in Egypt." Arab Studies Quarterly 20 (2):87–104.

Foucault, Michel. 1984. "The order of discourse." In Language and Politics, M.J. Shapiro (ed), 108–138. New York: New York University Press.

Fowler,Roger, 1985."Power." In Handbook of Discourse Analysis,T.A.van Djik (ed),Vol. 4 of 4:61–82. London: Academic Press.

Gee,James Paul.1997."Thematized echoes." Journal of Narrative and Life History 7 (1–4): 189–196.

Goffman, Erving. 1981. Forms of Talk. Philadelphia: University of Pennsylvania Press.

Grice, H. Paul. 1975. "Logic and conversation." In Syntax and Semantics, Vol.3: Speech Acts, P. Cole and J. Morgan (eds), 41–58. New York: Academic Press.

Grice, H. Paul. 1989. Studies in the Way of Words. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Gumperz, John J. 1982. Discourse Strategies. Cambridge: Cambridge University Press.

Hassan, Bahey El Din. 1999. "The Dilemma of the Arab Human Rights Movement: Towards Strategies for the 21st Century." Paper presented at the annual meeting of the Middle East Studies Association, November 20–22, Washington DC.

Holes, Clive. 1993. "The uses of variation: a study of the political speeches of Gamal Ab-dul-Nasir." In Perspectives on Arabic Linguistics V, M. Eid and C. Holes (eds), 13–45. Amsterdam: Benjamins.

Holes, Clive. 1995. Modern Arabic: Structures, Functions, and Varieties. New York: Long-man Publishing.

Holly, Werner. 1989. "Credibility and political language." In Language, Power, and Ideology: Studies in Political Discourse,R.Wodak (ed),115–135.Amsterdam/Philadelphia: John Benjamins Publishing Company.

Huwaydi, Fahmi. 1993. Al-islaam wa l-diimuqraaTiyya (Islam and Democracy). Cairo: Markaz al-ahraam li-al-tarjama wa al-nashr.

Huwaydi, Fahmi. 1998. al-Maqaalaat al-maHDHuura (Censored columns). Cairo: Dar al-shuruuq.

Ibrahim, Saad Eddin. 1996. Egypt, Islam, and Democracy. Cairo: American University in Cairo Press.

Ibrahim, Saad Eddin. 1999. "President Mubarak and Civil Society." Civil Society 8 (93): 7.

Ismail, Salwa. 1995. "State-society relations in Egypt: restructuring the political." Arab Studies Quarterly 17 (3):37–52.

Ismail, Salwa. 1998a. "Confronting the other: identity, culture, politics, and conservative Islamism in Egypt." International Journal of Middle East Studies 30:199–225.

Ismail,Salwa.1998b."Democracy in contemporary Arab intellectual discourse." In Political Liberalization and Democratization in the Arab World, B. Korany, R. Bryner, and P. Noble (eds), Vol. 1 of 2: 93–111. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers. Ilie,Cornelia.1998."The ideological remapping of semantic roles in totalitarian discourse, or, how to paint white roses red." Discourse & Society 9 (1):57–80.

Israeli, Raphael. 1988. "The pervasiveness of Islam in contemporary Arab political discourse: the cases of Sadat and Arafat." In Politically Speaking: A Worldwide Examination of Language Used in the Political Sphere, O. Feldman and C. De Landtsheer (eds), 19–30. Westport, CT: Praeger Publishers.

Johnstone, Barbara. 1991. Repetition in Arabic Discourse: Paradigms, Syntagms, and the Ecology of Language. Amsterdam/Philadelphia: John Benjamins Publishing Company.

Korany,Bahgat.1998."Restricted democratization from above: Egypt." In Political Liberalization and Democratization in the Arab

World, B. Korany, R. Bryner, and P. Noble (eds),Vol. 2 of 2:39–69. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers.

Lave, Jean and Etienne Wenger. 1991. Situated Learning: Legitimate Peripheral Participation. Cambridge: Cambridge University Press.

Levinson, Stephen C. 1983. Pragmatics. Cambridge: Cambridge University Press.

Mazraani, Nathalie. 1995. "Functions of Arabic political discourse: the case of Saddam Hussein's speeches." Zeitschrift fur Arabische Linguistik 30:22–36.

Mazraani, Nathalie. 1997. Aspects of Language Variation in Arabic Political Speech-Making. Richmond, UK: Curzon Press.

Mustafa, Hala. 1995. Al-niDHaam al-siyaasii wa al-mu9aaraDa al-islaamiyya fii miSr (The political system and Islamic opposition in Egypt). Cairo: Markaz al-maHruusa li-alnashr wa al-xadamaat al-SuHufiyya.

Mustafa, Hala. 1997. "QaDaayaa al-iSlaaH al-siyaasii fii baraamij al-aHzaab" (Issues of political reform in party platforms). In Al-intixaabaat al-barlamaaniyya, miSr 1995 (Parliamentary Elections, Egypt 1995), H. Mustafa (ed), 119–120. Cairo: Markaz aldiraasaat al-siyaasiyya wa al-istraatiijiyya bi-al-ahraam.

Mustafa,Hala.1999.Al-niDHaam al-siyaasii wa qaDaayaa al-taHawwul al-diimuqraaTii fii miSr (The political system and issues of democratic transformation in Egypt). Cairo: Miiriit li-al-nashr wa al-ma9luumaat.

Mustafa, Hala. 2000. Al-aHzaab (Parties). Cairo: Markaz al-diraasaat al-siyaasiyya wa listraatiijiyya bi-al-ahraam.

Richardson, Kay. 1985."Pragmatics of speeches against the peace movement in Britain: a case study." In Language and the Nuclear Arms Debate: Nukespeak Today, P. Chilton (ed), 23–44. London and Dover, NH: Frances Pinter.

Rodenbeck, Max. 2000."Linguistic emergency." Cairo Times, March 9–22, 5.

Sarig, Lea. 1995. "Discourse markers in contemporary Arabic." Zeitschrift fur Arabische Linguistik 30:7–21.

Schiffrin, Deborah. 1987. Discourse Markers. Cambridge: Cambridge University Press.

Schiffrin, Deborah. 1994. Approaches to Discourse. Cambridge, MA: Blackwell Publishers Inc.

Schiffrin, Deborah. 1996a. "Interactional Sociolinguistics." In Sociolinguistics and Language Teaching, S.L. McKay and N. Hornberger (eds). Cambridge: Cambridge University Press.

Schiffrin, Deborah. 1996b. "Narrative as self-portrait: sociolinguistic constructions of identity." Language in Society 25:167–203.

Scollon, Ron. 1998. Mediated Discourse. New York: Addison Wesley Longman Inc.

Scollon, Ron. 1999. "Hidden dialogicality: when infelicity becomes fear of infringement." Paper read at Seventh International Congress of the International Association for Dialogue Analysis, April 9, in Birmingham, UK.

Silverstein,Michael and Greg Urban.1996."The Natural History ofDiscourse." In Natural Histories of Discourse, M. Silverstein and G. Urban (eds), 2–17. Chicago and London: University of Chicago Press.

Singerman,Diane.1995.Avenues ofParticipation: Family,Politics,and Networks in Urban Quarters of Cairo. Princeton, NJ: Princeton University Press. Reprint. Cairo: American University in Cairo Press, 1997.

Singerman, Diane. 1996. "Civil society in the shadow of the Egyptian state: the role of informal networks in the construction of public life." In The Civil Society Debate in

Middle Eastern Studies, J. Gelvin (ed), 64–105. Berkeley and Los Angeles: University of California at Los Angeles.

Sperber, Dan and Deirdre Wilson. 1987. Precis of Relevance: Communication and Cognition. Behavioral and Brain Sciences 10:697–754.

Springborg, Robert. 1989. Mubarak's Egypt: Fragmentation of the Political Order. Boulder, CO and London: Westview Press.

Tannen, Deborah. 1979."What's in a frame? Surface evidence for underlying expectations." In New Directions in Discourse Processing, R. Needle (ed), 137–181. Norwood, NJ: Ablex.

Tannen, Deborah. 1982. Oral and literate strategies in spoken and written narratives. Language 58:1–21.

Tannen, Deborah. 1984. Conversational Style: Analyzing Talk Among Friends. Norwood, NJ: Ablex.

Teichmann, Christina. 1998. "Defining democracy: transitional discourse in Georgia 1990–1991." In Political Discourse in Transition in Europe 1989–1991, P. Chilton, M, Ilyin, and J. Mey (eds), 233–250. Amsterdam/Philadelphia: John Benjamins Publishing Company.

Tyrwhitt-Drake, Hugh. 1999. "Resisting the discourse of critical discourse analysis: reopening a Hong Kong case study." Journal of Pragmatics 31:1081–1088.

United States Department of State. 2002. Country Reports on Human Rights Practices 2001: Egypt. Washington: U.S. Government Printing Office.

Urban, Greg. 1996. "Entextualization, replication, and power." In Natural Histories of Discourse, M. Silverstein and G. Urban (eds), 21–44. Chicago: University of Chicago Press.

Van Djik, Teun A. 1997. "Political discourse and racism: describing others in western parliaments." In The Language and Politics of Exclusion: Others in Discourse, S.H. Riggins (ed), 31–64. Thousand Oaks, CA: Sage Publications.

Wilson, John. 1990. Politically Speaking: The Pragmatic Analysis of Political Language. Oxford: Basil Blackwell.

Wodak, Ruth. 1989. 1968: "The power of political jargon – a "Club 2" discussion." In Language, Power, and Ideology: Studies in Political Discourse, R. Wodak (ed), 137–163. Amsterdam/ Philadelphia: John Benjamins Publishing Company.

Wodak,Ruth.1999."Critical Discourse Analysis at the End of the 20th Century."Research on Language and Social Interaction 32 (1–2):185–193.

Wright, W. [1896] 1977. A Grammar of the Arabic Language, 3d ed. Reprint. Cambridge: Cambridge University Press.

Zaki, Moheb. 1995. Civil Society and Democratization in Egypt: 1981–94. Cairo: Ibn Khaldun Center.

Zupnik, Yael-Janette. 1994. "A pragmatic analysis of the use of person deixis in political discourse." Journal of Pragmatics 21:339–383.

ملحق (ا)

مقتطف من خطبة مبارك التي ألقاها في الخامس من أكتوبر ١٩٩٩

نسخة مكتوبة من خطبة متلفزة للرئيس المصري حسني مبارك ألقاها أمام مجلس الشعب في ٥ أكتوبر ١٩٩٩ إثر توليه فترة رئاسية جديدة. تسجيل من التليفزيون المصري، مدته ثلاث دقائق وسبع وخمسين ثانية:

١- وقد لا تكون الفرصة مواتية اليوم..

٢- لكي أتحدث على نحو..

٣- أكثر تفصيلا عن هذا البرنامج..

٤- الذي يشكل حجر الزاوية..

٥- في رؤية المستقبل..

٦- لخيارات مصر مع بداية الألفية الثالثة..

٧- لأن موعد ذلك هو لقاؤنا القادم مع بدء الدورة الجديدة'.

٨- لمجلسكم الموقر'.

٩- إن شاء الله.

١٠- لكنني..

١١- أستطيع أن أؤكد على عدد من الحقائق المهمة.

١٢- أولا..

١٣- أن البرنامج الذي نتحدث عنه..

١٤- ونعمل على تنفيذه..

١٥- يستند إلى جهد دؤوب..

١٦- بذلناه منذ حملّنا الشعب المسئولية.

١٧- كان حجر الزاوية فيه..

١٨- هو تدعيم دور المؤسسات في المجتمع المصري.

١٩- وترسيخ مفهوم دولة المؤسسات..

٢٠- في واقعنا السياسي..

٢١- والإداري..

٢٢- والاجتماعي.

٢٣- لأنه المفهوم.

٢٤- الذي يضمن أكبر قدر من المشاركة الجماعية.

٢٥- وتغليب الموضوعية..

٢٦- عند وضع السياسات.

٢٧- واتخاذ القرارات..

٢٨- كما أنه الأسلوب الذي يوفر الثبات والاستقرار للعمل العام.

٢٩- ويقوم هذا البرنامج أيضًا..

٣٠- على الجمع بين جهد الدولة..

٣١- وجهد مؤسسات المجتمع المختلفة..

٣٢- مع دور الوطن-المواطن الفرد.

٣٣- لأنه ما لم تتكامل الجهود.

٣٤- التي يبذلها شركاء التنمية الأساسيون..

٣٥- في إطار خطة واحدة..

٣٦- تنسق بين هذه الأدوار الثلاثة..

٣٧- يصبح من العسير..

٣٨- أن نتوقع النجاح الكامل.

٣٩- إن مهمة الدولة هي أن تهيئ المناخ المناسب..

٤٠- وأن تضع السياسات السليمة..

٤١- التي تضمن تحقيق الأولويات الصحيحة.

٤٢- وأن تحمي بقوة القانون..

٤٣- توازن المصالح بين كل فئات المجتمع.

٤٤- وأن تضمن توجيه عائد التنمية لصالح كل المواطنين'.

٤٥- وأن تكون على استعداد دائم..

٤٦- للتدخل في الوقت الصحيح'.

٤٧- لضبط حركة المجتمع'.

٤٨- حفاظًا على سلامه الاجتماعي.

٤٩- ومهمة مؤسسات المجتمع المتمثلة بالأحزاب..

٥٠- والنقابات..

٥١- والاتحادات..

٥٢- وجمعيات النشاط الأهلي..

٥٣- أن تساعد على توسيع حق المشاركة.

٥٤- وأن تكون طرفًا أساسيًا في عملية الارتقاء المستمر..

٥٥- بقدرات المواطنين.

٥٦- وأن تحافظ على كيانها الوطني..

٥٧- وتعمل على تحقيق التجانس بين أهدافها..

٥٨- وبين مقتضيات الصالح العام..

٥٩- كل لا تكون أداة في أيدي قوى وجماعات خارجية..

٦٠- كما تمارس دورها الديمقراطي والطوعي..

٦١- دون أن تقحم نفسها..

٦٢- طرفًا في صراع هدفه التمييز بين مصالح المواطنين..

٦٣- أو تغليب مصالح فئة'

٦٤- أو تغليب مصالح فئة'.

٦٥- على حساب أخرى.

٦٦- ومهمة المواطن أن يعرف أنه محور التنمية وموضوعه.

٦٧- وأن ارتقاء حياته رهن..

٦٨- بقدراته المتزايدة..

٦٩- على تحسين مهاراته وكفاءته.

٧٠- وأن المجتمع..

٧١- يصلح بصلاح مواطنيه..

٧٢- عندما يستقر في ضمير كل مواطن..

٧٣- ضرورة احترام القانون..

٧٤- والحرص على أداء الواجب الوطني..

٧٥- والإدراك المسئول..

٧٦- لأهمية التوازن بين الحق والواجب..

٧٧- والحرية والمسئولية..

٧٨- وحق الفرد وحقوق الجماعة.

٧٩- ثانيا..:

ملحق (٢)

مقتطف من خطبة ألقاها مبارك في ١٣ نوفمبر ١٩٩٩

مقتطف من خطبة متلفزة للرئيس المصري محمد حسني مبارك في ١٣ نوفمبر ١٩٩٩ بمناسبة افتتاح دورة مجلس الشعب. تم تسجيلها صوتًا وصورة من التليفزيون المصري. مدتها أربع دقائق وثلاثين ثانية.

٧٩- أيها الأخوة والأخوات..
٨٠- لقد كان اعتقادي الدائم..
٨١- أن الديمقراطية تنمو بالرأي الحر..
٨٢- والمشاركة الواسعة..
٨٣- والتمثيل الصحيح..
٨٤- وعلى هذا الطريق..
٨٥- خطت مصر خطوات هامة.
٨٦- لا يست.
٨٧- لا يستطيع إنكارها إلا مكابر جاحد.
٨٨- وتلازمت منذ وقت مبكر مسيرة الإصلاح الاقتصادي'.
٨٩- والسياسي'.
٩٠- في خطوات جادة.
٩١- أتاحت حرية الرأي والصحافة بشكل غير مسبوق،
٩٢- وفتحت الأبواب أمام صورة جديدة لملكية الصحف،
٩٣- التي لم تعد وقفا على الصحافة القومية والحزبية'
٩٤- وإنما ظهرت لأول مرة منذ أربعين عامًا..
٩٥- صحافة مصرية مستقلة.
٩٦- وبالرغم من العديد من الممارسات السلبية..
٩٧- فلقد كان موقفي الواضح..

٩٨- أن الصحافة يجب أن تكون قادرة بنفسها..هي
٩٩- على إصلاح سلبياتها.
١٠٠- وأنه لا ينبغي أن يكون هناك سلطان على الصحافة سوى القانون.
١٠١- ولست في حاجة..
١٠٢- إلى أن أؤكد لكم،
١٠٣- ثقتي الكاملة في أن المعارضة جزء من الحكم!
١٠٤- بدونها لا يكتمل الإطار الديمقراطي.
١٠٥- تصفيق من الجمهور لمدة ست ثوانٍ
١٠٦- ولست أتحدث عن وجود شكلي للمعارضة..
١٠٧- بل إنني أتحدث عن وجود حقيقي!
١٠٨- لأن وجود معارضة قوية،
١٠٩- يجعل الحزب الحاكم في أي بلد،
١١٠- أكثر يقظة ونشاطًا،
١١١- وأكثر التصاقًا بمصالح الجماهير.
١١٢- الجمهور: تصفيق لمدة ست ثوانٍ
١١٣- إننا..
١١٤- إننا لا نصادر على حق المعارضة في تمثيل نيابي..
١١٥- أكثر توازنًا.
١١٦- وليس هناك ما يمنع من أن نبحث أنسب السبل لتحقيق ذلك.
١١٧- ولكن بداية الطريق.
١١٨- الجمهور: تصفيق لمدة تسع ثوانٍ.
١١٩- أه، ها.
١٢٠- ما اتفقتوا واختلفتم،
١٢١- ما انتو حيرتونا.

١٢٢- الجمهور: كلام غير واضح.
١٢٣- ولكن بداية الطريق تتمثل في أن تُصلح المعارضة من أوضاعها.
١٢٤- وأن تكون أكثر ديمقراطية في داخلها.
١٢٥- الجمهور: كلام غير واضح.
١٢٦- وأن تعبر بالفعل عن مصالح الجماهير!
١٢٧- الجمهور: تصفيق لمدة إحدى عشرة ثانية.
١٢٨- أيها الأخوة والأخوات..
١٢٩- الجمهور: كلام غير واضح.
١٣٠- موش؟ الواقع ولا إيه؟
١٣١- الجمهور: كلام غير واضح وتصفيق لمدة ثانيتين.
١٣٢- إن انتهاء الفصل التشريعي السابع لمجلسكم الموقر يعني..
١٣٣- أننا على أبواب انتخابات برلمانية جديدة.
١٣٤- أرجو للجميع فيها حظًا طيبًا.
١٣٥- في إطار منافسة شريفة،
١٣٦- تدخلها الأحزاب ويدخلها الأفراد'.
١٣٧- تعميقًا للديمقراطية'
١٣٨- وتوسيعًا لحق المشاركة،
١٣٩- الذي نعمل على ترسيخه وتعميقه،
١٤٠- في الوعي المصري،
١٤١- الفردي والجماعي،
١٤٢- في الممارسة العملية.
١٤٣- وإذا كنت أعد بأن تكون الانتخابات القادمة نظيفة ونزيهة،
١٤٤- تخضع في كل مراحلها لإشراف كامل من القضاء،
١٤٥- الجمهور: تصفيق فردي لمدة أربع ثوانٍ.

١٤٦- الذي يعتز به كل مصري،

١٤٧- وتوفر له الدولة كل ما هو جدير به من استقلال'.

١٤٨- لأننا نؤمن بأن استقلال السلطة القضائية هي من - هو من أهم ركائز الحكم في مصر.

١٤٩- أقول إننا إذا كنا جميعًا،

١٥٠- حريصين على ضمانات - ضمان انتخابات حرة نزيهة،

١٥١- فإن على الأحزاب والأفراد المشاركين في العملية الانتخابية،

١٥٢- أن يتجنبوا الممارسات غير الديمقراطية،

١٥٣- أو التي تسيء للعملية السياسية في مصر.

١٥٤- أو تمس سمعة مؤسسة يجب أن نحرص تمامًا على صورتها وعلى دورها.

١٥٥- الأخوة والأخوات..

ملحق (٣)

نص نداء سبتمبر

نداء من أحزاب العمل والناصري والوفد والتجمع
من أجل الإصلاح السياسي والدستوري

شكري: لا يمكن حرب الفساد والتصدي للتحديات الخارجية بدون ديمقراطية حقيقية.

تنشر 'الشعب' فيما يلي نداء الأحزاب السياسية من أجل الإصلاح السياسي والديمقراطي بعد توقيع المهندس إبراهيم شكري –رئيس الحزب – عليه، وكان النداء قد وصل للحزب ونص على نشره قبل الأربعاء الموافق الأول من سبتمبر، وقد تقرر عرضه على المكتب السياسي للحزب ترسيخًا لعمل مؤسسات الحزب، وقد عرض فعلا على المكتب السياسي في اجتماعه مساء الثلاثاء الموافق الحادي والثلاثين من أغسطس. وقد وافق عليه المكتب بإجماع الآراء، وها نحن ننشره بعد توقيع السيد رئيس الحزب عليه.

كانت جريدة 'الأهالي' قد نشرت في عددها الصادر أول سبتمبر النداء قبل توقيع رئيس الحزب عليه، ودون ذكر موقف الحزب منه، كما ذكرت الجريدة أن هناك أنباء حول وجود انقسام حقيقي وشيك في حزب العمل. ويؤكد الحزب أن هذه الأنباء شائعات غير صحيحة، وأن الحزب يسير على بركة الله في طريقه مصممًا على تحقيق برامجه، مؤكدًا وحدة الحزب، وفاعلية مؤسساته الشرعية.

ومن جانب آخر، وفي معرض تعليقه على النداء الصادر من الأحزاب الأربعاء، قال الأستاذ إبراهيم شكري – رئيس حزب العمل – في تصريحات خاصة لـ'الشعب' إن أهمية النداء لا تأتي فقط من المطالب التي وردت فيه، ولكن من الاهتمام والمتابعة وتفصيل هذه المطالب، وطرحها على الرأي العام والمسئولين للسير بخطوات حقيقية نحو تحقيقها. وقال شكري: إن ما يحدث في مجال الحياة السياسية الحزبية والنقابية من قيود لا يمكن أن يستمر، وأن كل المصريين يطمعون إلى دخول القرن القادم دون قيود في مجال الحريات، وقال شكري إن حرب الفساد وتطوير جميع مجالات الحياة في مصر، ومواجهة التحديات الخارجية لا يمكن أن تتم بالكفاءة المطلوبة دون تغيير شامل في مجال الحريات، ودون إلغاء قانون الطوارئ. وفيما يلي نص النداء:

نداء من أجل الإصلاح السياسي والدستوري في مصر

الموقعون على هذا النداء، إذ يتطلعون إلى تحرير الحياة السياسية مما تعانيه من قيود على مشارف قرن جديد، وفي مناسبة الاستفتاء على فترة رئاسة جديدة: فهم يطالبون بأن يبدأ هذا التحرير باتخاذ خمسة إجراءات أساسية هي:

١- إلغاء حالة الطوارئ والإفراج عن المعتقلين السياسيين والعفو عن المسجونين السياسيين في غير قضايا العنف.

٢- توفير ضمانات لانتخابات حرة نزيهة، بحيث تجري كل الانتخابات العامة القادمة دون أي تدخل إداري، وفي ظل منافسة سياسية كاملة ومتكافئة، يتوافر لها إشراف قضائي كامل، واستنادًا إلى جداول انتخابية خالية من الأسماء المكررة وأسماء المتوفين والمهاجرين، بحيث يوقع الناخب باسمه أو ببصمته عقب الإدلاء بصوته.

٣- إطلاق حرية تشكيل الأحزاب تحت رقابة القضاء الطبيعي وحده، وأحكام الدستور، ورفع القيود على النشاط الجماهيري السلمي.

٤- إطلاق حرية إصدار الصحف وملكية وسائل الإعلام وإتاحة فرصة متكافئة للأحزاب والقوى السياسية في طرح آرائها وأفكارها في كل أجهزة الإعلام المملوكة للشعب.

٥- كفالة استقلال النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية سعيًا إلى مجتمع أهلي قادر على المساهمة في بناء الديمقراطية والتقدم.

إن الموقعين على هذا النداء يأملون أن يكون تحقيق هذه المطالب هو الخطوة الأولى في الطريق إلى إصلاح سياسي ودستوري جذري، بما يهيئ المناخ لانتقال سلمي للسلطة، يحقق الاستقرار بتحويل مصر إلى جمهورية برلمانية: الشعب فيها مصدر كل السلطات، تقوم على تعددية حزبية حقيقية تتداول فيها الأحزاب الحكم طبقًا لما تسفر عنه انتخابات نزيهة، وتشكل حكومات تعتمد على ثقة ممثلي الشعب وتتضامن في المسئولية الوزارية أمامهم بحيث يكون رئيس الدولة رمزًا للوطن، ويجري انتخابه – بعد ذلك – من بين أكثر من مرشح، وبما لا يزيد عن مدتين متتاليتين.

توقيعات

فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد

خالد محيي الدين رئيس حزب التجمع

ضياء الدين داوود رئيس الحزب العربي الناصري

إبراهيم شكري رئيس حزب العمل

ملحق (٤)

مقتطفات من مقالين لفهمي هويدي

د.١ مقتطف من مقال فهمي هويدي المنشور في صحيفة الشعب في ٣ سبتمبر، المقال تتوسطه صورة لفهمي هويدي

هامة القانون وقامة الرجال

رأيت واحدة من علامات الساعة الصغرى: رجل أمن يسترضي مذنبًا ويطلب منه السماح والعفو!.. أما إذا سألتني لماذا هي من علامات الساعة، فردي أنني قرأت حديثًا نبويًا يشير إلى أن من تلك العلامات انقلاب الأمور رأسًا على عقب، بحيث 'تلد الأمة ربتها'، ولما وقعت عيناي على ما رأيت في مصيف 'مارينا' قلت إن الذي شاهدته لا يختلف كثيرًا عن المثل الذي ورد في الحديث؛ لأن الذي نعرفه منذ كان هناك 'أمن' أن المذنب هو الذي يسترضي رجل الأمن، أما أن يحدث العكس، فتلك هي المفاجأة التي أحسبها غير مسبوقة ولا ملحوقة. ومن ثمَّ يسوِّغ لنا القياس أن نعتبر الواقعة – بدورها – علامة من علامات الساعة الصغرى.

ليس ذلك فحسب، وإنما الذي نما إلى ظني أكثر وأكثر وشجعني على المغامرة بالفتوى في الموضوع، أن المذنب المذكور لم يكن من أبطال المصارعة أو الملاكمة، ولا كان زعيم عصابة مرهوب الجانب، ولكنه مجرد صبي لا تتجاوز قامته ركبة رجل الأمن، وفي أي ظرف عادي ربما تعثرت قدما الواحد منا فيه، وهو ماشي في الطريق. ولكن 'المحروس' الصغير استمد خطورته من كونه

واحدًا من أبناء 'الأكابر' وبهذه الصفة استطالت قامته، وارتفع صوته بالتهديد والوعيد، وصار بوسعه أن ينهر رجل الأمن ويزجره، وأن يجبره على أن يلاينه ويسترضيه بصوت منكسر وخفيض.

يوم السبت ١٩٩٩/٨/١٢ كتب زميلنا الأستاذ عادل حمودة مقالا عما يجري في مارينا. وروى قصة كلب صغير من تبعية أو حاشية أحد الأكابر، الذي راح يتحرش بالجالسين قبالة الشاطئ، وحينما اقترب من مكان يجلس فيه أحد الأطباء مع أسرته، هشه الطبيب حتى لا يخيف ابنته، عندئذ جاء السيد الكبير غاضبًا ونهره قائلا: أتضرب الكلب يا كلب! ولم يكتف صاحبنا بذلك، وإنما اختفى لحظات وعاد بصحبة نفر من البلطجية الذين ساقوا معهم كلابًا كبيرة متوحشة، وانهالوا ضربا على الطبيب أمام الجميع!

...في المقال قصص أخرى شبيهة بقصة الصبي الذي أشرنا إليه، وهو قليل من كثير تتابع وقائعه كل يوم على مرأى ومسمع من الناس، الذين كادوا يفقدون الشعور بالدهشة إزاء ما جرى.

ثمة حديث نبوي يصور على نحو صائب فداحة ما يصيب المجتمع إذا ما اختلّت موازين العدل فيه، واستطالت قامة الرجال فوق القانون، إذ يقرر: "إنما أهلك من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد".

استنادًا إلى هذا المنطوق، فإن انهيار القاعدة القانونية سبيل مؤد إلى الهلاك. وإذ نحمد الله على أننا لم نبلغ تلك المرحلة بعد، ولكن أخشى ما أخشاه أن يكون ما يجري تحت أعيننا الآن طور مؤد إلى تلك النهاية المفجعة.

إن تراجع أو انهيار قيمة القانون والنظام العام لا يتم بين يوم وليلة، ولكنه حصيلة تراكم عوامل عدة، لعل أهمها غياب الرقابة الشعبية، وانعدام المساءلة. تلك

النخبة التي أُطلق لها العنان دون أن تكون موضع حساب أو مراجعة، تستشري وتستعلي بمضي الوقت وتتصور أنها فوق القانون. لذلك فإننا نجد أن المجتمعات الديمقراطية هي التي تعلو فيها قيمة احترام القانون. وإنجلترا التي تُعد أعرق الديمقراطيات الغربية هي أوفرها حظًا في هذا الباب.

الديمقراطية الحقيقية التي لا تجعل أحدًا فوق الحساب مفتاح أساسي للمشكلة لا ريب، ولكن ذلك لا يعني بالضرورة البقاء في موقف الانتظار حتى يكتمل البناء الديمقراطي. وإنما يمهد الطريق لحل الإشكال موقف حازم الإرادة، ومثل يضربه الكبار لتلقين النخبة دروسًا في احترام القانون وفي مصر جهاز للإدارة لا ريب، وكبار من ذلك الطراز الذي ننشده يُعوَّل عليهم الكثير لإنجاز هذه المهمة.

وفي كل الأحوال فإن الأمر يستحق مناقشة موسعة من جانب الغيورين على الحاضر والمستقبل. وأحسب أن ثمَّة فرصة مواتية الآن؛ حيث الحديث عن التغيير يشكل أحد عناوين هذه المرحلة، بعدما تحدث عنه الرئيس مبارك مؤكدًا أنه من سنن الحياة، وهو كلام كله حق، خصوصًا إذا اتسع نطاق التغيير ولم يقف عند حدود الأشخاص والسياسات، وإنما شمل التغيير منظومة القيم أيضًا.

هذا المقال رفضت جريدة الأهرام نشره.

د.٢ مقتطف من مقال لفهمي هويدي نشرته جريدة الأهرام في ٧ ديسمبر ١٩٩٩، كتب في صدر المقالة اسم فهمي هويدي.

ربحت الديمقراطية وخسر الإسلاميون!

لا أستطيع أن أخفي شعورًا بالصدمة والحزن إزاء إسقاط قانون حقوق المرأة السياسية، وحجبه في مجلس الأمة الكويتي. الصدمة لأن ذلك حدث بينما نحن نطوي صفحة القرن العشرين، ونتطلع مع غيرنا من البشر إلى أشواق قرن جديد، وإذا بالسقوط المدوي للقانون يذكرنا بأن بعض مجتمعاتنا ما زالت تقف بعيدًا عند نقطة الصفر، ولم تحسم بعد – ضمن بديهيات أخرى كثيرة – قضية مساواة المرأة بالرجل، ولا حقها في ممارسة حقوقها السياسية.

أما الحزن فسببه أن النواب الإسلاميين كانوا في طليعة معارضي القانون، وكانت لهم اليد الطولى في حشد الأصوات لصالح إجهاضه وعدم تمريره. ليس ذلك فحسب، وإنما استخدمت المرجعية الشرعية لحرمان المرأة من حقوقها السياسية، الأمر الذي أعتبره بمثابة تشويه لموقف الإسلام تطوع به من تصوروا أنهم يحسنون صنعًا.

رغم ما جرى، ينبغي أن نسجل أن التجربة الديمقراطية في الكويت كانت الرابح بقدر ما أن النواب الإسلاميين والجماعات أو المنظمات التي وقفت وراءهم كانوا الخاسر الأكبر، حيث سيسجل عليهم التاريخ أنهم وقفوا ضد حقوق المرأة السياسية فظلموها وظلموا الإسلام معها.

لا يستطيع أحد أن يقلل من أهمية إبطال المجلس النيابي لمرسوم صادر عن أمير البلاد، وهذا ما يحدث لأول مرة – في حدود علمي – وفي زماننا هذا فإن مثل هذه المراسيم العليا تتحول إلى نصوص مقدسة لا يجوز المساس بها عند الآخرين.

سمعت الدكتور محمد عمارة يقول مرة مازحًا إن البعض يجادل في تـــولي المرأة للإمامة العظمى 'وهل تجوز أو لا تجوز، ولكنهم يتجاهلون ما آل إليه حال الإمامة العظمى في زماننا، بعدما أصبح يتولاها الولايات المتحدة الأمريكية والبنك اندولي؟!

أفيقوا أيها السادة!!

ملحق (٥)

مقتطفات من مقالين لهالة مصطفى

هـ.١. مقتطفات من مقال لهالة مصطفى نشرته صحيفة الأهرام في ٢٨ سبتمبر ١٩٩٩، ويحمل توقيعها.

الرئيس مبارك وعهد جديد للديمقراطية

قدم الرئيس مبارك في خطابات سياسية هامة متتالية رؤية متكاملة لمستقبل مصر، وهي مقبلة على الألفية الثالثة بكل متغيراتها وتحدياتها التي تفرضها على كافة أرجاء المعمورة. فمصر بتاريخها وحضارتها وتراثها وثقافاتها الممتدة عبر قرون من الزمان تستحق أن تتبوأ مكانة عالية وراقية بين أمم العالم وشعوبه.

كانت رسالة رئيس الجمهورية واضحة في الحديث عن النهضة الشاملة واستكمال بناء الدولة العصرية وفي إحداث التوازن بين الإصلاح الاقتصادي ومثيله السياسي والإداري، فالإصلاح في النهاية هو عملية متشابكة متداخلة متعددة الأبعاد والأركان. كما أنه عملية ممتدة لا تقف عند حد معين، ولكن تتطور وتنمو مع المجتمعات ذاتها.

ولذلك فقد لمست خطب الرئيس أغلب القضايا الجوهرية الحيوية التي احتلت - وما زالت - ساحة النقاش العام، وشكلت أولويات مهمة للأكاديميين والسياسيين والمواطن العادي على حد السواء. وربما تأتي في مقدمة القضايا التي احتلت مكانة بارزة ضمن الأولويات قضية الديمقراطية، وهي القضية التي ركز الرئيس عليها بأكثر من معنى وفي أكثر من جانب وأولاها عناية خاصة. وهي عناية ليست

مستحدثة، ولا ترتبط فقط بمضمون خطابات رئيس الجمهورية في الآونة الأخيرة، ولكنها بدأت منذ اللحظة الأولى لتوليه مسئولية الحكم في أكتوبر ١٩٨١. فهي القضية التي تمتعت باستمرارية واهتمام ملحوظ بشكل يتجاوز ما أولتها لها العهود السابقة.

وهذا الاهتمام لا يتم رصده فقط من خلال خطب الرئيس، ولكن من خلال ما تُرجم على أرض الواقع وشهده المجتمع المصري على مدى ما يقرب من العقدين من الزمان.

أيضًا وعلى الرغم من التاريخ المعروف لمركزية الدولة في مصر، وعلى الرغم من الإرث البيروقراطي الثقيل، فقد شهد المجتمع المدني نموا ملحوظًا سواء من الناحية الكمية أو النوعية على مدى العقدين الماضيين. وهو الأمر الذي يحرص الرئيس على دفعه باستمرار مثلما أشار في خطابه الهام أثناء لقائه بطلاب الجامعات (إننا نخطط ونعمل لتحقيق نهضة مستمرة في كل مجالات الحياة المصرية نهضة لا تستند إلى الجهد الحكومي وحده، ولكنها تقوم على أكتاف مؤسسات الدولة والمجتمع المدني من أحزاب ونقابات واتحادات وجمعيات أهلية).

إن هذه بعض ملامح التطور الديمقراطي في عهد الرئيس مبارك، والذي أعطاه دفعة جديدة حينما أولى عناية خاصة لمسألة تمثيل الأجيال المختلفة في الحياة السياسية والعامة، والحرص على دعم الكفاءات فقد أشار (علينا أن نبحث عن الموهوبين والجادين في كل موقع لكي نضعهم في دائرة الاهتمام، ونتابع تنمية مواهبهم وقدراتهم، لأن تفوق الدول أصبح رهنًا بقدراتها على استثمار ذخيرتها العقلية التي تتجسد في الموهوبين والجادين والمبتكرين والمبدعين ورجال البحث العلمي والمتخصصين في تطبيقات العلوم المختلفة). وأيضًا حينما أشار إلى أهمية التغيير باعتباره (من سنة الحياة).

هـ.٢. مقتطفات من مقال هالة مصطفى المنشور في جريدة الأهرام في ٣٠ نوفمبر ١٩٩٩، ويحمل توقيعها

الديمقراطية ودولة المؤسسات

في أكثر من موقع وبأكثر من معنى أشار الرئيس مبارك في خطابه الهام أمام مجلس الشعب والشورى إلى أهمية دور المؤسسات (في نهضة الدولة العصرية، والاعتماد على نظم وسياسات مستقرة، وتقاليد راسخة..وقوانين شفافة..) تضمن مسيرة العمل الوطني. وأكد الرئيس على أن دولة المؤسسات هي ضرورة قومية يجب العمل على (..ترسيخ مفهومها وتعميقه في الفكر والممارسة، وعلى كافة المستويات، وفي جميع الأجهزة..حتى يصبح مستقرًا في وجدان كل مصري..).

وهذا الاهتمام المحوري الذي يوليه الرئيس مبارك "لدولة المؤسسات" إنما يرجع إلى ارتباطها الوثيق والمباشر بعملية التطور الديمقراطي. فالديمقراطية بحكم التعريف لا تقوم بدون مؤسسات قوية تدعمها وترسخها. صحيح أن مقومات أي تجربة ديمقراطية تقوم على أسس وركائز عدة تبدأ من الدستور والقانون والبيئة التشريعية بشكل عام أي الإطار الرسمي والقانوني، إلى المناخ الثقافي السائد ونظام القيم الذي يولده في المجتمع، والذي يضمن بدوره قناعة الأفراد بالمبادئ الديمقراطية، إلا أن إحدى أهم الركائز تظل متعلقة بالبنية التنظيمية والمؤسسات للدولة، أي تلك البنية التي تسمح بتحقيق الديمقراطية على مستوى الممارسة وتجسيدها في الواقع العملي. فهذا البعد يعد من أكثر الأبعاد الحيوية واللازمة لعملية التحول الديمقراطي. حتى إن أغلب علماء السياسة يعتبرون "مستوى المؤسسية Level of Instituationalization"، في أي مجتمع معيارًا أساسيًا لضمان الديمقراطية أو بعبارة أخرى: إن بناء المؤسسات يصبح الشرط الضروري

للوصول إلى "ديمقراطية سليمة Full Democracy" والمقصود 'بالمؤسسية' وجود قواعد متعارف عليها تقوم على الكفاءة وحسن الأداء واحترام النظام، تحكم عمل التنظيمات المختلفة، تعلي من قدر المصلحة العامة في مواجهة المصالح الشخصية والاهتمامات والولاءات الضيقة للأفراد..

وبنفس المنطق فإن 'دولة المؤسسات' هي التي تجنب أية تجربة ديمقراطية ما يُعرف بظاهرة 'شخصنة القوة Personalizing Power' والتي تعني الخلط بين الوظيفة العامة وبين شاغلها. وهذا يعني عمليًا عدم الاعتماد على فرد أو مجموعة أفراد لتسيير العمل السياسي أو العام أو المهني، وإنما الاعتماد على تنظيم رسمي أو مؤسسة ذات قواعد واضحة مستقرة - ولا يعني ذلك التقليل من عنصر التميز أو التفوق لدى بعض الأفراد؛ وإنما يعني وجود معايير موضوعية للعمل ولاختيار القيادات والكوادر لا تخضع للتميز الشخصي، وإنما تُعلي من شأن "الكفاءة" والصالح العام، فضلا عن ضمانها لاستمرارية أداء المؤسسة وعدم خضوعها للتقلبات أو الانهيار في حالات التغيير الدورية، وهو ما أكد عليه الرئيس مبارك بقوله "..في دولة المؤسسات التي تحكمها نظم وأهداف ثابتة مستقرة - تظهر كفاءة العمل الجماعي، وتسود روح الفريق، ويستقر في الأذهان مفهوم المسئولية التضامنية، ويصعب على فئة أو فرد (مهام علا شأنه) أن يُحدث تغييرات جوهرية في الأهداف الوطنية، انطلاقًا من رؤية ذاتية أو مراعاة لمصالح فئوية، وذلك لأن مرجعية دولة المؤسسات تنبع من استنادها إلى الالتزام المؤسسي وليس لإرادات الأفراد..) وهو ما يؤدي إلى تغليب معايير الكفاءة وإيجاد آليات منظمة للتطوير والتغلب على أي نواح للقصور أو السلبيات التي قد تظهر، فضلا عما يقود إليه من تفعيل وتنشيط سبل الرقابة والمتابعة، والتقليص بالتالي من احتمالات أو إمكانيات نمو المصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة، أي بعبارة أخرى الحد من إمكانية استشراء الفساد. فضلا عن استمرار الإعلاء - في أحيان كثيرة - من دور

"الأشخاص" مقابل المؤسسات التي يعبرون عنها، وهي سمة ربما ترتبط أكثر بخبرة التنظيم السياسي الواحد الذي عرفته مصر في مرحلة تاريخية سابقة، والذي نسعى اليوم للتخلص من آثاره السلبية. لذلك كله فإن الدعوة إلى تدعيم "دولة المؤسسات" وترسيخها تُعد خطوة مهمة وأساسية في طريق دعم الديمقراطية وما تستلزمه من إصلاح.

المؤلفة فى سطور :

الدكتورة ميشيل دون Michele Dunne

باحثة بارزة فى مؤسسة كارنيجى للسلام الدولي، ورئيسة تحرير "نـشرة الإصلاح العربي". حصلت على الماجستير والدكتوراه من جامعة جورج تاون، حيث تعمل أستاذًا مساعدًا للدراسات العربية. وقد شغلت وظائف عديدة باعتبارها متخصصة في شئون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الأمريكيـة والبيـت الأبيض.

تهتم بحوثها بمجالات منهـا الـسياسة العربيـة، والإصـلاح الـسياسي والاقتصادي، والسياسات الأمريكية في الشرق الأوسط. لها - بالإضـافة إلـى الكتاب المـترجم - كـتاب بعنـوان "مصـر كدولـة محوريـة فـي العـالم الإسلامي (٢٠٠٦)".

المترجم فى سطور :

الدكتور عماد عبد اللطيف

مدرس البلاغة وتحليل الخطاب بقسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة القاهرة. درس في جامعة القاهرة وجامعة لانكستر الإنجليزية. حصل على جائزة دبي الثقافية للحوار مع الغرب، وجائزة جامعة القاهرة لأفضل رسالة دكتوراه، وجائزة طه حسين في الدراسات اللغوية والنقدية في مصر والعالم العربي. حاضر في جامعات مصرية وإنجليزية ونرويجية. له عدد من الكتب والمقالات الأكاديمية بالعربية والإنجليزية، نُشرت في مصر والمغرب والإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت وعُمَان وهولندا وفرنسا وإنجلترا. منها: لماذا يصفق المصريون؟ وتحليل الخطاب البلاغي: أسلوب الالتفات نموذجًا، ومدخل إلى التحليل البلاغي للخطاب السياسي. emad.abdulatif@gmail.com

التصحيح اللغوي: ريبال الحسانـــي
الإشــراف الفني: حســن كامــل